



عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنِ أَبِي سَعْدٍ الشَّرْحَا زَيْدِي

كِتَابُ

أَسْتِلَافُ النُّصَرَةِ

فِي اخْتِلَافِ نَحَاةِ الْكَوْفَةِ وَالْبَصْرَةِ

تَحْقِيقُ

لِلْمُؤَلَّفِ قِيَامِي

كتاب

انتلاف النضرة
في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة



مكتبة - المكتبة العامة - الطابق الأول - ص ٨٧٢٢
 المكتبة - المكتبة العامة - الطابق الأول - ص ٨٧٢٢
 المكتبة - المكتبة العامة - الطابق الأول - ص ٨٧٢٢

كِتَابُ
اِتِّلَافِ النُّصَرَةِ
فِي اخْتِلَافِ نُحَاةِ الْكَوْفَةِ وَالْبَصْرَةِ

مُتَأَلِّفٌ
بِعَبْدِ اللّٰطِيفِ بْنِ اَبِي بَكْرٍ الشَّرْحِيّ الزُّبَيْدِيِّ
(ت ٨٠٢ هـ)

تَحْقِيقُ
الدُّكْتُور طَارِقُ الْحَسَايْنِي
كَلِيَّةُ التَّرْبِيَةِ - جَامِعَةُ الْمُؤَيْدِل

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمدار

الطبعة الأولى

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

كنت قد سمعت أنّ في تركيا نسخة مخطوطة من كتاب (التلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) لمجهول، وأنّ أكثر من واحد من الباحثين الفضلاء قد حصل على مصوّرة منها، ولعلّ أهمّ عوائق تحقيقها هو عسر الاهتداء إلى مصنّف الكتاب.

وحين كنت في زيارة لمعهد اللغات الشرقية في جامعة (ايرلانكن - نورنبرك) بألمانيا الغربية في صيف عام ١٩٨٣ أطلعني الدكتور هلموت بويرن استاذ اللغة العبرية والدراسات الإسلامية في المعهد على نسخة مصورة على القلم المصغر أهداها إياه الدكتور أحمد صبحي فرات، ولأنّ تحقيق النصوص لم يكن من وكد الدكتور بويرن فقد تفضل عليّ بإهدائي هذه المصوّرة مع مقالة نشرها الدكتور فرات في مجلة ألمانية عن الكتاب.

وهكذا عُدْتُ إلى المصوّرة أنظر فيها محققاً. وقد نجز العمل إلّا سيراً حالت دون إتمامه مشاغل. حتى إذا خلّوت له، أعدت النظر فيه من جديد، وها آنذا أقدمه للطبع مقروناً بالشكر العميق للدكتور هلموت بويرن.

إنّ ظهور هذا الكتاب يعني كشفاً لشخصية نحوية يمانية لم تُعرف، وإماسة اللثام عن كتاب مؤلّف في باب الخلاف النحويّ، وأسلوب التأليف في النحو عند نحاة اليمن.

١ - الكشف عن مؤلف الكتاب وتوثيق نسبه إليه :

من هذا الكتاب نسخة وحيدة لا ثانية لها، تحتفظ بها مكتبة (شهير علي) في (استانبول) رقمها (٢٣٤٨)، وهي عُقِلَ من اسم المؤلف. واسم النسخ، عبر أن النسخ المجهول قد صرح بأنه مرغ من نسخته «آخر نهر الأربعمائة الثالث والعشرين من شهر صفر ثاني شهر سنة ثمان مئة للهجرة الطاهرة...».

يكثُر الخطأ والنصحيف والتحريف، والاضطراب في مواضع من هذه النسخة.

ومن أجل تعرف مصنف الكتاب استشرت المظان وكتب المصنفات بعثت جواناً، وقد استبدت بي الشك في الوصول إلى المؤلف مستضيئاً بهاتيك الكتب. ثم وقع في يدي بحث كتبه الدكتور أحمد صبحي قرأت في مجلة «Landschrift für arabische» التي تصدر بالمانيا الاتحادية «Linguistik» وقد أشار الباحث مستهدياً بقراءة حطبة الكتاب إلى أن مؤلفه قد عاش في زمن حكم الملك اليمني الأشرف إسماعيل بن العباس (٧٧٨ - ٨٠٣ هـ) الذي تذكر المصادر عنه أنه كان يرعى العلماء، وكان يُعنى عناية بارزة بالعلم والشعر.

وقد اعتمد الباحث على طائفة من المصادر الأولى التي ترجمت للملك الأشرف لعله يقف على ذكر لمؤلف الكتاب. فاستشار تاريخ الخرجي (١٥٢/٢ - ٢٨١)، والضمرة اللامع للسخاري (٩٩/١١) فاهتدى إلى عدد من العلماء المقربين من الملك الأشرف، منهم: علي الساموري الذي كان يعمل كاتباً عنده، وعبد اللطيف الشرجي (ت ٨٠٢ هـ) وأنه أحد بن عبد اللطيف (٧٧٢ - ٨١٢ هـ).

ومؤلف الكتاب من غير ريب ثعلب الفيروز آبادي. إذ ورد ذكره في الكتاب على هذا النحو، وهو يتحدث عن جمع (إبراهيم) جمع تكسير:

«... وقد ذكره ملك علماء هذه الساعة شيخنا الحجة محمد الدين فاضي

القضاة في الديار اليمنية محمد بن يعقوب الفيروز آبادي . . فيما نقلته عنه من كتابه (القاموس المحيط)، وقد ذكره هناك ناماً مستقصى . . . (ق ٣٧ ب).

وراج الباحث يتحرى رجال اسانيد الزبيدي المتصلة إلى الفيروز آبادي الذين روى القاموس عنه، وقد ذكرهم الزبيدي في خطبة تاج العروس (٤٦/١ - ٤٩) فانتهى إلى أن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي واحد من تلامذة الفيروز آبادي الذي كان قاضي اليمن، وقد صنف القاموس وتركه لتلامذته بفراونه عام ٧٩٧هـ، وقد ذكر أحمد هذا أنه فراه على المؤلف.

من ثمة رجح عنده أمراً:

الأول: أن تأليف الكتاب كان بين سنة (٧٩٧هـ) وهي سنة قراءة تلاميذ الفيروز آبادي للقاموس، وسنة (٨٠٣هـ)، وهي سنة وفاة الملك الأشرف.

والثاني: أنه رجح لديه أن المؤلف هو أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي، ولم يستبعد أن يعد أبوه عبد اللطيف وفي التساؤل من مؤلفي الكتاب، لأنهما كانا معروفين في الدرس التحوي.

إن حسم النسبة في هذا الشأن من ضرورات البحث، ومن ثمة عُدت إلى الكتاب أنعم النظر فيه محاولاً استكشاف الدلائل من داخل النص، فتييس لي:

أولاً: أن مصنف الكتاب قد صرح بالفراغ من نسخته في ٢٣ صفر سنة ثمان مئة. وقد اشرت إليه، وهو ناربع الفراغ من تأليف الكتاب.

أما لماذا لم يذكر التامح اسمه، فلأن النسخة هي مسودة المؤلف. لم ينسخها أحد عن نسخة الأصل، وأنها النسخة الوحيدة التي تركها مؤلفها، ولم يكن أحد من الناس قد عرفها أو أطلع عليها، ولهذا لم تذكر في كتب المصنفات؛ كُشف الظنون أو غيره، وهذا ما يوضح السر في عدم ذكر المرحمين إياها ضمن كتب المؤلف.

وثانياً: إن المؤلف قد أفاد نوحه خاص من ابن بابشاذ والحسن بن أبي
عبد اليميني والزمخشري والحريري وابن هشام، وذكر طائفة من النحويين،
منهم الحليل وسيبويه والقراء والمزدد وثعلب وسواهم، فإذا عدنا إلى ترجمة
الرجلين اللذين يحتمل أن يكون أحدهما مؤلف الكتاب، وهما أحمد بن
عبد اللطيف الشرجي. وقد رجحه الدكتور أحمد صبحي فرات، وأبوه عبد
اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي.

أقول: فإذا عدنا إلى ترجمتهما وجدنا:

١ - أن أحمد بن عبد اللطيف أدنى شهرة من أبيه.

٢ - وأن عبارة الأب بالعربية والنحو خاصة أشهر وأظهر، إذ إن أهم
إشارة إلى عناية الابن بالنحو والعربية ما ذكره السيوطي (البغية ١/٣٣٠) نقلاً
عن ابن حجر أنه «نَهَزَ في العربية» من غير أن يذكر له كتاباً. على حين قال
عن أبيه عبد اللطيف (البغية ٢/١٠٧) إنه «كان أحد أئمة العربية». نظم مقدمة
ابن بابشاذ، وشرح ملححة الاعراب، وله مقدمة في علم النحو.

ولم يزد ابن العماد في شذرات الذهب (٧/٩٦) وهو يترجم لئلا شيئاً
على ما ذكره السيوطي، ولكنه راد في ترجمة الأب شيئاً مهماً هو: «وكان
السلطان الأشرف يشتغل عليه».

وقد ذكر أنه نظم مختصر ابن أبي عماد اليميني (ت ٩٥٠ هـ)، وهو
مختصر في النحو شهر عبد أهل البحر شهرة عريضة، وقد أفاد منه في
(اتنلاف النصرة ق ٣٤ ب)

هذا بعض ما ورد عند المتأخرين، فإذا عدنا القهقري صعوداً إلى عصر
المؤلف، فإننا نجد السخاوي يتحدث عنه في (الخصوه اللامع ٤/٣٢٥) بإكثار
وإعطاء، على حين كان حديثه عن ابنه أحمد مقتضباً بغيراً (١/٣٥٤)
فعبد اللطيف قد أخذ عن شيوخ العربية في اليمن في عصره. وأنه «استقر

في تدريس النحو بالصلاحية بزييد، فأفاد واستفاد، وانتشر ذكره في البلاد،
وارتحل إليه الناس من مائتات أنحاء اليمن، وغيرها، وهصار شيخ النحاة
في عصره بقطره، وقرأ عليه الملك الأشرف بعض تصنيفه وغيرها.

وقد أكد السخاوي حفاوة الملك الأشرف به، وإكرامه إياه، فقال:
«وبالغ في الإحسان إليه، وارتفعت مكانته عنده». كما نقل السخاوي عن
شيخه ابن حجر «أنه كان أحد أئمة العربية» وأنه سمع من فوائده، وقد ذكر ابن
حجر قراءة الأشرف اسماعيل عليه، كما ذكر أن له تصنيفاً في النحو، فضلاً
عن كتبه التي أوردها من ترجم له، وقد وضع أكثرها نزولاً عند رغبة الملك
الأشرف.

وهكذا يتقدم الأب ابنه في الترجيح لما يأتي.

١ - أن الكتب التي لقيت منه عناية خاصة قد ورد لها ذكر في الكتاب.

٢ - وأن من المنطوق أن يضع كتاباً في النحو استجابة لرغبة الملك
الأشرف، لأن الأشرف كان يقرأ عليه، وهو اعتراف بعلمه وفضله، وزيادة على
علو كعبه في النحو بإزاء ابنه، ولعل تصنيفه في النحو الذي ذكره السخاوي
عن ابن حجر، هو كتابنا هذا.

٣ - وأن زمن تأليف الكتاب وهو (٨٠٠ هـ) يوضح لنا أن عمر الابن
آنذاك كان لا يزيد على ثمانية وعشرين عاماً، على حين أن عمر الأب هو
ثلاثة وخمسون عاماً، وهو عمر النضج والشهرة، ورسوخ القدم في التأليف.

وهكذا قر عني أن المؤلف هو (عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن
عمر الشرجي الزبيدي اليماني - سراج الدين)، لا ابنه أحمد بن عبد اللطيف.

وأما أن النسخة هي مسودة المؤلف، فدليلنا عليها:

١ - أن النسخ التي تنقل عن نسخة المؤلف يُشار في مقدمتها إلى اسم
المؤلف، فإذا كانت أصلاً لم يكن ثم مسوغ لأن يذكر المؤلف اسمه.

٢ - وإن المؤلف أن الناصح يشير في الحثام إلى اسمه، والأصل السامي نقله.

٣ - وإن السخفة لم تصحح، ولم تقابل على أصل

٤ - وإنما قد كتبت في حجة المؤلف.

وإذا انتهت إلى ما انتهت إليه، وإن كنت ما أزال في شيء من التوبة، هطلت عليّ رسالة من الصديق الدكتور عبد الرحمن العثيمين مدير مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، فلت قول كل حطيط، فقد جهد غابة التجهد في الوصول إلى مؤلف الكتاب، بعد أن صور الأثار اليمنية لأهل القريش الثامن والتاسع، من مكاتب مختلفة في تركيا وإيطاليا وألمانيا والنمسا وفرنسا وأمريكا... وقد عثر على عدد من أثار المؤلف في تركيا، واليمن، وبلغاريا، قال: «تسكنت بواسطتها تصحيح نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وهو:

عبد اللطيف بن أحمد الشرجي الزبيدي المتوفى سنة ٨٠٢هـ

... ولم يذكر له هذا الكتاب؛ لأنه كان مسودة المؤلف، ولم يُذع

صيته، ولم يشتهر بين الناس»

لقد كانت طريقنا البحث شتى في الوصول إلى النتيجة، ولكنهما انتهتا إلى حكم النسبة بلائس ولا إيهام، إذ أخذنا أسلوب مناقشة النص، ودراسة ما يحيط به ومؤلفه، وهذا يكون صنيع الدكتور العثيمين توثيقاً لا مراجعة بعده.

٢ - المؤلف:

هو سراج الدين أبو عبد الله، عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر الشرجي^(١)، الزبيدي، اليمني، ولد في الشرجة^(٢) في مطلع شهر شوال سنة

(١) بقدر من ترجمته انظر: التلخيص ٣٢٥/٢، وشذرات الذهب ١٧/٧، ومعجم المؤلفين ٨/٦.
(٢) في معجم المؤلفين ٦/٦، أما الشرجة، وهو وهم، إذ ليس في اليمن بلدة بهذا الاسم. وذكر بأنقوت في معجم البلدان ٣/٣٣٤، والمشتبك وصفاً ٢٧١ أن شرجة قرية في أوائل أرض اليمن في أول كورة (عثر)

٧٤٧هـ، وفضى صباه فيها، ثم انتقل إلى (زبيد) وقد بلغ الخامسة عشرة، بعد أن حفظ القرآن الكريم، وفي زبيد أخذ علوم العربية عن الشهاب أحمد ابن عثمان بن بضيص، وعن محمد بن أبي بكر الروكي، وكان قد لزم ابن بضيص حتى وفاته، حيث خلفه في حلقته يدرس النحو وبشيع صيته في الأمصار.

وقد أخذ الفقه عن علي بن عثمان المتطّيب، وعثمان بن أبي القاسم القريني، وأبي يزيد محمد بن عبد الرحمن السراج، وكان قد بدأ مالكيّاً وانتهى حنفيّاً.

وتلقى الحديث والتفسير عن علي بن أبي بكر بن شدّاد، وسمع الحديث على ابن حجر. وقد درس الفقه في الرحمانية حتى اشتهر، فاستدعاه الملك الأشرف فيمن استدعى من الفقهاء إلى مجلسه في رمضان. وقرأ عليه الأشرف بعض مصنفاته، كما قرأ عليه ابنه الناصر، والأشرف اسماعيل.

صنّف كتباً في النحو، منها:

شرح ملحّة الأعراب، ارجوزة في ألف بيت نظم بها مقدّمة ابن بابشاذ، ونظم مختصر الحسن بن أبي عباد في النحو، واختصار المحرر في النحو، ومؤلف في النحو جعله على قسمين؛ في مفردات الكلم وفي المركّبات، والإعلام بمواضع اللام^(١) في الكلام، ومقدّمة في النحو.

كما كان مشاركاً في الفلك، إذ وضع مصنفاً في النجوم.

وقد عُرِف عنه جمعه الكتب، فقد نسخ لنفسه كتباً نفيسة كان معتنى بجمعها وإنقالها.

مات سنة اثنتين وثمانين مئة.

(١) في معجم المؤلفين: (السلام)، ولم.

هو رابع أومعة كتب في الخلاف الحواري تُرَوِّق الشُّرُوع والأحرار
 الإنصاف للأصاري، ومائل خلافة للكوفي^(١)، والتبيين في الخلاف بين
 البصريين والكوفيين للكوفي أيضاً^(٢)، وكان كثير من العلماء القدماء
 والمتأخرين قد وضعوا كتباً في الخلاف الحواري لم يصل إليها منها شيء حتى
 الآن، ولعل العدد كميل بأن يبيّض اللثام عن عدد منها.

أما كتاب (اتلاف النصرة) الذي تقدّمه اليوم فهو يقع في ثلاث
 وعشرين ومتي مسألة رتبا على أقسام الكلمة: الاسم والفعل والحرف،
 وكانت حصة الاسم اثنين وثلاثين ومئة، وحصة الفعل خمساً وثلاثين، وحصة
 الحرف مئاً وخمسين، وبهذا تكون زيادته على الإنصاف مسألة ومئة عضداً،
 غير ما أغفله من مسائل الإنصاف، وأحلّ محله مسائل أخرى.

ولقد أعاد مباشرة من الإنصاف على سبيل من الإيجاز حتى لينقل عبارته
 أحياناً حرفاً بحرف، ويتابع الأنباري في حلّ موافقاته أو مخالفاته للكوفيين
 والبصريين^(٣).

كما أعاد من كتب ابن بادشاذ وابن هشام وسواهما كثير، وقد أشرت إلى
 هذا وذاك في مواضعها.

والكتاب موجز لا يعميل مؤلفه فيه إلى الإطالة والإكثار من العلل
 والشواهد^(٤)، وإن كان متحاه مع البصريين، وكثيراً ما يرد الكوفيين بعبارات
 فيها شيء من الغلظة

(١) حققه الدكتور محمد جابر الحنوني وشرحه مرة

(٢) حققه الدكتور عبد الرحمن العنيس. ولغته مبشر مما مر

(٣) ومع ذلك حلف الأصاري في ترجيح مذهب البصريين، وكان إلى جانب الكوفيين

(٤) صرح بذلك في ١٧٠ ق ١/٨٤

منهج التحقيق.

عمدت إلى ضبط النص ما أمكن غير مغالٍ في ذكر مواضع التحريف والتصحيف، فقد صُنحت كثيراً من الأخطاء والأوهام والاضطراب من غير الإشارة إليها، وقد أباح لي ذلك أنها مسودة المؤلف.

ولم أعالج أيضاً في تخريج شواهد الشعر إلا حيث اقتضت ضرورة تبين الروايات والنسب.

وقد حاولت - قدر المستطاع - إرجاع المائل إلى أصولها أو إلى نظائرها، وحرّجت الآيات والأحاديث والأقوال.

وهذا خرج الكتاب على ما كنت أرجو له، ولا أبرئ نفسي من الغفلة، أو الوهم، وأمل أن أجد من يُقبل البشار، ويُعين على إقامة النص على خير وجه.

ومنه تعالى الشّاد والتوفيق.

كتاب
النصرة

في اختلاف شجاة اللوف
والنصرة

٢٤٤٨

أول ما ينبغي أن يعلم أن الناس
الذين لا يعرفون لا يعرفون ولا يعرفون

فمنهم من لا يعرفون ولا يعرفون
فمنهم من لا يعرفون ولا يعرفون
فمنهم من لا يعرفون ولا يعرفون

فمنهم من لا يعرفون ولا يعرفون
فمنهم من لا يعرفون ولا يعرفون

میراثا و امام اندر این حدیث علی

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

میراثی غیر از این است

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

این سخن در این باب

[illegible]

—

[illegible]

من بعد الحارث بن عوفان اليوت قبله في سنة

اجرت حياض السلافة الخضراء وحلوا كحاه
 للكون والصفحة
 واجهته رعد وصلواته على سيدنا محمد وآل محمد وسلم

فخرج من صاحبه احرمان اربعة اثار البعير من شهر صفر
 في سنة رستم ثمان مائة للهجرة الطاهرة على صاحبها افضل
 الصلوات والسلام



Handwritten notes in Arabic script, possibly marginalia or additional records.

Handwritten notes in Arabic script, possibly marginalia or additional records.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَالشُّكْرُ لَهُ أَهْلُ الطُّوْلِ وَالْإِنْعَامِ
حَمْدًا لَهُ وَشُكْرًا، وَصَلَاةٌ مِنْهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ تَرَاهُ مَا أَتَّخَفَ
مُؤْتَلَفٌ وَاسْتَخْلَفَ مُخْتَلَفٌ وَالسَّلَامُ.

وبعد؛ فلَمَّا كَانَ مَنْ تَوَلَّى اللَّهُ تَعَالَى إِعْلَاءَهُ وَإِسْعَادَهُ، وَكَبَّيْتْ بِجَسَدِهِ،
وَجَدَهُ^(١) أَعْدَاءَهُ وَحَسَادَهُ، وَأَصْلَحَ بِنَظَرِهِ الْبِلَادَ وَالْعِبَادَ، وَأَظْهَرَ سَمَوَهُ عَلَى مَنْ
أَظْهَرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ، وَجَمَعَ فِي تَأْثِيرِهِ بَيْنَ حُكْمَتِهِ وَحُكْمِهِ، وَقَرَّبَ بِتَدْبِيرِهِ
بَيْنَ عِلْمِهِ وَحِلْمِهِ، وَجَعَلَ فَضْلَهُ سَعْدَانًا تَرْجِعُ الْفَضَائِلُ مَنْسُوبَةً إِلَيْهِ، وَأَدَبَهُ دِينًا
تَعْتَمِدُ قَوَى الْأَدَابِ عَلَيْهِ، وَأَطَاعَ اللَّهُ تَعَالَى فَاطَاعَهُ كُلُّ شَيْءٍ، وَأَرْضَاهُ فَرَضِي
عَنْهُ كُلُّ مَيْتٍ وَحَيٍّ.

[نهار]^(٢)، فَرِيدًا فِي الرِّئَاسَةِ، وَاحِدًا يُعَدُّ بِكُلِّ الْأَفْضَلِينَ
الْآخِرِينَ، رَفِيعَ مَحَلِّ الْمَجْدِ فَذًا، خِلَالَهُ أَصُولُ لِفَعْلِ الْأَكْرَمِينَ الذَّخَائِرِ ٢/ب/
مَوْلَانَا الْإِمَامِ، الْمَفْتَرَضِ الطَّاعَةَ عَلَى كُلِّ الْأَنَامِ، الْقَانِمُ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِمْ
أَحْسَنَ الْقِيَامِ، مَنْقَعُ صَدَى كُلِّ مَلْهُوفٍ، وَدَافِعُ كُلِّ مُحْذُورٍ وَمُخَوِّفٍ. نَقْمَةٌ

(١) فِي الْأَصْلِ: (جَدَهُ وَجَدَهُ)، تَصْحِيفٌ وَنَحْوُهُ.

(٢) ثَمَّةُ كَلِمَةِ طَمَسَ أَوَّلَهَا، لَمْ أَطْمَسْ إِلَى تَقْدِيرِهَا وَقِرَاءَتِهَا، وَهِيَ فِي السُّورَةِ الْأُولَى الْمَصْنُورَةُ مِنَ
الْمَحْطُومَةِ، وَقَدْ حُدِّثَ بِهَا الْكِتَابُ.

أعداده، ونعمه إبدانه، الذي أنس عليه المشوق قمعروا عن تحقيق صلب
 وقطر المصطوف مضمروا عن تحقيق حقيقه، ما دالك إلا عناية أرقية، ورعاية
 إلهية، حس سائر الدين محافظته محروفاً، والأمر به لا يحفظه مضموناً، المؤيد
 لمدى الله، الداعي إلى الله، أمير المؤمنين، وخليفة رب العالمين، السلطان
 الأعظم، الملك الأشرف المعظم، لا زالت وائنه بالنصر والتأييد مكروه،
 وعمر الله مكلوه، ومحموه، فمنحباله وفيه أفضل الذعوات مستمعاً ومقولاً،
 وأخلصها معتدلاً ومقولاً، أتم الله نعمه السبة عليه، وصاعب منه الهية لديه،
 وحرس على الدين والدنيا محامنه الزاهرة، ومساقيه العالوية الساهرة، وما مده
 عليهما من طلي عر دولته، وأجره لهما من أنواع فضل / ١٣ / بركته، حتى يملأ
 الخافضين عدلاً سابغاً، كما ملاهما فضلاً بارغاً، ونعم المشرقين والمغربين
 فعلاً حبيباً، كما قد عمهما طولاً حبيباً، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة
 حليو.

انحتم الوجوب على كل من أدنى علمه، ورؤق أدباً وفهماً أن يخدم
 معامه العالي الشريف، وجماله الشامع المنيف، بما يصل إليه فهمه، ويحتوي
 عليه علمه، فذلت مما عندي في خدمته خلاصة جهدي، ومسؤولي من الله
 تعالى أن يحلص لوجه جلالة وإكرامه قصدي، وصنفت^(١) هذا الكتاب لذكر
 فيه، إن شاء الله تعالى، اختلاف النحويين، الكوفيين والبصريين، مبيومه
 وأشباهه، والكسائي وأبناؤه، جملة نظير ما صنقه الفقهاء من الثقات^(٢) في
 الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما من العلماء، ورحمة الله عليهم
 أجمعين، واقتصر في علي ذكر اختلافهم في النحو والتصريف والخط دون
 ذكر اختلافهم في سائر أنواع العربية، لأن جنس / ٣ / علم العربية يشتمل
 على أصناف كثيرة، وأنواع غزيرة، وهي النحو، واللغة، والتصريف، والخط،
 والاشتقاق، والعروض، والقوامي، والمعاني، والبيان، والبديع، وآيات

(١) مكررة في الأصل

(٢) في الأصل: اللغة

المعرب، والنسب، والمنارل، وهي الأنواء، والفصول، وما ينشعب من ذلك كله بالاصطلاح، عند مَنْ له سطرٌ في هذا الفنّ وصلاح، لكنني اقتصرْتُ في هذا الكتاب على ذكر اختلافهم في هذه الأنواع الثلاثة الشريفة، والاقسام النادرة اللطيفة، التي عليها تأسس بناء الكلام، وبها انسلالك لآلئ كل نظام، إذ كانت المعاني بها مقرونة، والمعاني فيها مدفونة، والأصول فيها محروسة، والعلوم بها محسوسة، لا يتم فيها التسمويه والتحريف، ولا يستقيم معها التلبس والتحريف، وسلكت فيه طريق الاختصار؛ وعدلت عن التطويل والإكثار، وهو - مع ذلك - حاصر لأقوالهم، مشتمل على جُلّ تأويلهم، ما خلا ما لا يُعتمد من خلافاتهم، وأرجو أن يكون نافعاً في هذا الفنّ. نَحْنُ بِبِ
وبه الفنّ / ١٤ / وسَمَّيْتُهُ «كتاب أنشلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة»، وفضّلته ثلاثة فصول:

الفصل الأول في الاسم.

الفصل الثاني في الفعل.

الفصل الثالث في الحرف.

وكلّ فصل يشتمل على مسائل عديدة، وكلّ مسألة فاعدة من قواعد ما ذكرت فيه سديدة. وهذا حين الأبداء، وبالله التوفيق والاستعانة والاهتداء. فهو المطلوب الإرشاد إلى سواء السبيل. وحسبي الله وكفى، ولعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم الحليل.

الفصل الأول

فصل الاسم

وفيه مسائل.

الأولى : (٢٠)

قال الكوفيون : الاسم مشتق من السمة، وهي العلامة، وذلك لكونه علامة يُعرف بها المسمى^(١).

وقال البصريون : هو مشتق من ب / السمو، وهو العلو؛ لأنه سما على الفعل والحرف، بكونه قد يستغني بنفسه عنهما؛ ولأنه من (سما - يسمو) ك (علا - يعلو)، ومنه السماء لكل مرتفع؛ ولأن الاسم رفع المسمى، وأخرجه إلى الوجود، فلولا الاسم لما عُرف المسمى، فتبين أنه من السمو ولام (السم) وأو تكون أخرى^(٢)، وأو تكون أولى من (وسفت - أستم سمة)، فلو كان الاسم مشتقاً من السمة، لوجب أن يقال في جمعه أوسام، وفي قولهم :

(٢٠) هي الأولى أيضاً في الاصناف في مسائل الخلاف للإمام أبي ٦، ويظر

(١) هذا غير صحيح، فذهب الكوفيون، هو مدح البصريين، وهذه المسألة ليست حلاية كما حلفها الدكتور محمد غير الحلواني في «الخلاف الحوي» ٢٦٨، ويظر: تفسير أحوزة أبي

نواس ١٨٥، والخاص بالحكم القرآن ١/ ١٠٠

(٢) لعل الصواب : (أحيرة).

أسماء، دليل على أن أصله (أسماء) فلبت الواو الأخيرة همزة بعد أن قلبت
 ألفاً. وكذا تصغيره على (سُمي) وأصله (سُميت)، فلبت الواو ياء، وأدغمت
 الياء في الياء، ولو كان من السمة لوجب أن يُصغر على (أُسِم) أو (وُسِم)،
 فيقع الواو أولاً، قبل شت أقررتها على حالها، وإن شئت فلبتْها همزة على
 حدّ (وَقُتّت) و(أُبِتّت)، وفي عدم ذلك وأنه لم يُقل دليل على أنه مشتق من
 السمة، لا من السمة، فكان ما قاله البصريون هو القياس والصحيح نقلاً
 ودليلاً. والله أعلم.

الثانية : (٥١)

قال الكوفيون: الأسماء الـثـة المعنـة المضافة معرفة من جهتين بحركة
 مفردة^(١) / ١٥ / وبالحرف؛ للإجماع على إعرابها بالحركات مفردة، فذلك
 الحركات موجودة في حال إضافتها، فيقولون: السمة والواو علامة الرفع.
 والفتحة والألف علامة النصب، والكسرة والياء علامة الجر^(٢).

وقال البصريون: إنما هي معرفة من جهة واحدة؛ لأن الإعراب إنما
 دخل في الكلام للفصل وإزالة اللبس، وللمسرق بين المعاني المختلفة من
 الفاعلية والمفعولية وغير ذلك. وهو يحصل بإعراب واحد من جهة واحدة، فلا
 حاجة إلى الجمع بين الإعرابين من جهتين^(٣)، وهذا هو الأصح.

وما ذكره الكوفيون مردود بأنه لا يوجد في كلام العرب معرّف له
 إعرابان، ولو كانت معرفة من مكانين لاحتاحت إلى عاملين، فبطل ما قالوه.
 ومهم من يجعل الحروف معها إعراباً بأنفسها^(٤)، فالواو كالضمة،
 والألف كالفتحة، والياء كالكسرة (وردّ بغيره، ونبي مال).

(٥٠) هي المسألة الثانية من الإعراب ١٧

(١) نعل المنصود (غير المنصود) أي التي يعرف بالحركات.

(٢) وهو مذهب الكسائي والفرّاء (الهمج ١/ ١٢٥)

(٣) معب لغرب والريثاني (الرتاسي من البصريين). (الهمج ١/ ١٢٣).

ومهم من قال يُجعل إعرابها بالنقل والقلب^(١)، واستحسبه بعضهم
ومال إليه

ومتهم من يقول: إنَّ الحروف فيها إشباع الحركات [التي] قبلها^(٢)
/٥٥/، وهو ضعيف، لأنَّ هذا لا يستعمل إلَّا ضرورة.

وبعد الخلاف فيها إذا كانت معتقة معربة بالحروف على اللغة
المشهوره^(٣)، أمّا على لغة بعض العرب أنه يقال: رأيتُ أنكَ، وهذا أبك،
ومرؤتُ بأك، أو على لغة من جعلها بالالف مقصورة على كلِّ حالٍ، أو على
لغة من همز (الحمّة)، فلا خلاف فيه. والله أعلم.

الثالثة: (٥٥)

قال الكوفيون: الألف والواو والياء في التثنية والجمع إعراب كالحركات
بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة^(٤)، لأنها تتغير كتغير الحركات على حسب
اختلاف العوامل، فلما تغيرت دلَّ على أنها إعراب.

وقال البصريون: هي حروف إعراب ليست بإعراب^(٥)، لأنها إنما يرئذت
للدلالة على التثنية والجمع، ألا ترى أنَّ الواحد يدلُّ على الإفراد، فإذا زيدت
دلَّت على ثنية أو جمع، فصارت من تمام صيغة الكلام التي وُضعت لذلك
المعنى، فهي كالتاء في (قائعة) والألف في (حُبلى). فكما أنَّ الألف والتاء

(١) في النص والجزء، وهو مذهب الجوزي (الهمع ١/١٢٥).

(٢) وهو مذهب المازني والرخاخ. (الهمع ١/١٢٥).

(٣) وثمة مذاهب أخرى كثيرة تفصيلها في الهمع ١/١٢٣-١٣٧.

(٤) المسألة الثالثة من الانصاف ٢٣.

(٥) وهو مذهب الكريسي وقطرب والرخاخ والرجاجي وجمهور من المناحرين منهم ابن مالك
(الهمع ١/١٦٦).

(٥) وهو رأي الحليل وسبويه، والأعلم السنمري وأبو القاسم الهلبلي. (الهمع ١/١٦٦) وبطل
المساعد لابن عقيل ١/١٧.

فيهما حرف إعراب، فكذلك هاهنا، وهذا هو الصحيح، فاعتمد.

الرابعة : ١٥١

قال الكوفيون : [إن] لاسم /ا/ الذي آخره تاء التانيث يجوز أن يجمع بالواو والو، كقولهم في (ملحة) ^(١) «طلحون»، إذ كان في الأصل جمع (طلح)، لأن الجمع نسعمله العرب على تقدير حذف حرف، فكسر جمعه كسره من الأسماء، وكما أن كل ما في آخره الف تانيث مقصورة أو معدودة لا سمي به رجل يجوز جمعه بالواو والنون إجماعاً، ولا خلاف أن ما في آخره الف تانيث أشد تمكناً مما في آخره التاء.

وقال المصريون : لا يجوز أن يجمع ذلك بالواو والو، وهو الأصح، لأن في واحد علامة التانيث، والواو والنون علامة التذكير، فنحوه يؤول إلى جمع علامتين متضادتين في اسم واحد ^(٢)، وذلك ممنوع، ولأنه لم يَنْسَخْ من العرب جمع هذا الاسم ونحوه إلا بالالف والتاء، كقوله :

رحم الله أعلماً ففهمها بيحسان ملحة الطلح ^(٣)

الخامسة : ١٥٢

مذهب الكوفي أن المشدأ يرفع الخمر، والخبر يرفع المشدأ ^(٤)؛ لكونهما متلازمين، فالمشدأ لا يرفع من خبر، والخبر لا [يُبدل] من /ب/

(١) مسألة ٤ من الإعراب ٥٠

(٢) وهو أحد الوجهين عند أبي بكر من الأصول في المدرك والمؤت ٢٦٣

(٣) النسخة والمدرك، نصيري ٢٣٩

(٤) السيد محمد الله من فليس التحيات، ديوانه ٢٠ (نسخة)، وهو من المدرك والمؤت ٢٦٣
والنسخة ٦٣٩، والإعراب ١١، وهو مشدأ

(٥) مسألة ٥ من الإعراب ٥٥

(٦) معجم معاني القرآن ١٣/١، محاسن نعلب ٣٨٩/٢، شرح القصائد السبع الطوال الحميد

متداً، فتلازمها يذلّ على أنّ (١) كل واحد منهما عامل بصاحبه . وهذه دعوى
عاسفة، إذ التلازم لا يوجب ذلك . وعبد البصريين أنّ الراجع للمبتدأ معنى (٢)،
وذلك المعنى هو الابتداء، والابتداء هو اهتمامك بالشئ . فكل ذكره، وجعلك
له أولاً لثانٍ يكون [الثاني] حديثاً عنه، وهو الصحيح .

واختلّف في الخبر، والأصحّ أنّه يرتفع بالابتداء أيضاً، وقيل بالابتداء
والمبتدأ جميعاً، وقيل : يرتفع بالمبتدأ (٣) . والله أعلم .

السادة : (٤٠)

قال الكوفيون : خبر المبتدأ إذا كان اسماً مختصاً بتضمين ضميراً يرجع
إلى المبتدأ، نحو : زيدٌ أبوك، وعمرٌ أمك، وإليه مال عليٌّ بن عيسى الرّماني
من البصريين (١)، لأنّه بمعنى ما هو صفة، لا صفة، فإذا كان بمعنى الصفة
تضمن الضمير، وهذا ظاهر السّطلان، إذ الحمد في الأسماء مانع لتضمن
الضمائر .

وقال البصريون : أنّه لا يتضمن ضميراً أصلاً، مع إجماعهم أنّه، إذا
كان صفة، متضمنٌ له . وهذا هو الأصحّ، لأنّه اسم جامد مختصّ بغير صفة،
فإذا كان علماً عن الوصفية، فيجب أن يكون خالياً عن الضمير، لأنّ الأصل
في تضمن الضمير / أن يكون للفعل، وإنما يكون في الأسماء في ما كان
مشابهاً للفعل متضمناً معناه ! وليس بين ما نحن فيه وبين الفعل مشابهة بحال .

(١) خمس في الأصل

(٢) وهو مدح مسويه (الكتاني ٢٧٨/١)

(٣) وهذه الثلاثة أقوال البصريين والآخر من مسويه . وعنه ابن مالك (نشرح الكافية الشافية
٣٣١/١)

(٤) المسألة ٧ في الإعراب : =

(٤١) الساعد ٢٢٧/١ نقلاً عن صباه الدين من الملح صاحبه البسيط . وذكر ابن عقيل أنّه مدح
الكتاني تحصيلاً

وإنما فيه مشابهة الاسم المُنشبه للفعل، فأعرف ذلك فإنه مهم جداً والله
الموفق للصواب

السابعة (١٥)

قال الكوفيون الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له،
لا يجب إرازه^(١١)، لأن العرب قد استعملوا ترك إرازه مع جريه على غير من
هو له، كما قال:

وإن امرأ أسرى إليك ودفننه من الأرض مُمزاةً وبسداءً سُلِقَ
لمحقوقه أن تنحبي دعائه وأن تعلمي أن المُعان مُوقف^(١٢)
ترك إرازه، ولم يقل: محقوقه أنت

وقال البصريون: يجب إرازه^(١٣)، وهو الأصح. وما أتى في الشعر من
شوارده وقد أحموا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له
لا يجب إرازه، لإجماعهم على أن اسم الفاعل يسرع الفعل على تحمّل
الضمير، إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمّل الضمير، وإنما الضمير في
ما شابه منها الفعل، فإذا كان كذلك فلا شك أن /ب/ المنشبه بالشيء
أضعف منه في ذلك الشيء، فليجعلناه متضمناً للضمير على كل حال^(١٤)،
لأقوى ذلك إلى التوسية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز، إذ الفروع أبدأ
منحطة عن درجة الأصول، فوجب إذا جرى على غير من هو له إراز الضمير

(١٥) المسألة ٨ من الإيضاح ٥٧. ويصير المسألة ٧٥ في هذا الكتاب

(١٦) بطر المساعد ٢٢٨/٦، ٢٢٩

(١٧) الشان للأشتر كما في الإيضاح ٥٨. وروايتها في ديوانه ٢٢٣

مضاف لسوءك وبسداء حنن

لمحقوقه أن تنحبي نصيه

والضمير الواسعة، وأخص الواسعة التي يحتمل فيها الشراب

(١٨) المساعد ٢٢٨/٦، ٢٢٩

(١٩) في الأصل حذف تعرف

ليقع الفرق بين الفرع والأصل ولأنه لو لم يبرز، لأذى ذلك إلى الالتباس. لا ترى أنك لو قلت: زيد أخوه صارفة. وجعلت الفعل لـ (زيد)، ولم يبرز الصغير؛ لأذى ذلك إلى سبق فهم السامع إلى أن الفعل للأخ، ولننسى عليه ذلك، ولو أورد لزال الالتباس.

الثامنة (٨)

مذهب الكوفيين أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة^(١)؛ لأنه يزدي إلى تقديم مسمى الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، موحى أن لا يجوز تقديمه.

ومذهب البصريين أنه يجوز تقديمه سواء كان مفرداً أو جملة لمحيث كثيراً في كلام العرب وأشعارهم، كقولهم:

و في يمينه يترى الخكم،^(٢)

و في أكتفائه لف الميت،^(٣)

و ا تميمي أنا،^(٤)

١٨ / و كقولهم:

سوابر أساتنا، وسائنا منوف أساء الرجال لأساء^(٥) وتقديمه هو أننا بناينا وهذا هو الصحيح وما قاله الكوفيون فسد؛ لأن الخبر، وإن كان مقدماً في اللفظ فهو متأخر في المعنى، ولهذا جاز

(٥) الساء في الإصناف ٦٥

(١) لغة الكوفيين قلنا نعم إذا كان خبراً أو محروداً. وقد جعل به ضمير يعود عن المبتدأ، والمبتدأ معرفة، نحو في دار رمة، وأمر الكسبي تقديم نحو صرشته زيداً (الجمع ٣٧/٢)

(٢) المتن في المتن في ٥٥

(٣) الإصناف ٦٦/١. في الأصل: (إن نبت) بحرف

(٤) الجمع ٣٧، ٣٨

(٥) الإصناف ٦٦. والرصحة على الكتابة ٨٧/١. وفي مقل ١٠٨/١. وهو. ونسب للمقدري.

إجماعاً (خُرب علامة زيد). وقال الله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾^(١). ويطائره كثيرة.

التاسعة: ١٥١

قال الكوفيون: العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل^(٢) ودعوا بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل. وقال هشام بن معاوية صاحب الكسان: إذا قلت: عَلِمْتُ زيدا قائماً، قَنَصْتُ (زيد) بالثاء، و(قائم) بالظن. وعن حنف الأحرار من الكوفيين أيضاً أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، واحتج الكوفيون بأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظاً أو تقديرًا، لأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، فوجب أن يكونا عاملين فيه.

وقال البصريون: الفعل وحده عامل في الفاعل / ٨ب / والمفعول جميعاً، لإجماعهم على أن الفعل له تأثير في العمل. وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم. والأصل في الأسماء أن لا تعمل، فهو باقٍ على أصله في الاسب، فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل. وهذا هو الصحيح. وقول الكوفيين مردودٌ فنظّمه لأبي لك فساده.

العاشر: ١٥٢

مذهب الكوفيين أن (عليك وعندك ودونك) في الإغراء يجوز تقديم

(١) ٦٧ / طه ٢٠

(٥) المسألة ١١ في الإنصاف ٧٨

(٢) ودعوا الكسان إلى أن الناصب هو العمل مذهب البصريين في هذه المسألة، وتابعه أحمد بن يحيى ثعلب يظن: أملي السخاوي ٥١، ومحاليس العلماء ٢٣، وإليه ذهب أبو بكر بن الألبازي. ينظر: شرح القواعد السبع الطوال ٥٢

(٥) المسألة السبعة والعشرون في الإنصاف ٢٣٨، وينظر: معاني القرآن للقرطبي ١/ ٢٦٠ والأمر عند أن المصوب إنما نصب بمصدر.

معمولاتها عليها كقولها تعالى ﴿كتاب الله عليكم﴾^(١)، قوله

سألتها المائض، دلوي ذوبكا إني وأنت الساس محمد وبعكا^(٢)
ولإجماعهم أن هذه^(٣) كانت مقام الفعل، والفعل بحور تقديم معمول
عليه، فكذلك ثابت

وقال الصريون لا بحور ذلك، لأنها فرع على الاسم في العمل، إلا
أنها عملت لقيامها مقامه فتحي ألا تصريف تصريفه، كما تقدم من أن الفروع
أبدأ تحط عن درجات الأصول، ونصب (كتاب الله) في الآية على المصدر
المؤنك

الحادية عشرة: (٤)

قال الكوفيون: كل ظرف^(١) / ١٩ / جاء مصوراً نصبه على الخلاف،
إذا وقع^(٢) حراً مستداً وشبهه، لأن حصر المستدا هو المستدا في المعنى، فإذا
كان ظرفاً لم يكن كذلك. وقال نعلب، بل هو مفعول بفعل محذوف غير
مقدر.

(١) ٢٤ / الساء ٤

(٢) الوجه في النسخة ٦٥٩ لوائل من صريح بشكري، والإنصاف ٢٢٨ ملا عزوه، وعنه المحقق
لراشد جاعلي من بني أسيد بن عمرو بن نسيب. وقيل: لحارية من مازن، وهو في شرح الكافية
الشافية ٣ / ٦٣٩٤. (المائض) موضع (المائض)، والرحبان وثالث في المدكر والمؤث لابن
الانباري ٣٣٢، والراهر ٨٥ / ٢

والمائض هو الذي يراد به إذا قل ماء الركية، وجمعه (مائض)، والمائض المستطير
والرحز في معاني الغراء ١ / ٦٠

(٣) إني هذه الألفاظ (عليك)

(٤) في الأصل عشرة، وهي المسألة التاسعة والعشرون في الإنصاف ٢٤٥

(٥) طمس في الأصل سوى الكاف والفاء

(٦) الواو مضمومة في الأصل

وقال البصريون: إنه ينصب بعامل مفتوح، إما فعل أو اسم فاعل على اختلاف التقدير، لأن كل طرفٍ ومائٍ أو مكانيٍّ فإن^(١) فيه معنى (في)، و(في) حرف جر، وحروف الجر لا تدخلها من شيء تتعلق به، لأنها دخلت رابطة فأعرف هذا ونحو ما سواه نصب.

الثانية عشرة ٢٥١

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف^(٢)، كما قالوا في الظروف. فهو ناظر على ناظر.

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل قبله، لا معنى فعل، على الصحيح، بواسطة الواو، لأنك إذا قلت: استوى الماء والخشبة، فإن (استوى) فعل لازم، إلا أنه قوي بالواو، فتعدى بواسطة الواو إلى الاسم، فنصبه وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه منصوب بتقدير عامل / ٩٧ /، والتقدير: لا يس الحطب^(٣)، وليس هذا بصحيح، لأن فعل الملاسة لا يقتر إلا مع عدم العامل اللغظي المعلى عند بعضهم، ونصر هذا بعضهم.

وذهب الأخفش إلى أن ما بعد الواو يتصب انتصاب (مع)، نحو: حثت معه^(٤)، وهو ضعيف، ودعوى لا دليل عليها.

(١) لغتها (زائفة)، (إذا لمكان لها

(٢) . السألة ٣٠ في الإصناف ٢٤٨

(٣) ملحق الفراء أنه منصوب على الصرف جاء في (معاني الفراء ١/ ٣٣، ٣٤) - وإن شئت جعلت هذه الحروف المنطوق بالواو معاً على ما بقوله الجريون من الصرف، وإن قلت. وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادث لا يستقيم إعادتها على ما تنص عليه، فإذا كان كذلك فهو الصرف بقول الشاعر:

لا تسه عين حلق وتسامي مثله
عاز عليك إذا فعلت عطية
(٣) المجمع ٣/ ٢٣٨

(٤) ذهب الأعمش في (معاني الفراء) ٢/ ٣٣٦ إلى أن الواو هنا بمعنى الماء، قال في قوله تعالى: وحفظوا صلاتهم وامنوا بشيء. فيجوز في العربي أن يكون بأمر، كما تقول: استوى الماء والخشبة، أي بالخشبة.

قال الكوفيون . لا يجوز تقديم الحال على العامل المنصرف مع الظاهر خاصة ، ويجوز مع المضمر . فقالوا : لأنه يؤدي إلى تقديم المنصرف على الظاهر ، وهو مردود بكونه مقدماً في اللفظ مؤخراً في المعنى .

ودع البصريون إلى أنه يجوز التقديم مطلقاً سواء مع المضمر والمظهر . وهو الصحيح . لتصرف العامل ، ومتى تصرف في نفسه تصرف في معموله . فاعرفه وانبعه . نصب إن شاء الله

الرابعة عشرة : (١٥)

مذهب الكوفيين أنه إذا كرّر الظرف التام ، وهو خير المبتدأ يجب نصب الصفة ^(١) . نحو : في الدار زيد قائماً فيها . وقول الله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي ^(٢) ٩٨ / ب / الجنة خالدين فيها ^(٣) ٩٨ / ب / . أجمعوا على نصبها .

وقال البصريون : لا يجب ذلك . بل يجوز الرفع والنصب . وهو الصحيح : لأنهم أجمعوا أنه إذا لم يكرّر الظرف ^(٤) يجوز فيه الرفع والنصب ، فكذلك إذا كرّروا . إذ لا فرق بينهما . وإن كانت [في] ^(٥) الأولى تفيد ما تفيد

(١٥) المسألة ٣٦ من الإحصاف ٢٥٠

(١٥) المسألة ٣٦ في الإحصاف ٥٥٨

(١) والعراء لا يشترط الرفع وإن كان سائراً وذلك حين يقع الحرفان . فإن اختلفا جاز الرفع والنصب على خشي (المعاني ٣ / ١٤٦ ، ١٤٧) .

(٢) في الأصل : (في)

(٣) ١٠٨ / هود ١١ - وصم السب فراءة الأعمش وحفص وحزمة والكسائي ، ونحوها قراءة غيرهم (ينظر الترطبي ٩ / ١٠٦)

(٤) كذا في الأصل والإحصاف

(٥) معناه : (أنه) ، وهي رباعية لا منوع لها .

(٦) رباعية يقتضيها السياق ، كما في الإحصاف

الثانية، إلا أن الدابة مدل على سبيل التوكيد، والتوكيد مسائغ^(١) في كلام العرب مستعمل في لغتهم، بلا خلاف. ولا في الأئمة^(٢) بأنه لا يجوز الرفع، وإنما بهما دلالة على ثبوت الحسب ونحن نقول به. مع أنه قد يروى عن الأعمش أنه قرأ: (خالدون فيها)^(٣) بالرفع، فاستدلوا لهم بذلك لا يثبت مع ما ذكرت، ولأنه ليس عدم القراءة به مانعاً لما لم يُقرأ، ألا ترى أنه لم يأت في القرآن ترك عمل (ما) النافية في المبتدأ والخبر، نحو: ما زيد قائم، إلا بما ليس بمشهور، وإن كانت لغة مشهورة مستعملة صحيحة معروفة والإجماع منعقد منطلق على أنه يجوز في علم العربية ما لا يجوز في القراءة، لأن القراءة سنة متبعة وجوباً، معدم الجواز في القراءة لا يدل على عدم الجواز في علم العربية. والله أعلم.

/ ١٠ / الخامسة عشرة^(٤) :

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم (التعريف على عامله)^(٥)، سواء المتصرف وغيره^(٦)، لأنه هو الفاعل في المعنى، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يحز تقديمه، كما لو كان فاعلاً في اللفظ، ولا يلتزم على هذا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل المتصرف، لأنك إذا قلت: جاء زيد راجياً، و (زيد) هو الفاعل لفظاً ومعنى، وإذا استوى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى، صار (راجياً) مسزلة المفعول به المخض، فجاز تقديمه كالمفعول به المخض.

(١) في الإنصاف ٢٥٩/١ شائع

(٢) في الأصل (الأئمة)، مصحف، لأنها تشمل وأمة

(٣) لم أفت على ذكر لهذه القراءة إلا في الإنصاف ٢٥٩/١

(٤) المسألة العشرون بعد المئة في الإنصاف ٨٢٨

(٥) في الأصل: (عامل المير عليه) وهو وهم.

(٥) ذكر السوطي أن المانع من سبويه والأكثرون من الصريين والكوفيين والمعاوية (فتح ٧١/٤).

وذهب الكوفيون^(١) إلى حوازه. ووافقهم المازني والمبرد^(٢) لقوله:

أَتَحَرَّرَ لِيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تُطِيْبُ^(٣)

ولأنه فعلٌ (منصرف جاز)^(٤) تقدِّمه كالحال وهذا ليس بصحيح، لما ذكرناه من التعليل والرواية الصحيحة المعتمدة في البيت:

وما كان نفسي بالفراق تُطيبُ

السادسة عشرة: (٥)

قال الكوفيون: / ١١١ / إِنْ (غير) لفظة يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع تُحَسَّنُ فيه (إِلَّا) سواء أُصِفَتْ^(٦) إلى متمكِّن أو إلى غير متمكِّن، لأنها هاهنا قد قامت مقام (إِلَّا) و(إِلَّا) حرف استثناء^(٧). والاسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبنى، وهو لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من متمكِّن وغير متمكِّن.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز بناؤها^(٨) إِلَّا^(٩) مع إضافة إلى غير متمكِّن فقط. لأن الإضافة إلى غير المتمكِّن يجوز في المصاف الباء قال الله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ فِرْعَ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ﴾^(١٠) في قراءة من بنى، والأصل

(١) وحسن السوطي الحوازي بالكسائي من الكوفيين (الهمع ٢١/٤)

(٢) نفسه وزاد الحرشي.

(٣) البيت لأعشى حمدان في شعره ٣١٢. للفريق. وفي الإحصاف ٨٢٨ (معلم) موضع ليلي والبيت متنازع. ينظر هامش الإحصاف. وعلى روايته لا يصح أن يكون للمحمون

(٤) في الأصل: (منصرف جاز).

(٥) المسألة ٣٨ في الإحصاف ٢٧٨

(٦) في الأصل: أُصِفَتْ مَا

(٧) في الأصل: استثنى

(٨) في الأصل: ناره. والتصويب انسجاماً مع البيت لعود الصير على مزت

(٩) في الأصل: إلى تحريف

(١٠) ٨٩ / المل ٢٧

الإضافة^(١) لا يجوز الناء في المصايف؛ لأنه ساقى على أصله في الإعراب
وهذا هو الصحيح، وكذا ما أثبه غيراً يبنى إذا أضيف إلى غير منتهى
فأقبحه نعت إن شاء الله تعالى

السابعة عشرة (٥٠)

مذهب الكوفيين أن (سواء)^(٢) قد يكون اسماً بمنزلة (غير)، لا يلزم
الظرفية^(٣) لدليل دخول حرف الجر عليه، كقوله
ولا يسلط المكره من كان منهم
إذا خلوا منا ولا من بيوتنا^(٤)

وقوله :

وما قصدت من أهلها لبوائكا^(٥)

فدخول حرف الجر عليها دليل على أنها لا تلزم الظرفية

ومذهب البصريين أنها لا تكون إلا ظرفاً، لأنه لم يستعمل في كلامهم
إلا ظرفاً، نحو: مررت بالذي ببواءك^(٦)، فوقعها صلة تدل على كونها ظرفاً،
بخلاف (غير)، وما استدلل به الكوفيون من ضرورات الشعر، وشاذ الرواية،
وغريبه.

(١) في الأصل: هو الأصل منه حذف (الإضافة)

(٥) المسألة ٣٩ من الإحصاء ٢٩٤

(٦) لا سوى (أصاً)

(٣) الرمز في الكتابة ٢٢٨/١

(٤) البيت لشمس بن سلامة الملقب، وهو من شواهد سيبويه ١٣/١، ٢٠٣، وفيه: ولا يسلط
البحث

(٥) صرحت لأعشى، ديوانه ٨٩، وهو من شواهد سيبويه ١٣/١، ٢٠٣
(٦) في الأصل: سواء

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (كم) مركبة، وأصلها (ما) زيدت عليها الكاف^(١)، لأنَّ العرب قد فصل الحرف من أوله وآخره.

وذهب البصريون إلى أنَّها مفردة موضوعة العدد إلى الأصل في الأسماء الإفراد، والتركيب فرع، ومن نمك الأصل^(٢) خرج عن عهد المطالبة / ١٢٢ / بإقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر عن إقامة الدليل، لأنَّ لروم الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعبرة. وما ذكره الكوفيون من أنَّ أصلها (ما) زيدت عليها الكاف مجرد دعوى من غير دليل معتبر

قال الكوفيون: إذا فصل بين (كم) الخسرية ومحرورها بظرف كان مجروراً على حاله بـ (كم)، كما إذا وليها، كقوله

كم بجود مقرب نال النمل
وكريم نخله قد وطئته^(٣)

وقوله:

كم في بني سعد بن بكر سيد
ضخم الذميمة ماجد نفاع^(٤)

(١) المسألة ٤٠ في الإنصاف ٢٩٨

(٢) شرح الرصافي على الكافية ٨٩/٢

(٣) مكررة في الأصل.

(٤) المسألة ٤١ في الإنصاف ٣٠٣

(١) من شواهد سيويه ٢٩٦/١، والمقتضب ٦١/٣ بلا عروء. وقد قرأه المحقق لأنس بن زعيم أو

لعبد الله بن نجران أو لابي الأسود الدؤلي كما في الحرام ١١٩/٣-١٢٢. وأجاب أنس في

الأخفى ٣٤٩/٢٣ وليس اليك بها، وكذا في ديوان أبي الأسود ٦٤

(٢) من شواهد سيويه ٢٩٦/١. بلا عروء. وفي الإنصاف ٣٠٤/١ كم في بني بكر بن سعد.

وإن خفض الاسم بعد (كم) بتقدير (من)، والمعنى مقتضى لهذا التقدير مع وجود الفصل بالطرف، وحروف الجر كما هو مع عدمه.

وقال الصربون^(١) إن ذلك لا يجوز، ويجب أن يكون منصوباً، لأن (كم) هي العاملة فيما بعدها، لأنها بمثابة عدد يُضاف إلى ١٢ب/ ما بعده. وإذا فصل بينهما نظرياً أو غيره بطلت الإضافة؛ لأن الفصل في اختيار الكلام بهما لا يجوز، كما قال الشاعر:

كم نألي منهم وصلًا على عدم
إذا لا أكاذ على الإقتار أحتمل^(٢)

والتقدير: كم فضل نألي منهم.

وقال غيره:

..... وكم حوت من الأرض محدوياً غارها^(٣)

والرواية الصحيحة في (مُحَرِّف) السرفع ثم نصب، وإن سُلِم أنه مجرور، فإنه شاذ، وما جاء في الشعر شاذاً لا يكون فيه حجة، والشعر كثير الشذوذ، وكذا المجرور بعد (كم) ليس مجروراً بتقدير (من)، بل بالإضافة، على الأصح من أن حروف الجر لا تنضم، فاعرفه.

وهو في المقتضب ٦٢/٣، بلا عرو. وعرف المحقق إلى القزويني عن العيني، وليس في ديوانه. والديعة مائدة الرحل إذا كانت كريمة. وقيل: هي الحمة (السان/ دمع)، وحنه الديعة التي ينفي فيقول

(١) ينظر: انكسار ٢٩٥/١، ٢٩٦، والمقتضب ٦٠/٣ مما بعدها.

(٢) البيت للمقناني. ديوانه ٣٠: برقع (فصل)، و(من الإقتار)، وحنن القلب للعمل بالحق والمجربون (كم) ومجربوها، والبيت من شواهد سبويه ٢٩٥/١، والمقتضب ٦٠/٣.

(٣) في الأصل (محدوياً ماؤها) تصحيف وتحرّف. والبيت لرهير من أبيه سُلِم، كما في كتاب ٢٩٥/١. والنصرة ٣٢٣/١. وليس في ديوانه، وسه ابن حني في المنحجب ١٢٨/١ إلى الأمتى، وليس في ديوانه أيضاً، وتنته. نزل سناناً

ذهب الكوفيون [إلى] أنه يجوز إضافة الياء إلى العشرة^(١). نحو خمسة عشر بدليل قول الشاعر:

كُلَّفَ مِنْ عَسَائِهِ وَبُقُورَتِهِ بِتِ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَقَّتِهِ^(٢)

ولأنه اسم مظهر جازت^(٣) إضافته إلى ما بعده كمائر الأسماء التي يحوز /١٣/ أن تصاف. وهذا ظاهر الفساد؛ لأنه مركب، والتركيب ينافي الإضافة، والبيت لا يُعرف قائله^(٤)، وإن عُرِفَ قائله فنقول صوره للضرورة الشعر، وورقه إلى لفظ الجر، لأنه جعل (ثمانية عشر) بمنزلة اسم واحد، وقد أضاف إليه النبت^(٥). وهم إذا صرفوا الاسم للضرورة ردوه إلى أصله، وجميع ما يروى من نحو هذا فإنه شاذ لا يقاس عليه، فبقى عليه تعجب، إن شاء الله.

الحادية والعشرون: (٢١)

وقال الكوفيون أيضاً في العدد: إنه يجوز الخمسة العشر درهماً^(٦). قالوا: لأنه قد صحَّ عن العرب ما يوافق مدحناً، حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن بعض العرب.

(٢١) المسألة ٤٢ من الإنصاف ٣٠٩

(١) قيد الفراء في (المعاني ٣٤/٢) حواش ذلك بالشعر، وقال أبو بكر بن الأباري: «ومن العرب من يصبب الياء إلى العشر، وهو مما لا يُفعل عليه» وأكثر ما يفعلون ذلك في الشعر.

المذكر والمؤنث ٦٣٣

(٢) الشطران نُقِيعَ بن طاروق كما في الحيوان ٤٦٣/٦، والخزانة ١٠٥/٣، وهو في معاني الفراء ٣٤/٢ والمذكر والمؤنث لاس الأباري ٦٣٣ بلا عرو.

(٣) في الأصل (مجازت)، ولا مكان للقاء.

(٤) ليس هذا صحيحاً، وقد بيئت بسننه.

(٥) في الأصل (بيت) تحريف.

(٢١) المسألة ٤٣ في الإنصاف ٣١٢

(٦) وهو مذهب الكندي. (إصلاح المطلق ٣٠٩). والفراء (المعاني ٣٢/٢)

وعدي أنه لا حجة لهم به لقننه وشذوده، والشاذ لا يقاس عليه. ولا
يُلفت إليه.

وسمى أصحابنا الصريون من دخول الألف واللام في (العشر)، وهو
الصحيح المعروف^(١)، وأجمعوا على أنه يقال الخمسة عشر درهماً تعريفاً
(خمس) فقط، لأن الأسمين لما رُكبا امتزجا، فصارا كاسم واحد، فإذا
صارا^(٢) كاسم واحد فلا ١٢/ب / ينبغي^(٣) أن تجمع فيه علامتان، بل ينبغي
أن تلحق الأول منهما علامة التعريف، كما تلحق أول الاسم المفرد، كذلك
عرُفت العرب الاسم المركب، كما قال الشاعر:

تلقاً^(٤) موقنة الفلق السواري^(٥) ونحن الحازبان به حوسا^(٦)
الثانية والعشرون: (٥٩)

وقال الكوفيون فيه أيضاً: إنه يجوز أن يكون التمييز معرفة^(٧)، كقولنا
خمس عشر الدرهم، ونحوه، لأنه مائع في اللفظ من كونه مُعرِّفاً.

وقال الصريون: لا يجوز تعريفيه، لأنه تمييز، والتمييز لا يكون إلا
نكرة، وإنما نوجب أن يكون نكرة؛ لأن الغرض تمييز المعدود من غيره،
وذلك لا يحصل إلا بالنكرة؛ لكونها اختلفت، فكانت أولى من المعرفة التي هي

(١) بضر، التنوير ١/٨٧.

(٢) الألف مطبوعة في الأصل.

(٣) في الأصل (يسمى).

(٤) في الأصل (تلق)، تعريفاً.

(٥) في الأصل السواري.

(٦) البيت لمعروس أمير الباهلي، شعره ٩٥٩، هو من شواهد سيره ٥٢/٢، وتلقاً، شفق،
والفلق جمع لفته وهي قطعة من السحاب، والسواري: الشعب التي تأتي ليلاً، والحازبان
ضربت من الشفت، وقيل هو من ذئب الفتى.

(٧) في سياق المسألة ١٣ في الإنصاف ٣١٥.

(٧) بضر، معاني الفراء ١/٧٩، وشرح اللمع لابن الدهان ١/١٠٩، والهمع ٢/٧٢.

أثقل، فاعتمد هذا نصب إن شاء الله

الثالثة والعشرون: (٢٠)

ذهب [الكوفيون]^(١) إلى أنه لا يجوز أن يقال: ثالث عشر ثلاثة عشر^(٢)، لإجماعهم على أنه لا يجوز أن يُسَمَّى من ثلاثة عشر (فاعِل)، وإنما يُبنى من لفظ أحدهما /١٤/، وهو ثلاثة. ولا يُسَمَّى من العدد الثاني. وهو العشرة، قالوا: وذكر العشرة مع ثالث لا وجه له.

وذهب البصريون إلى جوازه؛ لأنه الأصل والقياس؛ وقد جاء عن العرب ذلك^(٣). فإذا ساعد مدهم النقل والقياس وجب أن يكون جائزاً وأن يكون هو الأصح. والله أعلم.

الرابعة والعشرون: (٢١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المتأني المفرد المعرفه معرف مرفوع^(٤). واحتجوا بحجة واهية. وقال الغراء: هو مبني على الضم. وليس بمفاعل ولا مفعول.

وذهب البصريون إلى أنه مبني على التثنية. وموضع النصب؛ لأن موضع كل متأني منصوب، لأن حروف النداء نائب مناب الفعل، فإذا قلت: يا زيد، فالمعنى: ادع زيداً، فقام (يا) مقام (ادع)، وإنما بُني؛ لأنه أشبه كاف

(١) المسألة ٤٤ في الإحصاف ٣٢٤.

(٢) ساقطة من الأصل.

(٣) إصلاح المصطلح ٢٩٨. والمذكر والمؤنث لأن الأبياري ٦٥٦.

(٤) في هذا الكلام نظر. إذ لم ينص أحد من البصريين الأوائل على مساعده عن العرب. بنظر

الكتاب ١٧٢/٢، ١٧٣، المنتخب ١٨٣/٢.

(٥) المسألة ٤٥ في الإحصاف ٣٢٣.

(٦) وهو رأي الكسائي لا عامة الكوفيين. شرح كتاب سيبويه للسرازمي ٣/٣٥ عن ابن الأنباري

في كتابه الإحصاف. . للذكور محبي الدين توفيق، وشرح الملح لأن الدعاء في ٢٧٤

الخطاب، ووقع موقع اسم الخطاب، فكان مبنياً مثله في قولنا: أدعوك. من حيث الإفراد والتعريف والخطاب، ووقوعه موقعه، /١٤ب/. وإنما بُني على الحركة مرفاً بين ما كان بناؤه لازماً، وبين ما كان بناؤه عارضاً، وإنما بُني على الضم، لأنه لو بُني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بالكسر عن الياء، نحو: يا غلام، ولو بُني على الفتح لالتبس بالمتنادي المضاف المحذوف لأنه اكتفاء بالفتحة في بعض اللغات نحو: يا غلام.

الخاتمة والعشرون. (٤٠)

مذهب الكوفيين أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام بغير واسطة، كقوله:

يا العلامان اللذان مرّا إياكما أن تملئاني سرّاً^(١)

ومذهب البصريين أنه لا يجوز، لأن الألف واللام للتعريف العهدي أو الجسي، و(يا) تُعرف المتنادي بالمقابلة، وتعريفان لا يتفقان في كلمة سواء اتفقا أو اختلفا^(٢)، وما أنشده الكوفيون فالتقدير فيه: يا أيها الغلامان، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، والصفة تُقام مقام الموصوف كثيراً في كلامهم. وأما قولهم /١٥/ في الدعاء: يا الله، فإن حرف التعريف قد يسوّى فيه متروكة الحذف من نفس الكلمة، بدليل أنه يقال: الله، يقطع الهمزة، كما قال:

مباركاً^(٣) هو ومن سماء على اسمك اللهم يا الله^(٤)

(٥) الشكالة ٤٦ في الإنصاف ٣٢٥

(١) يشاهد من الزجر المنطوق في المعقب ٢٤٣/٥ (نكسنا) موصع (تُملئني) والإنصاف ٣٣٦/١ (نكسنا)، ولا حرو

(٢) ومن شئت ذكر المودع في المنصب ٢٤٣/٤ من الموصوف في إنشاد البيت في علامات اللسان مرّا، كما تقول يا رسول الله، أصل

(٣) في الأصل: من. تحريف

(٤) في الأصل (مازل)، تحريف.

(٥) الإنصاف ٣٣٩/١، وشكالة (الله) ولا حرو

ولأنه قد كثر استعمالهم له في الدعاء، فلا يقاس عليه والله أعلم

السادسة والعشرون: (١٥١)

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المنذقة في الداء في قولهم: اللهم،
ليست عوضاً من حرف الداء بدليل قوله:

وما عليك أن تقول لي كلما سبحت أو هللت: يا اللهم ما
أردد عليك شيئاً مسلماً فإننا من حيرة لن نعذباً^(١)
فجمع بين الميم و(يا)، فجفعه بهما دليل على أن الميم ليست عوضاً
عن (يا).

وذهب البصريون إلى أنها عوض من (يا) التي للداء، والهاء على
أصلها مبنية على الضم^(٢)، لأنهم أحجموا على أنه لا يقال: اللهم، إلا في
الداء، ولا يقال في غيره قطعاً، ويستفاد بقول (اللهم) ما يستفاد بقول (يا
الله)، فدل ذلك على أن الميم عوض، لأن ١٥/ب/ العوض قام مقام
المعوض، ولا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر. وهذا هو الأصح

السابعة والعشرون: (١٥٢)

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز، فيوقعون الترخيم في آخر
الاسم المضاف إليه^(٣)، كما قال:

(٥) المائة السابعة والأربعون في الإنصاف ٣٤١.

(٦) الثلاثة الأولى في الإنصاف ٣٤٢/١، واللسان (أله) والرصي على الكافية ١٣٢/١، والحرارة

٣٥٩/١: صليت أو سبحت، والأول والثاني في الجمع ٣٤٧/٥

(٧) المقتضب ٢٣٩/٤.

(٨) أوضح المسالك ١٠١/٣، وقد أحازه سيويه على لغة من ينظر ٣٤٢/١

(٩) المائة ٤٨ في الإنصاف ٣٤٧.

حُدُوا حِفْظَكُمْ، بِمَا أَلْ بِكُمْ، وَأَحْفَظُوا
أَوَامِرَكُمْ وَالرَّخْمَ الْمَغْنَبِ تُذَكِّرُ^(١)

ودهب المصريون إلى أنه لا يجوز؛ لأنه لم تُؤخذ شروط الترخيم. وهي
أن يكون الاسم ماضي علمياً مفرداً زائداً على ثلاثة أحرف. وما استشهد به
الكوفيون من ضرورة الشعر. والترخيم لضرورة الشعر جائز^(٢). والله أعلم.

الثامنة والعشرون: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى حواجز ترخيم الاسم الثلاثي، إذا كان في الحشو.
لأن في غيره من الأسماء ما يظهره^(٣) ويمثله، نحو: يذودهم، فحُفِّفَ كس
خُفِّفَ هذا. وقال بعضهم: يجوز الترخيم في الأسماء مطلقاً.

ودهب المصريون إلى أنه لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال، سوى ما فيه
/١٦٦/ جاء الثابت وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين، لأنهم أجمعوا على^(٤)
أن الترخيم في عرف النحويين إنما هو حذف دخل في الاسم المتأدي، إذا
كثرت حروفه طلباً للحقة، فإذا كان كذلك، فهذا الحذف^(٥) في الثلاثي لا
حاجة لنا إليه؛ لأن الثلاثي في غاية الحقة، وما أتى منقوصاً من الأسماء كُيِّدَ
وسُحُوهُ قَلِيلٌ فِي الْأَسْمَاءِ، بعيد في القياس.

التاسعة والعشرون: (٥١)

ذهب الكوفيون أن الاسم الذي قل آخره ساكن، يكون ترخيمه محذوف

(١) التلمذ من أبي سلمة، ديوانه صفة ثعلب (قفاوة) ١٥٦ وفي الأصل (يذكر) بالمشاء من تحت تصحيف.

(٢) المنصره والتدوير ٣٧٢/٤.

(٣) المسألة ١٩ من الإيضاح ٣٥٦.

(٤) في الأصل: بعد.

(٥) في الأصل: إلى.

(٥١) في الأصل: الحدود.

(٥٥) المسألة ٥٠ من الإيضاح ٣٦١.

آخره، وحذف الساكن قبله، نحو: قَمَطَر، فيقال فيه: يا قَم، وما أشبهه؛ لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذا بقي آخر الكلمة ساكناً، فلم لم تحذفه، لأذى إلى أن يشبه الأدوات، وذلك تليس، فلا يحوز.

وذهب البصريون إلى أن ترحيمه بحذف الحرف الأخير منه فقط. لإجماعهم على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم، كما هي من صم أو فتح أو كسر، فإذا ثبت هذا فهو موجود في الساكن ما يوجد في المتحرك، وينبغي أن يبقى على /١٦ب/ ما كان عليه، إذا كان ساكناً، كما يبقى على ما كان عليه، إذا كان متحركاً. وما ذكره الكوفيون ضعیف، بل فاسد، لأنه لو كان معتبراً لوجب أن يحذف الحرف المكسور، لئلا يشبه المضاعف إلى باء المتكلم، ولا خلاف أنه لا فائِل هذا فدلَّ على فساد ما ذهبوا إليه. والله اعلم.

الثلاثون : (٥٠)

قال الكوفيون: يحوز ندب النكرة، والأسماء الموصولة، لأن النكرة تقرب من المعرفة بالإشارة، والأسماء الموصولة معارف بصلاتها كالأعلام، بدليل: «واقف حفر بئر زمزماه»^(١).

وقال البصريون: لا يحوز ترحيمها، لأن الاسم النكرة لا يحصل شحماً بعينه، والمراد بالنديبة أن يظهر الندب عندوه في نفعه على المدحوب، فيحصل التأسي بذلك، فيحف^(٢) ما به من المعيبة، وذلك إنما يحصل بالمعرفة، لا بالنكرة. والأسماء الموصولة مهملة، فأنشئت النكرة، فوجب أن لا يحوز نديتها كالنكرة، وإن كانت الإشارة تقرب النكرة من المعرفة، إلا أنها /١٧ب/ باقية على إبهامها، والمدحوب إنما يندب بأعرف أسمائه وأشهرها.

(٥) المسألة الحادية والخمسون في الإعراف ٣٦٢.

(١) الجمع ٦٧/٣، وإنما حر لأن المسألة نية العصر في الشهرة كالمعنى.

(٢) في الأصل متحف، ماثاء.

وكذا الأسماء الموصولة. وإن كانت محصنة بالصلة إلا أنها لا تخلو من بهاء
لأن تحصيلها إنما يحصل بالتخمل، والجميل في أصلها نكرات، وبها
وأمر حصر بترمزها، غير مستفيع، لأنه منزلة: وأعد المقلباء، وهو شذو
بقاس عليه

الحادية والثلاثون (٢١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يحوز أن تلقى علامة التدة على الصفة، حم
واربة الطريعاء. وبه قال يونس بن حبيب الصيرفي وأبو الحسن بن كيسان. قد
جاء في المضاف إليه بدليل ما روي عن بعض العرب أنه ضاع
حُسنار (٢١) أي، قدحان، فقال: وأجتمعتي الشاميته (٢٢).

وذهب الصيرفيون إلى أنه لا يحوز؛ لأن علامة التدة إنما تلقى على
بلحظه تنبيه النداء لمد الصوت، وليس ذلك موجوداً في الصفة، لأنه لا يلو
ذكرها مع الموصوف، فوجب / ١٧ب / أن لا يحوز. وما ذكره الكوفيون من
تشبيه الصفة بالمضاف إليه لا يسلم، لأنه لا يتم المضاف دون المضاف إليه.
وليس كذلك الموصوف: فإنه يتم بلا صفة، وما روي عن بعض العرب
وأجتمعتي الشاميته، شاذ لا يعا به من قياس يونس به.

الثانية والثلاثون (٢٢)

الاسم المفرد النكرة المنفرد (لا) منصوب بها عند الكوفيين (٢٣).

(٢٠) المسألة ٥٢ في الإعراب ٣٦٥ وشرح السيرامي على الكتاب ٥٧/٣ عن ابن الأثير: ١
لندكتور محمد الدين برفق ٢٦٠

(٢١) في الأصل عسنان

(٢٢) في الأصل الشاميته

(٢٣) المسألة ٥٣ في الإعراب ٣٦٦

(٢٤) أمثلي الشجري ٢/٢٠٢، والصحيح أنه مذهب الإحفش والمرد من البصريين. ينظر
المقنن: ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٨٧. وأما جوبه فعليه أنه معرب منصوب بلا تمييز. ينظر
الكتاب ٣٨٥/١. وهو مذهب الرخايمي. وينظر: العمل ٢٤٦، والرخايمي والسيوطي. ينظر
لوصي عن الكافي ١/٢٥٥

لاكتسابهم بها عن الفعل من نحو: لا أحد وجلأ عندك، في نحو: لا رجل
عندك

وعند الصريين أنه مبنًى على الفتح؛ لأنَّ الأصل في قولك: لا رجل
عندك، لا من رجل، عندك؛ لأنَّه جواب لقاتل قال: هل من رجل، عندك؟ فلمَّا
حذفت (من) من اللفظ، ورُكبت النكرة مع (لا) تَضُمَّتْ معى الحرف.
فوجب أن يُبنى، وإنما بُنيت على حركة لين لها حالة تَمَكَّن قبل الباء. وبُنيت
على الفتح؛ لأنَّه أخفَّ الحركات. وقول الكوفيين إنَّه معيوب بـ (لا)، لأنَّه
اكتفى به عن الفعل محرَّرد دعوى بلا دليل. فلو كان كما / ١٨ / زعموا لكان
منوباً

الثالثة والثلاثون: (٢٠)

أُجِنَّ الله في القسم جمع (يعمل) عند الكوفيين؛ لأنَّه على وزن (أفعل)
وهو وزن يختص به الجمع دون المفرد.

وعند الصريين أنه ليس بجمع، بل هو اسم مفرد مُشْتَقٌّ من العمل،
وليس بجمع يعنى؛ لأنَّه لو كان جمعاً، لكانت الفة ألف قطع فَكُونُ همرته
وصلاً دليل^(١) على أنه ليس بجمع، فوجب أن يكون مفرداً

الرابعة والثلاثون: (٢١)

قال الكوفيون: يجوز أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف
وحرف الجر؛ لأنَّ العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها. كما قال:

(٢٠) المسألة التاسعة والخمسون في الإعراف ١٠٤ وذكر ابن الدغمان في العبرة في ١٩٠/٢ أن
همرتها عند الكوفيين قطع. وعند الصريين وصل بناء على حلاهم بناء على جمعها أو
إفرادها

(١) في الأصل: دليلاً، وما صوّته غير الكون

(٢١) المسألة الستون في الإعراف ١٢٨/٢. ويظهر الخلاف المحوي لمحمد خير الحلواني

مِنْ جَنْبِهَا مَرْجِيَةٌ رَجُ الثَّلَاثِ أَبِي مَرْدُ
وَقَوْلُهُ:

يُطْفِرُ حُوزِي الْمَرَايِعَ لَمْ تُرْغِ
سَوَابِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكَاتِبِ^(١)
وَقَوْلُهُ:

لَا مَنَعَتْ مَعْدَ حَطِّ بَهْجَتِهَا
كَأَنَّ نَفْرًا رَسَمَهَا قَلَمًا^(٢)
وَقَالَ:

تُرْغِ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَفَدَّ شَفَتِ
عَلَاتِلَ عَذِّ الْقَيْسِ مَهَا صَدُورَهَا^(٣)

والتقدير: علاتل صدورها عذب القيس. وحكى الكاتبة عن العرب
هذا كلاماً والله زبد. وحكى أبو عبدة أنه سمع بعض العرب يقول: إذا نحر
تسمع صوت الله وبها. ففصل بالقسم. وقرأ ابن عامر. وكذلك زين لكتيب
من المشركين قتل أولادهم شركائهم^(٤) نصب (أولادهم) وجز (شركائهم).
وفصل بين المصاف والمصاف إليه بقوله (أولادهم).

ودهم البصريون إلى أنه لا يجوز إلا بالطرف وحرف الجر. كقوله:

(١) بلا عروى المحشاه ٤٠٦/٢، والمفصل ١٠٢، وشرح ابن معشر ١٩/٣ وشرح دكدة
٣٧١/١، والقراء ٢٥٩/٢، ومعاني المراء ٣٥٨/١، ٨١/٢ متصفاً

(٢) البيت لطرح من مكيم، ديوانه ٢٨٦: يطفئ حوزي المرائع له نرج حوزي المرائع أول
حوزي نرائع أول العمل الذي يجوز المرائع والكناش جمع كنانة وهي جعبة السهم
والمصدر في المعبر من قرع الكناش القسي. مفصل بالمفعول بين المتضاهين

(٣) البيت في الإحصاف ٤٣١ واللسان (مسطم) بلا عرو.

(٤) البيت في الإحصاف ٤٣٨، بلا عرو.

(٥) ١٣٤ م الأعمام، والقراءة هي السبعة ٢٧٠

لَمَّا رَأَتْ سَاتِبْدُ مَا اسْتَعْبِرَتْ

لَهُ ذُرُّ السَّيِّئِ مَنْ لَانَهَا^(١)

وكما قال:

كَمَا تَحْبِبُ الْكِتَابَ بِكَفِّ يَوْمًا

يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(٢)

وقال الشاعر^(٣):

هَمَّا أَحْصَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا إِخْلَافَ

إِذَا حَافَ يَوْمًا نَسُوهُ فِدَعَاهُمَا^(٤)

/١٩٩/ وقال ذو الرمة: ^(٥)

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُفَالِهَنُ بِنَا

أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

لأنَّ الظُّرْفَ وحرفَ الْحَرْثِ يُشْعُ فِيهِمَا مَا لَا يُشْعُ فِي غَيْرِهِمَا. (فلينا عنه

ما سواههما)^(٦) على مقتضى الأصل. وقوله: «وَرَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مِرَاقَةَ»، يروى

لبعض المدنيين المحدثين المولدين، وكذا كلُّ ما استشهدوا به من الشعر،

(١) البيت لمعروس قمينة، ديوانه ٧٣، وهو من شواهد سيويه ٩١/٦، ٩٢، والإنصاف ٤٣٢

وساتبدد حبل، كأنه اسمان جعلاً اسماً واحداً. (معجم البلدان ٦/٣)

(٢) البيت لأبي حنيفة النعماني وهو من شواهد سيويه ٩١/١، وابن حني في الخصائص ٢/٢٥٥.

والإنصاف ٤٣٢

(٣) في أنعمش: وهي قُرْبَانَتْ عُبَّةَ الْحَدَرِيَّةِ [المصواب الحَدَرِيَّة] وقيل عشرة أُنْشَيْتْ،

وهي عبارة الإنصاف ٤٣٤

(٤) البيت من شواهد سيويه ٩٢/٦، والإنصاف ٤٣٤، وينظر هامشه فيما يتعلق بالقاتل والذئبان

(٥) ديوانه ٩٩٦/٢. (أنفاس) موضع (أصوات)

(٦) في الإنصاف ٤٣٥: «وَفِينَا فِيهَا سَوَاهُمَا»، وقد فُتِرَتْ الْأَصْلُ عَلَى مَا أَنْتَ لِإِعْمَالِ الْحُرُوفِ
المعجمة، وهذه القراءة استندم السياق، وهو نفي ما سوى الظرف وحرف الحز من الأشباع

هو. مع ذلك وشروطه وسدوره لا يُعرف قائلوه، فلا يجوز الاحتجاج به وما
حكى عن الكسائي وأبي عبيدة إنما حاز مع اليمبر؛ لأنهم يدخلونها في
كلامهم للتوكيد، ولهذا يُستونها، إذا وقعت في مثل هذا الموقع، لعمول
لربادتها في الكلام، ووقعها غير موقعها.

وأما القراءة في «قتل أولادهم شركائهم»^(١) فلا^(٢) يسوغ الاحتجاج بها؛
لأن الإجماع معتد على أنه لا يجوز الفصل بغير الظرف في غير ضرورة
الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة؛ ولأن فصاحته أعجزت فصاحة كل فصيح

قال الخاسر وابن الأنباري: وهذه القراءة محمولة على وهم ١٩١،
القاري بها، إذ لو كانت صحيحة لكان كلام من احتج بها أفصح الكلام،
وإنما دعا ابن عامر إلى القراءة بها ما رآه في بعض مصاحف الشام (شركائهم)
ساليا، وهو متوجه مع خفض (أولادهم) فوجه إثبات الباء في (شركائهم)
محروراً [على^(٣)] أنه بدل من (أولادهم)، لأن أولاد الناس شركاء آبائهم في
النسب والميراث وسائر الأحوال، وهذه هي قراءة أهل الشام.
وأما قراءة ابن عامر فلا وجه لها في القياس. والله أعلم.

الحامسة والثلاثون: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى حواز إصافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان
لدليل قوله عز وجل: ﴿وَدَارُ الْآخِرَةِ﴾^(١) و﴿حَبِّ الْحَصِيدِ﴾^(٢) وأشباهه.

وذهب المصريون إلى معناه؛ لأن الإصافة يُراد بها تعريف الحن

(١) ١٣٧ / الإهداء

(٢) في الأصل (لا)، ولا تضر القراءة في حروف «أنا»

(٣) رتبة اقتضاها السياق

(٤) المسألة ٦٦ في الإحصاف ٣٦

(٥) (ولم الآخرة) جزء من ١٠٩ / يوسف، و ٣٠ / المحل

(٥) ٩ / في

والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص، ولو كان كذلك لم يُضَفَّ. والآيات التي استشهد بها الكوفيون محمولة على حذف المقاصف، فهي إضافة وصب وحذف. والله أعلم.

السادة والثلاثون: (٥٠)

٢٠/ في (كلا وكلتا) عند الكوفيين^(١)، تثنية لفظية ومعنوية، فاصل (كلا): (كل)، فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتانيث، والفهما كالف (الزيدان) و(العمران)، وحذبت النون منهما؛ لملازمتيهما للإضافة، كقوله تعالى: ﴿كلتا الحيتي أتت أكلها﴾^(٢)، ولم تقل: أتتا. قال:

في كلت وحليها سلامى واحدة

كلناهما مفرونة بسراشدة^(٣)

وعند البصريين أن بهما إفراداً لفظياً، وتثنية معنوية، وأن الفهما كالف (عصاً ورحى)^(٤)، لأن الضمير نكرة يُردّ إليهما مفرداً حملاً على اللفظ، ونكرة مثنى حملاً على المعنى، كقوله تعالى: ﴿كلتا الحيتي أتت أكلها﴾^(٥)، وقال الشاعر:

كلاهما حيت جد الحزبي بينهما

قد أكلما، وكلا أنفبيهما راسي^(٦)

(٥٠) السادة الثابة والنون في الإنصاف ٤٣٩

(١) معاني الغراء ١٤٢/٢، ١٤٣

(٢) ٣٣ / الكهف

(٣) بلا عرو في معاني الغراء ١٤٢/٢، والمذكر والمؤنث لاسي لأندري ٦١٤

(٤) في الأصل: (عصن ورحاً ورحى)

(٥) ٣٣ / الكهف

(٦) البيت للمعرق، ديوانه

وهذا هو الأصح عند المحققين . وإنما انقلبت ياء في إضافتها إلى
 المضمر في حال النصب والجزء تشبيهاً بـ (إلى) و(على) لما لزمنا الإضافة
 / ٢٠٠ / فجعل لهما في حال الأفراد خطأ ، وفي حال التثنية خطأ ، فهما في
 حال إضافتهما إلى المضمر كالمعرد ، وإلى المضمر كالمثنى ، وقطع الحريري
 رحمه الله بأنهما معردان قال ولا يجوز أن يخسر عنهما إلا معرود

السابعة والثلاثون :

ذهب الكوفيون إلى حواز إبدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب
 مستدلين بقول الله تعالى : ﴿لَجِئْتُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، لَا رِبَّ بِي ، نَذِيرٌ
 حَسْرًا أَنْفُسُكُمْ﴾^(١) ، قالوا : هـ (الذين) بدل من الضمير الذي هو الكاف
 والميم في (لَجِئْتُكُمْ) في موضع نصب^(٢) ، ويقول الشاعر :

وما الفيتي جلبي مُضَاعاً

هـ (جلبي) في موضع نصب بدلاً من الياء في (الفيتي) .

ودفع البصريون إلى أنه لا يبدل منهما ، لأنه
 الآية مرفوعة على الاستدعاء^(٣) ، وحسره (فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) والبيت شاذ ، وقائله
 غير معروف . والله أعلم .

الثامنة والثلاثون

ذهب الكوفيون إلى أن اسم الإشارة المنادى يجوز أن يُنادى / ٢٠١ /
 بغير حرف النداء استدلالاً بقول الشاعر :

(١) ١٠٠ / الآية

(٢) هو مذهب الأحرار كما في متكل أعرب القرآن ٢٤٧ / ١ والقرطبي ٣٩٦ / ٦

(٣) في المتكلم والقرطبي . وهو مذهب أئمة الرواحين . وهو مذهب المعرود

إذا فعلت عيسى بها قال صاحبي

لبيشيك. هذا لسوءه وغمراً^(١)

ومعناه : فيما قالوا : لمثلك يا هذا.

وقال البصريون : لا يجوز أن يحذف حرف النداء من (هذا) وبحوه^(٢)،
كما قدمنا، وإنما يجوز في العلم والمضاف وأتي الموصولة، مثل : آباء،
ولمثلك هذا في البيت متأول. وقطع الواحدني رحمه الله في (وجيزه) بما ذهب
إليه الكوفيون^(٣)، وأنه يُنادى بعبر حرف مستندلاً بقوله تعالى : ﴿ها أنتم
هؤلاء﴾^(٤)، قال : معناه : يا هؤلاء.

التاسعة والثلاثون :

ذهب الكوفيون إلى أنه يحذف حرف الداء من اسم الجنس، كقولهم :
«أطرفي كرا»^(٥) و«أفندي مختوق»^(٦) و«أصبح ليلى»^(٧).

وقال البصريون : لا يجوز لأنه لا يحذف حرف النداء من الجنس،
وهذا الذي استدلوا به شاذ لا مفعول عليه^(٨)، وبني «أطرفي كرا» شذوذان.

[أحدهما]^(٩) : حذف حرف الداء، والثاني : الترخيم^(١٠).

(١) البيت الذي الرقة معلق من عضة، ديوانه ١٥٩٣/٣، شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، المسند

١٨٥/٢، لهذا، لمثلك

(٢) في الأصل بحوه

(٣) راجع ذهب أس مالك في شرحه على الكافية الشافية ١٢٩١/٣

(٤) حزه من الآيات ٦٦ / آل عمران ١٠٩ / النساء ٣٩ / محمد

(٥) شرح الكافية الشافية ١٣٦٠/٣، وجمع الهمز ٨٠/٣

(٦) لمساعد ١٨٥/٢

(٧) لمساعد ١٨٥/٢

(٨) معطى الكتاب ٣٩٦/١

(٩) بأداة التماسها السوي

(١٠) ينظر شرح الكافية الشافية ١٣٦٠/٣

الأربعون :

قال الصريون . إذا كان الاسم / ٣١ ب / العلم المفرد المتأدي موصوفاً
بـ (ان) مضافاً ، فالمختار المنح^(١) ، إلا المبرد^(٢) . ومعه :

يا حكم بن النضر بن الحارود^(٣)

وقال الكوفيون : إن الضم هو المختار . وهو الأحن المختار عندي .
لأنه اسم علم ولي حرفه النداء .

الحادية والأربعون :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز فتح العلم المفرد المتأدي الموصوف
(ابن) نحو : يا ربّه العاضل^(٤) . وأنشدوا :

فما كتب من مائة وابن سمي

بأجود منك يا عمر الحواد^(٥)

فتح (عمر)

ومذهب الصريين أنه يتعين فيه الضم . وهو الصحيح . بل ما عدا

(١) الكتاب ٣١٣/١ ، والمصاعد ٢٩٢/٢ ، وقال ابن كيسان : الفتح أكثر في كلامهم وأحسن
القياس . وقال ابن السراج في أصوله ١٢٩/٢ : ولو قلّ يا حكم من صدره ، كذا حقا
وبينا مفرداً .

(٢) شرح الكوفة الشاذ ١٢٩٧/٣ ، ١٢٩٨ ، ثم قال : ابن قال (يا حكم من صدره) كذا أبو داود .
المفصل ٣٣٢/٤

(٣) يسأله من العجاج . ديوانه ١٧٢ . وهو من شواهد صوبه ٣١٣/١ . وشرح المفصل
٥/٢ . وشرح الكوفة الشاذ ١٢٩٧/٣ ، والمفصل ٢٣٣/٤ . والمصاعد ٢٩٤/٢ ، ولا يصح
١٢٩/٢

(٤) سطر الجمع ٥١/٣

(٥) أنشد الحوير - لمولاه (عبدى) ١٣٥ . وهو في المفصل ٢٠٨/٤ . ومعه أخيه في السجى
١٠٥٢/١ ، ومعه في الجمع ٥١/٣

لحن. (وعن) في البيت لا يُعرف فيه غير الضم^(١). والله أعلم.

الثانية والأربعون: (٢٠)

ذهب الكوفيون والأحفش والفارسي وأبو القاسم بن نهران إلى جواز مع
الصرف للضرورة في الشعر، كما كان قبل الضرورة، ومنته مائر البصريين،
والأصح الأول. ولا حاجة للبصريين فيما قالوه؛ لأنه قد جاء في أشعارهم
كثيراً. والله أعلم.

الثالثة والأربعون:

/١٢٢/ الاسم الواقع بعد (لر) ونسبه، عند البصريين، مبتدأ، ثم قيل:
لا حر له، وقيل: له خبر محذوف، نحو^(٢): «لو ذات سوار لطنني»^(٣).
ومذهب الكوفيين، ونسبهم الرمحشري وابن مالك وغيرهما، أنه فاعل
فعل (لست) مقدراً. والله أعلم.

الرابعة والأربعون:

يجوز في تشبة الممدود الذي همزته بدل من ألف التانيث وحيثان عدد
الكوفيين^(٤):

إبدال الهمزة واوًا، وإيقاؤها على حالها، نحو حمراوان وحمراءان.
وعراوان [وعراءان، وعشواوان]^(٥) وعشواوان. وحكى الكسائي فيه
حمرايان

(١) مع ٥٤٣

(٢) مع ٦٠ من الإصناف ٤٩٣

(٣) من أصل وجه

(٤) الأمثل لأبي ص ٢٩٨

(٥) مقصد الممدود للفقالي ٢٧١، ٢٧١

(٦) معاصها السابق

ومذهب المصري أنه يجب تغيير همزته بقلبيها واوًا، وفي كلام ابن بشار
ما يعهد ما قاله الكوفيون والله أعلم.

الخامسة والأربعون

مع المصريون تقديم^(١) معمول التابع على المتبوع، فلا يجوزون نحو:
هذا طعامك وجعل آكل، ولا: زيداً قُمتُ فصريتُ، في قولك. هذا وجعل آكل
عطامك، وقُمتُ فصريتُ ريداً، لأنَّ التابع كالحزء من المتبوع، والحزء لا
يجوز أن يُقدَّم على الكل. ولهذا اتفقوا على منع تقديم التابع على المتبوع.
فكذا ما هو جزء منه، وأحاذه الكوفيون. ووافقه الزمخشري رحمه الله في
تقديم معمول الصفة على الموصوف فقط، فعلق في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ

فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾^(٢) بصفة القول^(٣).

وقال أبو حيان وابن هشام المصري: الأولى أن يجعل «في أنفسهم»
متعلقاً بـ(قُلْ).

وما قاله الزمخشري أحسن وأرجح. والله أعلم.

السادسة والأربعون

قد تركوا الضمير المنصوب والمجزوء المتصلين^(١) بالضمير المرفوع
الم متصل، فإنَّ كان المتصل منصوباً نحو: رأيتُك إنَّك، فهو عند البصريين
بدل، وعند الكوفيين تركب له. واختاره ابن مالك؛ لأنَّ ستها كسبه
المتصل المرفوع مع المتصل المرفوع، فليكن الحكم واحداً، وهو المختار
عندي، وأشار أبو حيان إلى ترجيحه.

(١) في الأصل (مع تقديم)

(٢) ٦٣ / الساء

(٣) الكشف ١ / ٤٠٤

(٤) في الأصل المتصلان

ألف (ذا) الإشارية عند الكوفيين زائدة؛ لأنها قد نسقط في مواضع.

وقال البصريون: ليست زائدة، بل هي منقلبة عن (باء) هي عين. واللام ياء أخرى هي^(١) محذوفة، لأنها تعود كذلك في التصغير، لأن التصغير يرد الشيء إلى أصله. وفيه كلام /١٢٣/ كثير مسروط في الشروح المبسوطة، فاعرفه. والله أعلم.

الثامنة والأربعون: (٥)

قال الكوفيون: نوكبد النكرة بغير لفظها جائز، إذا كانت موقفة محدودة، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، نحو: ضُمَّتْ شهراً كله، لأن الشهر موقوت يجوز أن تصوم في بعضه. وقال الشاعر^(٢):

لكنه شاقه أن قيل: ذا رجب
بأليت عمدة حول كله رجب

ومثله قوله:

ثلاث كلهن فنلت عمداً
فأنزى الله راسعاً تعموداً^(٣)

وقوله:

قد صرّبت البكرة يوماً أجمعاً^(٤)

ودهب البصريون إلى ملعه مطلقاً؛ لأن النكرة شالعة لبس لها عين ثانية،

(١) هكذا في الأصل، ولا أرى لها مسوّعاً

(٥) المسألة الثالثة والستون في الإحصاف ٤٥١

(٦) عبد الله بن مسلم بن حبيب الهدلي، والبيت في الإحصاف ١٥٦، وأصح مالك ٢٢/٣

(٣) من شواهد سيبويه ٤٤/١ بلا عرو

(٤) المشطوط في الإحصاف ٤٥٤، وشرح عمدة الحفاظ ٥٦٥.

ومع عدم إتيان تأكيده لأن ما كيد ما لا يعرف لا فائدة منه ، لأنه يدل على عدم
 والشيء . والوجه يدل على عدم التحصيل ، وكل واحد / ٢٣ من
 من الآخر فلا يصح تركها به ، ولهذا أصبح وصف الكثرة بالمعروف ، والمعروف
 من غيره ، وأولوا وأبواب على أن الرواية .

عنه سؤالي كله جيب

وعلى أن قوله : «ثلاث كُتِبَتْ عَنْهُ» مستنداً لما في [هـ] من
 معقول^(١) منته . وقوله : «وبما أجمعاء لا يعرف قبائله» فلا يحتاج به . وإن
 كانت على ما ادعوه . فهي شاذة قليلة لا يقاس عليها ، ولا تعتبر الضاعفة
 الصحيحة والله أعلم .

التاسعة والأربعون^(٢)

قال الكوفيون ، وبهم فُطِرَ وَيُونُسُ والأعشى^(٣) . يحوز العطف على
 الصمير المحرور^(٤) من غير إعادة العامل لمجيئه كثيراً في القرآن والحديث
 والشعر ، نظماً ونثراً ، نحو قراءة قتادة . ويحيى بن وثاب . وطليحة بن مصرف ،
 والأعشى ، وحمزة الزيات . وإبراهيم النخعي ، والخلبي . ورواية الأصمعي
 عن غيد الرواة : «والأرحام»^(٥) . وقال الشاعر :

(١) الهاء مطبوعة في الأصل .

(٢) في الأصل معقول

(٣) المسألة ٦٥ في (النهج) ٤٦٣ . ويظهر الفرع ٦٢/٥

(٤) النهج ٢٦٨/٥ سبى فطير

(٥) وسمت كلمة (المصوب) فعل (المحرور) سهواً في الأصل

(٦) ١ / الساء السبعة في القراءات ٢٢٦ فقرأ حمزة وحده (والأرحام) . خطباً والفرط
 ٢/٥ وقرأ (أعبد الصمير) وقراءة والأعشى وحمزة (الأرحام) بالخفض

فما بك والأيام من عَجَبٍ^(١)

ومنع ذلك البصريون؛ لأن الجواز والمجرور بمسئلة شيء واحد، ولأن المضمرة عوض من ٢٤/التنوين، فيبغى ألا يجوز العطف عليه كالتنوين.

قلت: الأرجح مذهب الكوفيين هنا، وصححه ابن مالك وغيره، بدليل قوله تعالى: ﴿والأرحام﴾، وكقوله: ﴿والمسجد الحرام﴾^(٢). وحكى قُطْرِب: ما فيها غيره وفرسه. وحجة البصريين ضعيفة مُتَقَضَّة. والله أعلم.

الخصون^(٣):

قال الكوفيون: يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع في اختيار الكلام من غير تأكيد، ولا ما يقوم مقامه^(٤). ودليله قوله تعالى: ﴿ذو مِرَّةً فَاسْتَوَى. وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾^(٥). وقال الشاعر:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهَرَ نَهْدِي

كَمَعَاجِ الْمَلَا نَعْتُفْنَ رَمَلًا^(٦)

وقال البصريون^(٧): لا يجوز، إلا على قُبْح، أو في ضرورة الشعر، لأنه يصير بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز. وهذا هو الأصح.

وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَوَى. وَهُوَ...﴾، فإن الواو وإدخاله، وليست واو

(١) جزء من بيت استشهد به سيويه ٣٩٢/١ ولم يقره. ونعناه

فاليوم فَرِثَتْ تَهْجُومًا وَتَشْتَمًا فَاذْهَبْ

(٢) ٢١٧ / القرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾، فقال فيه كبير، وصح عن سبيل الله وكفره

والمسجد الحرام...

(٣) المسألة ٦٦ في الإحصاف ٤٧٤

(٤) الرضي على الكافية ٢٩٥/١

(٥) ٤٦، ٧ / النجم

(٦) البيت ثعمر بن أبي ربيعة، ديوانه ٤٩٨، وهو من شواهد سيويه ٢٩٠/١

(٧) الكتاب ٣٨٩/١، ويظهر: النصرة والندرة ١٢٩/١

عطف، وما استشهدوا [به] من ضرورة الشعر لا يقاس عليه، ولا يؤخذ
والله أعلم

٢٤٤ / الحادية والخمسون^(١٠١)

ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل منك) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر.
لأن (من) فيه قامت مقام الإضافة، ولا يحوز الجمع بين التثنية والإضافة.
فكذلك لا يحوز الجمع بين ما يقوم مقام الإضافة.

وذهب البصريون إلى جواز صرفه؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف.
وإنما يمتنع بعضها من الصرف لأسباب معروفة، وإذا اضطر الشاعر إلى
صرفها صرفها، مع أن بعضهم لا يجوز من الأسماء من الصرف في الشعر.
كما تقدم. وليست (من) قائمة مقام الإضافة؛ لأنها لو كانت كذلك، كما
وعصوا، لوجب أن يدخله الجر في موضع الجر، كما إذا دخلته الإضافة.
مطل ما قالوه.

الثانية والخمسون^(١٠٢)

ذهب الكوفيون إلى أن (الآن) مبنية. لأن الألف واللام دخلتا على فعل
ماضي، لأنه من (آن - يئن)، إذا حان^(١٠٣)، وبقي الفعل على فتحته، لأنها
معنى (الذي)؛ لأنها قد يقومان مقام (الذي) لكثرة الاستعمال. طأ
للتخفيف.

وذهب البصريون ١٢٥ / إلى أنه مبنية. لأنه شابه اسم الإشارة؛ لأن
الألف واللام. ها، دخلتا بمعنى الإشارة إلى الوقت الحاضر^(١٠٤). فصار معنى

(١٠١) المسألة ٦٦ في الإحصاء ٥٨٨

(١٠٢) المسألة الحادية والستون في الإحصاء ٥٢٠

(١٠٣) ومما قول حماد، كما في ابن جني على الفصل ١٠٣/٤

(١٠٤) مذهب المؤيد والبرميجي، غير هذا إذ دعوا إلى أنها بنيت لشبهها بالحرف مستندة
للتعرف. يشرح المصنف ١٠٣/٤

فذلك: الآن: هذا الوقت، فشارة اسم الإشارة، واسم الإشارة مبني، فكان مثله، فأعرفه. وقول الكوفيين إن الألف واللام فيه بمعنى (الذي) لا يصح. الثالثة والخمسون: (٢٠)

قال الكوفيون: الاسم في (ذا) و(الذي) الدال وحدها^(١)، وما زيد عليها فهو تكثير لها؛ لأن ما عداها قد يُحذف كثيراً.

وقال البصريون: كلها اسم؛ لأنه لا يجوز أن يكون الاسم ساكناً متحركاً، ولأن كل واحد منهما كلمة واحدة منفصلة من غيرها، فلا يجوز أن يبتدأ على حرف واحد.

الرابعة والخمسون: (٢١)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من (هو) و(هي) الهاء وحدها^(٢)، لأن الباقي قد يُحذف.

وذهب البصريون إلى أن الكل اسم، لأنه ضمير متصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن يكون حرفاً واحداً، بل لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف، وإنما يُحذفان في التثنية والجمع / ٢٥ ب / ١ لأنها مُرتجلان مُحترعان.

الخامسة والخمسون: (٢٢)

مذهب الكوفيين أن الباء والكاف والهاء هي (لولا) و(لولاك) و(لولا). - في موضع رفع^(٣)، بدليل وقوع الظاهر مرفوعاً في موضعها، وإليه ذهب

(٢٠) المسألة الخامسة والتسعون في الإيضاح ٦٦٩.

(١) الهمع ٢٨٣/١. وذهب الغراء إلى أن أصل (الذي): ذا المشار بها.

(٢٠) المسألة ٩٦ في الإيضاح ٦٧٧.

(٢) وإليه ذهب أيضاً الزجاج وابن كيسان الهمع ٢٠٩/١.

(٢٢) المسألة ٩٧ في الإيضاح ٦٨٧.

(٣) معاني الغراء ٨٤/٢.

ومذهب البصريين أنها في موضع حرّ، (لأنها لا تكون)^(٢) علامة
لمرفوع، والنمّك بما لا نظير له في كلامهم محال، فوجب أن يُنمّك
بالظفر، والصحيح مضطرب في هذه المسألة، والأرجح عندي، هذا، مذهب
الكوفيين، لما ذكره، ولأنه قد نستعاد علامة للعلامة.

السادسة والخمسون^(٣)

مذهب الكوفيين في مثل قولهم: قد كنت أظن أن العقب أشد لينة
من الرنور، فإذا هو إناها فيما أتى بعد (إذا) الفحائية: أن يأنوا بالضمير
المفصل المنصوب بعد مرفوعه؛ لأنها ظرف للمفاحاة، فعملت عمل
(وحدثت) وشبهه.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيه إلا المرفوع، فيقال: فإذا هو هي،
وبحواه؛ لأن (هي) مرفوع بالابتداء، ولا بدّ له من خبر، فتعين أن يكون ما بعده
مرفوعاً ١٢٦/ على الجبر، وهذا هو الصحيح، والنصب غير جائز موجه من
الوجوه، وهو^(٤) غلط صريح، وخطأ قبيح. وما استدلوا به من الحكاية الحارثية
بين سبيوه والكسائي، وموافقة العرب للكسائي غير متبع؛ لأنه جعل للعرب
جعل على منابغة الكسائي، فلا تصدّقوا التهمة. وقد بسطها الأئمة في كتبهم
المضطرة، وهذا المختصر لا يحتمل التطويل، فلنطلب. ومن ذكرها من
هشام في كتابه «مغني اللبيب»^(٥)، وابن الأنباري، وغيرهما

(١) شرح السراي ١٥٢/٣ عن (ابن الأنباري في كتابه الإنصاف. ٢١٣)

(٢) في الأصل (لأنها لا تكون)

(٣) المسألة التاسعة والستون في الإنصاف ٧٠٧

(٤) نقلها في الأصل (بل ساء) وهي رواية جاءت سهواً
(٥) ٩٣/١

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الضمير المنفصل الواقع بين المبتدأ وخبره،
وشبهه يُسَمَّى عماداً^(١)، وحكمه في الإعراب حكم ما قبله، أو بدل ما قبله.

وذهب البصريون إلى أنَّه يُسَمَّى فصلاً لفصله بين المبتدأ وخبره، ولا
موضع له من الإعراب، لأنَّه دخل لمعنى الفصل والتأكيد لا غير.

الثامنة والخمسون: (٢٠١)

قال الكوفيون في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعُنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهَا﴾^(٢) على
الرحمن عتياً^(٣) (أي) [في] (٢) (أهلهم) معرب منصوب بالفعل الذي قبله،
لأنَّه قد / ٣٦ ب / قرىء بالنصب (أهلهم)^(٤).

قال البصريون إنَّه مبني على الضم لوقوعه موقع حرف الجر أو الاستفهام
أو الاسم الموصول فبني تشبيهاً بـ (قيل) و(بعد)، وهو وصلته في موضع
نصب.

التاسعة والخمسون: (٢٠٢)

مذهب الكوفيين أنَّ أسماء^(٥) الإشارة قد تكون بمعنى (الذي)، لمجيئ

(١) المسألة المئة في الإنصاف ٧١٦

(٢) ابن يعيش على المفصل ١١٠/٣

(٣) المسألة ١١٢ من الإنصاف ٧٠٩

(٤) ٦٩ / مريم

(٥) زيادة اقتضاها الباقي.

(٦) معاني الغراء ٤٧/١، ٤٨

(٧) المسألة ١٠٣ في الإنصاف ٧١٧

(٨) في الأصل الأسماء

في القرآن في قوله تعالى ﴿ها اسم هؤلاء﴾ جازلهم عنهم^(١١) وقوله ﴿ها اسم هؤلاء﴾^(١٢)
تلك سميت بما موسى^(١٣)

وعند المفسرين أنها لا تكون بمعنى (الذي)، بل هي على أصلها
سنة، لأصل، وصحاحا للرجال، كما تقدم في نظيره.

وأما قوله تعالى ﴿ها اسم هؤلاء﴾ (هؤلاء) مقسوم الموضع من
الاحصاء أو التأكيد (اسم)، أو ممدى مفرد، وقوله ﴿وما تلك بيمينك﴾
فإنها إشارة إلى (هذه)، والتقدير أي شيء، هذه بيمينك، وأعرفه، نصت

الفتون: (١٤)

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر الذي فيه الألف واللام قد يوصل،
كما يوصل (الذي)، كقوله:

لعمري لأنت البتة أكرم أهل
وأفعد في أقبابه^(١٥) بالأصائل^(١٦)

/١٢٦/ وهو كثير في أشعارهم

وذهب الصريون إلى معناه لأنه بدل، على معنى مخصوص في بعض
مخلاف (الذي)، فإنه لا يدل إلا على صلة توضحه متضمنة ضميره.

وأما قوله: «أكرم أهله»، فهو إما حشر ثاب أو وصف للبيت بهم لا يدل

١٠٩٢٦

(١١) في الأصل ما

(١٢) ١١ ط ١١

(١٣) السكاة الرابعة بعد المئة في الإيضاح ٧٢٢

(١٤) في الأصل أخته أصح

(١٥) الت لا في قولهم جليلي، يقول الهندلي ١١٦/١

٧٢٣/١٠

(١٦) (واحد) موضع (وأفعد)، الإعراب

على معهود، وهذا هو الصحيح، وقول الكوفيّين غلط بين.

الحادية والستون: (٥٠)

مذهب الكوفيّين أنّ اسم الإشارة أعرف من العلم، لأنّه لا يقبل التّكثير، والعلم يقبله في التّثنية، ونحوها؛ ولأنّه متعرّف بنفسه، والعلم متعرّف بغيره؛ ولأنّها تتعرّف بشيئين أيضاً، بالعين والقلب، والأعلام إنّما تتعرّف بالقلب، وما تعرّف بشيئين أعرف ممّا يعرف بشيء واحد.

ومذهب البصريّين أنّ العلم^(١) أعرف، لأنّه إنّما وضع لشيء معيّن لا يقع على غيره، فأشبهه فسمير المتكلّم، ولأنّ تعريف العلمية لا يفارقها معدومة كانت أو موجودة، وتعريف الإشارة يفارقها عند العدم. وهذا القول هو الأوّل، وصحّحه الجمهور منهم، لأنّه لو اجتمع مع الإشارة ما عسى أن يجتمع من التعريفات / ٢٧ب / لكان ذلك لا يزيدها على تعريف العلمية، لأنّ العلم له مجموع صفات، وأسماء الإشارة قد تكون للأعلام صفات، ولا تكون الأعلام للإشارة صفات، فقد صارت أسماء الإشارة تابعة للأعلام، فوجب أن تكون الأعلام أعرف منها. وبالله التوفيق.

الثانية والستون: (٥٥)

ذهب الكوفيّون إلى أنّ علامة التّأنيث في مثل: حائض، وطالق، وضامّت، وحامل، إنّما حُدثت لاختصاص المؤنث بذلك؛ لأنّ علامة التّأنيث إنّما بُجاء بها في الأصل للفرق بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بينهما في هذا الموضع، فلم يُجَنَّبْ معه إلى علامة تّأنيث لاختصاصه بالمؤنث

(٥٠) المسألة ١٠١ في الإيضاح ٧٠٧

(١) ومذهب سيبويه كما في الإيضاح ٢٠٧ أن أعرف المعارف هم المصدر

(٥٥) المسألة ١١١ في الإيضاح ٧٥٨

ودعّب الصربون [إلى] (١١) أنها إنما جُدَّتْ؛ لأنه إنما أريد به (١٢) السَّ
والإضافة، ولم يزد به الفعل كأنه فعل ذات طلاق، وذات حيض، ولما كان
على معنى النسب تنقُصُ معنى المصدر، فلم تلحقه علامة التانيث، وحملوه
على المعنى، كأنه قيل شيء حائض.

وقول البصريين هو الصحيح، وقول الكوفيين مُتَقَضٌّ بما جاء كذلك مما
يشارك فيه المدرك (١٢٨) / والمؤث، قالوا: ناقة ضامر وجمل ضامر، وجمل
بازل ومائة بازل. وهذا كثير، وقد افرد الأصمعي له كتاباً، قال الأعشى (١٣):

عهدي بها في الحي قد سُريَتْ
مبضاً مثل المهرة الضامر

ويقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَهَا تَذْقَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ (١٤)، وشبهه
مما جاء كثيراً.

ومما يدل على ذلك قولهم: رجلٌ لابنٍ وقامر ورامح، أي: ذو تمر
ولبن، أي: صاحب ذلك، مما لا يصحّ حمله إلا على النسب؛ وإلا لوجب
إسقاطه من كل ما يجري على الفعل.

الثالثة والسُّون: (١٥)

قال الكوفيون: الاسم المقصور إذا كثرت حروفه تسقط ألفه في التثنية
تحقيقاً، والاسم المدد يحدف حرفه الآخران (١٦) تخفيفاً لما كثرت الحروف
فيهما.

(١١) رواية غنصها الساق

(١٢) لعل الصير يعود على الرصف، حائض... أو المؤث

(١٣) ديوان ١٣٩

(١٤) ٢ / جمع

(١٥) المسألة ١١٠ في الإعراب ٧٥٤

(١٦) لعل الأسماء الأحرار

وقال البصريون: لا يجوز أن يُحذف منه شيء، لأنَّ التثنية وردت على لفظ الواحد، فينبغي أن لا يُحذف منه شيء، قلَّتْ حروفه أو كثُرت. وهذا هو الصحيح، إذ كثرة الحروف لا تكون علّة موجبةً للحذف قياساً / ٢٨ب / إنما تُوجد في الفاظ يسيرة مسموعة لا يُقاس عليها على خلاف الأصول والقياس. فأعرفه نصيب إن شاء الله.

الرابعة والستون: (*)

ذهب الكوفيون إلى جواز مَذِّ المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب الأخفش لمجيئه في أشعارهم كثيراً.

وذهب البصريون إلى منعه؛ لأنَّ المقصور هو الأصل. ومثله يؤدي إلى رده إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وإنما يجوز ضرورة قصر الممدود؛ لأنّه يُردُّ إلى الأصل، وهو كالخلاف في منع صرف ما ينصرف، كما تقدّم. والله أعلم.

الخامسة والستون :

إذا كان الاستثناء من غير موجب، وكان متصلاً، قلنا بالأرجح في اتباع المستثنى منه، فإنَّ إتباعه على بدلٍ بعض عند البصريين، كقوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(١)، و﴿وَلَا﴾^(٢) يَلْتَفِتُ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا أَمْرًا ثَكًّا^(٣) في قراءة من رفع، وهذا هو الصحيح المشهور عند الجمهور.

وقال الكوفيون: هو عطف بيان. وقد قال بعض الكوفيين: إنه معطوف / ٢٩أ / بدل (إلا)، وجعل (إلا) حرف عطف. وهو ضعيف لا تعريج عليه.

(*) المسألة ١٠٩ في الإنصاف ٧٤٥.

(١) ٦٦ / النساء.

(٢) في الأصل لا.

(٣) ٨١ / مود.

السادسة والستون: (٥٠)

ذهب الكوثيون إلى أنَّ ظرف الزمان إذا أُضيف إلى فعلٍ معربٍ أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح^(١)، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٢)، وكقول الشاعر:

تَذَكَّرْ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينٍ^(٣) التَّوَّاصِلُ غَيْرُ دَانَ^(٤)

وذهب البصريون إلى أنَّ الأعراب واجب فيه.

ومذهب الكوثيين اسلم وأرجح. والله أعلم.

السابعة والستون :

ذهب الكوثيون إلى أنَّ (كلام) و(كلثا) يجوز أن يُضافا إلى النكرة المختصة، كما حكى: كلثا جاريتين عندك، مقطوعةً بذهاء، أي: تاركة للفرل، نحو: كلا وجلين، وكلا امرأتين. وهو خطأ.

وقال البصريون: لا يجوز أن يُضافا إلّا إلى معرفة. وهذا هو الصواب، كما ورد / ٢٩ب/ في الكتاب. والكلام فيه قريب من الكلام في تأكيد النكرة.

الثامنة والستون :

حكى الكوثيون رفع (عُدوةً) بعد (لُذُنْ) على إضمار (كان) تامةً. وهذا

(٥٠) المسألة في أوضح المسالك ٢٠١/٢.

(١) وبها فرائع.

(٢) ١١٩/٢ / المسألة وذكر الطبري أن اختلاف الفراء في قراءة (يوم) رفعاً أو نصباً مبني على رفع.

(٣) في الأصل حسن. فخرى. (تفسير الطبري ٧/ ١٢٠، ١٢١).

(٤) البيت في أوضح المسالك ٢٠١/٢.

لا يعرفه البصريون، ولا يجوزونه، واتفقوا على أنها منصوبة. والحز هو القياس.

ونصبها^(١) إما على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، أو على إضمار (كان) ناقصة واسمها^(٢).

التاسعة والستون :

مذهب البصريين أن اسم المصدر إذا كان غير مُسمى مضمراً^(٣)، لا يجوز [أن يعمل]^(٤)، لنقصانه عن الفعل؛ لأنه في العمل فرع عليه.

وقال الكوفيون: يجوز أن يعمل، وكذا البغداديون، وعليه قوله: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾^(٥). ونُقل عكسه، كقوله:

قرع الفواقيز^(٦) أفواه الأباريق^(٧).

السبعون : ^(٨)

قال الكوفيون: ما التعجبية، اسم معرفة ناقص / ١٣٠ / بمعنى (الذي)، وصلتها ما بعدها^(٩). وهو ضعيف. والصحيح ما قاله البصريون، وهو أنه

(١) فله في الأصل : (ونصبها على القياس)، وهي عبارة متحدة ومعاً أو سهواً

(٢) هي الأصل : (اسمها) ولا بد من الواو للسياق.

(٣) أي. يُصمّر فيه (الفاعل).

(٤) زيادة يقتضيهما السياق.

(٥) جزء من ٢٥١ / القرة - و ٤٠ / الحج.

(٦) هي الأصل الموافق. تحريف.

(٧) محزيت للأقبح الأصلي واسمه المعبرة بن الأسود، كما هي الثمان (فقر)، وصلته. أفق

ثلاثي وما حقت من تشب

ومعه بيتان آخران، المقرب ١/ ١٣٠، الهمع ٧٤/٥ والفواقيز جمع قهقرة، وهي أول

يُشرب بها الخمر.

(٨) أوضح المسالك ٢/ ٢٧٢.

(٩) هو قول الأحفش كما في أوضح المسالك ٢/ ٢٧٢

اسم تم بكرة مكره شي ٥٥ مرفوع بالابتداء لتضمنه معنى التعجب. ومحمد
حرره. كأنه قل شي أحسن بهذا

المعادية والسمون (٥٠)

قال الكوفيون الوصف بالمعسر في نحو: رجل عذُل. ورمي.
ورزق. مفرد على التأويل بالمتن^(١). أي: عاذل ورافس. وكلامهم
يشعر بترحمه

وأما الصريون فأطروا عندهم بتقدير مضاف. أي. ذو عذلة. ودير
رمي. وهذا هو الصحيح. لأنه الترم بتذكيره وإفراة. كما يلتزم أن لو صرح
ب(في).

الثانية والسمون: (٥٥)

الصحيح ومذهب الصريين أنه لا يجوز تثنية (أجمع) ولا (جمعا) في
التوكيد. امتناع عنه ب(كلا) و(كلتا). كما استعني بتثنية (سي) (٢) عن تثنية
سواء

وأحاز الكوفيون والأخفش ذلك / ٣٠ ب / فيقولون: جاء الزيدان
أجمعان، والهندان جمعا وان. وهو قبيح، كما ترى.
الثالثة والسمون.

الكوفيون لا يشيرون المعطف بـ (حتى)، بل يُنكرونها، لأنه لا يكون
المعطف بها إلا قليلا (٣).

(٥٠) أوضح المسالك ٩/٣

(٥١) لهذا عن تثنية وجمعه وثابت

(٥٥) أوضح المسالك ١٢/٣

(٥٦) في الأصل (كما استثنى تثنية شيء) تحريف واضطراب

(٥٧) أوضح المسالك ١١/٣

ومذهب البصريين أنها مبنية من حروف المعطف^(١)، بل لا يكاد يوجد كتاب مصنف مبسوط أو موجز إلا وهو مذكور فيه، مثبت، غير مُتَكَرِّر عند أحد.
الرابعة والسيعون: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (أو) قد تُرَدُّ للإضراب، وتبعهم أبو علي. وحكى الفراء: أَذْهَبَ إِلَى زَيْدٍ، أَوْ ذَغَ ذَلِكَ. وعليه جماعة من العرب.
ومذهب البصريون إلى أنها لا تكون للإضراب أصلاً، كما هو المشهور. والله أعلم.

فصل ١٠٠:

مذهب الكوفيين أنه يجوز أن يعطف بـ(لكن) في الإيجاب، فيقال: قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو، وكذلك ما أشبهه.

ومذهب البصريين أنه لا يُقَالُ ذلك، ولا يجوز، وإنما يقال في مثل هذا: قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو لَمْ يَقُمْ^(٢)، لأنَّ (لكن) معناها الاستدراك بعد النفي، فلا يُعْطَفُ بها إلا في النفي خاصة.

/١٣١/ الخامسة^(٣) والسيعون: (٥٠٠):

ذهب البصريون إلى أنَّ الوصف إذا جرى على غير من هو له، يبيَّرُ

(١) ينظر الكتاب ١/ ٤٩، ٥٠.

(٥٠) المائة ٦٧ من الإنصاف ٤٧٨. وقد جرى الحديث عن محب. (أو) سمى الواو (و) بل.

(٥٠٠) هكذا في الأصل. وكان ينبغي أن يُعَدَّ مسألة من مسائل الخلاف وهي المسألة ٦٨ من

الإنصاف ٤٨٤.

(٢) في الأصل: (ولم).

(٣) في الأصل: (الحامس) بالذكور، وكذلك سائر الأعداد المعطوفة بها يأتي، وليس بصواب إد

مروعة (مسألة).

(٥٠٠٠) المائة ٨ من الإنصاف ٥٧. ينظر: المائة ٧ من هذا الكتاب.

انضمير سواء ألتبس نحو: غلامٌ ربه صارته هره إذا كان الهاء للعلام، ولم
يلبس، نحو: غلامٌ هب صارته هي وهذا هو الصحيح المشهور
وعبد الكوفيين إنما يلتزم إيراد ذلك عند الالتباس، لا غير، نمسكاً بطول

الشاعر:

نرمي دوى المحدث بأسرها وقد غلعت
بكُنه ذلك عمدنا وفحواً (١)
ولا حجة لهم فيه، لأنه محتمل التأويل (٢)، والله أعلم.

السادسة والستون (٥١)

ذهب الكوفيون والاحفش إلى أن نحو: «كل رجل وضبعته» منسب
عن تقدير حيره، لأن معناه عددهم (مع) ضيعته.
وذهب المصريون إلى أنه لا مد من تقدير حيره وهذا هو الأصح
المعروف.

السابعة والستون :

أجاز المصريون والكسائي والعزّاء تقديم المفعول المحصور بـ (إنشاء)
تقدماً (١) أو بـ (إلا) عند الحزول (٢) على الفاعل، كقوله:

(١) البيت مجهول القتل، وقد استشهد به ابن عقيل في شرح الألفية ٩٥/١، وإن هشام في
لوصح المسالك ١، وصدره في التمع ١٢/٢.

(٢) ينظر التمع ١٢/٢، وفي «ونكف المصريون تأويل ذلك ولمشاه».

(٣) مسأله في التمع ٤٤، ٤٣/٢، وليس الكلام فيه على إطلاقه
(٤) التمع ٤٣/٢.

(٥) ينظر المسامد لأم عقيل ٤٠٦/١، وولد ابن الأثير في المحصور (إلا) لا (إنشاء)،
وينظر التمع ١٢/٢، ٢٦١.

(٦) وفي المسامد ٤٠٦/١، «هلق شعر المفعول وحس الفعل يسري به، وتأخير المفعول معه
مدح قوم منهم الحزول والتلوين، لهذا وجوب لا جوار» وقال (٤٠٧/١) «خرج في
حزول غلبه المحصور بحرف الهمز وإلا ثلاثة مذهب: الحزول مطلقاً وهو مدح الكسائي».

تزوَّدَتْ من لبلى بتشكيلهم ساعة

فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها^(١)

وهذا هو الصحيح . ومنه سائر الكوفيين في هذه المواضع

الثامنة والسبعون :

أجاز الكوفيون نيابة غير^(٢) المفعول الحقيقي عن الفاعل ، مع وجود المفعول الحقيقي مطلقاً ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿لَيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣) في قراءة أبي جعفر^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا تَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾^(٥) ، ١ فيمن بناء بما يُسم فاعله .

وقال البصريون : لا يجوز ذلك أصلاً ، لأنه لا يجوز إقامة غير المفعول به الصريح مع وجوده^(٦) .

فأما قراءة مَنْ قرأ : ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ ، فالذي قام مقام الفاعل مفعول به لا مصدر ، ولا مفعول^(٧) بحرف جر . والتقدير : ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ عَمَلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ (فـ كِتَابًا) يتصب على الحال الواقعة موقع (مكتوب) ، فلذلك لا يجوز أن تقام الله مقام الفاعل .

والسمع مطلق وهو مذموم قوم منهم الحرولى وأما المحصور وإنما يجب تأخيره مطلقاً ،

(١) في المساعد ٤٠٦/١ على الصد

(٢) البيت لمحمود ليلى ، ديوانه ٢٥٠ . أوضح المسالك ، المساعد لاس عقيل ٢٠٦/١ وعجزه في

الهمع ٢٦٠/٢ . ملا عزه

(٣) في الأصل : (عن) ، تحريف .

(٤) الآية ١٤ / الجاثية

(٥) المسالك الرابعة بعد المئة في الإنصاف ٧٢٢

(٦) والأعرج وشبهه ، الخطوطي ١٦٢/٦

(٧) ١٣ / الإسراء .

(٨) مغلر الهمع ٢٦٥/٢ ، ٢٦٦

(٩) لغته يقصد محروراً منعذى إليه بواسطة حرف الحر

فلان قبل فلان المفعول الذي أتى للفاعل^(١) مذكور، وهو قول
 (كتاباً) قيل: قد كان محذوفاً في قراءة الجماعة: ﴿ويُخْرِجُ له يوم القيامة
 كتاباً﴾ أي: يُخْرِجُ له عمله كتاباً. أي: مكتوباً / ١٣٢؛ لأن المفعول فاعله
 والمضلات تحذف، فالذي أتى مقام الفاعل فيمس قرأ ﴿ويُخْرِجُ﴾ حرراً
 المفعول الذي كان منصوباً محذوفاً

وأما قوله: ﴿يجري قوماً بما كانوا يكسبون﴾^(٢)، فإنها مشكلة. لأن
 أقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الحقيقي، وهو القوم
 والتقدير: يجري الجزاء قوماً وقد جاء في الشرح من هذا قول الشاعر:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب
 لئب بذلك الجرو الكلاب^(٣)

أي: لئب الشئ، وحقه أن يرفع (الكلاب)، ولكنه قد خمل (الكلاب)
 على أنه منصوب (ولدت)، ويكون (جرو كلب) نداء، كأنه قال: ولو ولدت
 قفيرة، يا جرو كلب، لئب الشئ^(٤) بذلك الجرو، ليسلم الأصل المقر بأنه
 لا يقام مع وجود المفعول به الصريح مصدر ولا غيره.

(١) في الأصل: الفاعل

(٢) ١٢ / الحاشية

(٣) البيت تحريراً كما ذكر محقق الحجة لابن جالويه ٢٥٠، وقال: «هذا البيت من قصيدة لحرير
 بهجته المروقة مطلعها:

أنتشر السوء مافل وأسعابا
 وهولسي. إن أميت، لقد أصابا
 وله أحد البيت في هذه القصيدة. لأنها في عجماء الراعي النيمري، ولا في الديوان شرح
 محمد بن حبيب ويظهر الفائض ٢٣٢ ويهانش محقق الديوان، وعصر البيت في الجمع
 ٢٦٦/٢. وقفيرة أم المروضة، كما في الحزاة ١٦٣/١

(٤) المدغم ١٦٦/٢

قال البصريون : إذا أبتدىء بوصف ، نحو : أقائم الزيدان؟ فإنه لا بُدَّ للوصف المذكور من تقدّم نفي أو استفهام ، كقوله :

خليلي ما واقب بعهدي أتما^(١)

ونحو قوله :

٣٢/ب / أقاطن قوم سلمى أم نسوا ظننا

إن تظعنوا فعجيب عيش من فطنا^(٢)

وقال الكوفيون^(٣) : لا يشترط ذلك بدليل قوله :

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً

مقالة لهنبي ، إذا الطير مرّت^(٤)

قال ابن هشام المصري :^(٥) لا حاجة في هذا خلافاً لابن مالك^(٦) ، وابنه ، لجواز أن يكون الوصف خبراً مقدماً ، وإنما حاز الإخبار به ، لأنه على (فعل)، كقوله : «والملائكة بعد ذلك ظهير»^(٧) ، والصحيح ما قاله البصريون . والله أعلم .

(١) قاله مجهول ، وعمره . «إذا لم نكوماً لي على من أقاطعه في الهج ٦/٢»

(٢) في الأصل : فمحب ، ولا يستقيم .

(٣) الفجع ٦/٢ ، وزاد الأعشى .

(٤) أوضح المسالك ٦٦/١ صدره في الهج ٧/٢

(٥) أوضح المسالك ٦٦/١

(٦) شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١

(٧) ٢ / التحريم ٦٦ .

الثمانون

ذهب الصيريون إلى أنّ صير الشأن والقصة^(١) إذا كان بلفظ المؤنث يجوز أن يكون على لفظه، وإن كان بعده المذكور، مثل: إنها زيد ضربت^(٢) أي: إن القصة زيد ضربت^(٣).

وذهب الكوفيون^(٤) إلى أنه لا يجوز ذلك إلا مع المؤنث خاصة، فيقال: إنها هذ ضربت^(٥) وأما مع المذكور فلا يجوز إلا: إنه زيد ضربت^(٦).
والصحيح الأول وهذا طاهر الفساد. والله أعلم.

الحادية والثمانون^(٧)

قال الكوفيون: بون الشية في أسماء / ١٣٣ / الإشارة، نحو: هذان وهدين، يجوز تشديدها في حال الرفع والنصب والجر، بدليل قراءة من قرأ: ﴿إحدى استي هاتين﴾^(٨) و﴿أرنا اللذين﴾^(٩) بالتشديد.

وقال البصريون: لا يجوز في المنصوب والمجرور، وإنما يختص ذلك بحالة الرفع، كقول تعالى: ﴿فذانك﴾^(١٠).

والصحيح الأول، وبه قطع ابن بابشاذ^(١١) وغيره، ولا يعرف عنهم إلا أن

(١) ريسه الكوفي صير المجهول. لأن لا يبنى بعده ما يعود عليه. المساعد ١١٤/١.

١١٥

(٢) شرح الكافية الشريفة ٢٣٧/١

(٣) في الأصل: الصيريون. وخط واضح

(٤) مقروءة المختلف في المساعد ١١٦/١

(٥) السلك في الجمع ١٦٦/١

(٦) / النصص، وهي قراءة ابن كثيره النشر ٢٠ / ٢٤٨، ٣٤١

(٧) ١٦ / نُصِّلَتْ، وهي قراءة ابن كثير. النشر ٢٤٨/١ في الأصل (وَأَرْنَا).

(٨) / النصص، وهي قراءة ابن كثير أيضاً، كما في السمة في القراءات لابن محمّد ١٩٣.

٢٤٩، ٢٤٨/٢

(٩) شرح المقتدة المحمّدية ١٦٠/١

فيه لغتين في حالات الإعراب كلها، فالتخفيف هو الأصل، والتشديد كالعوض عن المحذوف.

الثانية والثمانون: (٥١)

قال البصريون: لا يكون (ذا) بمعنى الذي إلا مع استفهام بـ(ما) اتفاقاً، أو بـ(مَنْ) على الصحيح^(١)، لأنه لم يُسَمَّعَ إلا كذلك، وما جاء على غيره فشاذاً لا يُقاس عليه أصلاً.

وقال الكوفيون: (قد يأتي في (إن) ثم يتصل بـ(ما)، إذا كان معه ها) (٢)، كقول الشاعر:

غَدَسَ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةً

أَمِنْتُ، وَهَذَا تَحْمِيلٌ عَلَيْهِ^(٣)

[وعند البصريين أنَّ هذا شاذاً لا يُقاس عليه^(٤).

ومما بصَّروا^(٥) مذهب / ٣٣ب / البصريين أنَّ حرف التثنية ما جلبيه عامله، وعلامة التثنية وحرف الإعراب؛ لأنَّ أحرف الإعراب بمنزلة الإعراب^(٦).

(٥) المائة ١٠٣ من الإصناف ٧١٧

(٦) بظن الجمع ٢٩٠/١.

(٧) في الجمع ٢٩٠/١. وأما الكوفيون ووقع (ذا) موصولة، وإنَّ لم يتقدم عليها استفهام، وعادة

الأصل مصطربة كما ترى. وبظن التصريح ١٣٩/١

(٨) السبعة من مفرغ الحميري، شعره ١١٢، والإصناف ٧١٧، والمصنف ٦٥٩/٢، والجمع

٢٩٠/١. (بحوث) موضع (أنت) وفي الأصل: (ها).

(٩) لا ترى تشبهاً لهذه العبارة، لتكرارها

(١٠) في الأصل: بضمه.

(١١) وذلك في الكلام على التعليلات التي تحمّلها ألف التثنية، فقد ذهب سبويه مما نقله ابن

ماشلق في (شرح المقدمة المحسنة ١/ ١٢٨) إلى أنها ثلاث: علامة الرفع، وعلامة التثنية،

وحرف لإعراب.

وقال الحرشي، هي مصرية الإعراب^(١)
وقال الأحقر، هي دلائل الإعراب^(٢)
ومذهب الكوفيين أنها انصهرت كلها إعراب^(٣).

وهذا الخلاف إنما هو في الكلام على إعرابها، لأن سائر علامات
إعرابها^(٤) مما حله عامله، وعلامة الـ "ا" وقد ذكرنا نظير هذا في الأسماء
التي اشغلت المضافة. والصحيح مذهب البصريين^(٥).

الثالثة والثمانون: (١٣)

ذهب الكوفيون إلى أن همزة بين بين ساكنة، لأنه لا يجوز أن تقع
مبتدأة، فالامتناع من الابتداء بها دليل على كونها ساكنة.

وذهب البصريون إلى أنها متحركة؛ لأنها تقع مخففة بين بين في
الشعر، ويعدّها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان، لانكسر
البيت، كما قال.

أَنْ رَأَتْ رَحْلاً اعْتَسَى أَضْرَبَهُ
رَيْبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْبِدٌ خَلَّ^(٦)

وهذا هو الصحيح

(١) شرح العقيدة المصنوعة ١٢٨/١، وذلك أن الاختلاف في الالف إلى الياء مصرية الإعراب.

(٢) (١٣) ع

(٣) في الأصل: إعرابها.

(٤) خبر في الأصل.

(٥) السلسلة ١٠٥ من الإعراب ٧٢٦.

(٦) مسألة مضمومة، لا صلة بالسلسلة التي تصل الياء ولعل في موقوفة المؤلف سقطاً.

(٧) بيت لأعشى، ديوان ٥٥ من مفااتيح (مفتحة)، سقوي (مفسد)، واستشهد به سيبويه ٤٧٦/١.

ذهب الكوفيون / ١٣٤ / [إلى] أنه يجوز في نحو: رأيت البكرة، النقل في الوقف على المفتوح في الموضع الذي يجوز فيه في الضم والكسر^(١).

وذهب البصريون إلى منعه؛ لأن أول أحوال الكلمة التكرير في النصب: رأيت بكرة. ومع ذلك فلا يجوز أن تحرك العين؛ لأنه لم يلق فيه ساكنان، قلما امتنع في حال التكرير في حال النصب دون حالة الرفع والجور ونجبت أن تتبعه حال التعريف.

ولعل الأصح هنا مذهب الكوفيين، لأن حال الاسم معروفا لا يحتمل على حاله منكرأ، وحمله عليه في تلك الحال لا يستقيم.

الخامسة والثمانون: (٥٥)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها، لأنها همزة متحركة، فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن، كهمزة القطع، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَلِدْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(٢).

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز؛ لأنه لا يُنقل إلا ما ثبت في الوصل، كهمزة القطع. وأما همزة الوصل فلأنها تسقط في حال الدُّرَج، فلا يجوز أن تنقل ساقطة، لأن نقل حركة معدومة لا يتصور، ويميل^(٣) / ٣٤ ب / بعضهم إلى ترجيح الأول. والله أعلم.

(٥٠) المسألة ١٠٦ في الإنصاف ٧٣١

(١) أي أن يقال: البكرة، فتح الكاف في النصب. وهذا الكر يضم الكاف في الرفع، ومرئوث الحكم في الحركة، إجماعاً على المعانسة

(٥٥) المسألة ١٠٨ من الإنصاف ٧٤١

(٢) ١ / ١٤٦ أ ل عمران

(٣) لعل ما في الأصل هو (ويميل)

المادة والثمانون: (٩٩)

ذهب الكوفيون إلى أن وزن مثل (دَمَكْتُكَ) و(ضَمَخْتُ) و(فَعَلْتُ)، لأن أصله من (ضَمَخْتُ) و(دَمَكْتُكَ).

وذهب البصريون إلى أن وزنه (فَعَلْتُ)، لأن الظاهر أن العين والباء قد تكررنا فيه موجب أن يكون وزنه (فَعَلْتُ) كظائره. وهذا قطع الحسن بن أبي عماد البجلي في (مختصره).

والنصح في هذه المسألة مختلف.

المادة والثمانون: (١٠٠)

مدح الكوفيين أن كل اسم زائد على ثلاثة أحرف فيه زيادة على الثلاثة، لتكرر أحد حروف (فَعَلْتُ) فيه.

وذهب البصريون إلى أن الرباعي والخماسي ضربان غير ذي الثلاثة، لأن الزائد يوزن لفعله.

وما قاله الكوفيون حسن، إلا أن الأصح قول البصريين للإجماع.

الثامنة والثمانون: (١٠٠٠)

ذهب الكوفيون إلى أن وزن مثل: (مَيَّت) و(سَيَّد) و(صَيَّت)، (فَعِلْتُ)؛ لأن أصله (سَبَد) و(مَيَّت)؛ لأن له نظيراً في كلامهم.

وذهب [البصريون] (١٠١) إلى أن وزنه في الأصل /١٣٥/ (فَعِلْتُ)، لأنه من الظاهر من وزنه، [و] التمسك بالظاهر أمكن وأولى.

(١٠١) المسألة ١٩٣ من الإيضاح ٧٨٨

(١٠٢) المسألة ١٩٤ من الإيضاح ٧٩٣

(١٠٠٠) المسألة ١٩٥ من الإيضاح ٧٩٥

(١) لعلنا في الإيضاح أولي. فهو من (فَعِلْتُ) - (سَبَد) (سَبَد) (سَبَد)

(١) ليس في الأصل، ويظهر الكتاب ٣٦٦/١

ولو كان كما قال الكوفيون لما جاز إدغامه، كما لا يجوز إدغام نظائره.

التاسعة والثمانون: (*)

ذهب الكوفيون إلى أن وزن (خطايا) جمع (خطيئة) : (فعالي)، نظراً إلى الأصل.

وذهب البصريون إلى أن وزنه (فعائل) كنظائره. والله أعلم.

الستون: (**)

ذهب الكوفيون إلى أن (إنسان) وزنه (إنعمان) حُلِفَتْ لأمه، لكثرة الاستعمال.

وذهب البصريون إلى أن وزنه (فعلان)؛ لأنه مأخوذ من (الأنس)، فلما كانت ألف (الأنس) أصلية، ليس فيها ألف ولا نون آخران، كانت كذلك همزة (إنسان) أصلية، والألف والنون رائدتان، فضُحِ أن وزنه (فعلان). والله أعلم.

الحادية والستون: (***)

قال الكوفيون: إن (أشياء) وزنه (أثعاء)، وأصله (أفعلاء)؛ لأن أصل (شيء) : (شيء)، فكان كنظيره مثل: مَبِينٌ وأَهْبَاءٌ، وإلى هذا ذهب الأخفش. وقيل: أفعال.

وذهب البصريون إلى أن وزنه (ثَعَاء)، وأصله / ٣٥٥ / ثَعَاءٌ؛ لأن أصله: (ثِيَاء) على (ثَعْلَاء) كـ(طَرَفَاء) و(خُلَفَاء)، فاستقل اجتماع همزتين، ليس بينهما حاجز قوي، ففقدوا الهمزة التي هي لأم إلى الفاء. والله أعلم.

(*) المسألة ١١٦ من الإيضاح ٨٠٥

(**) المسألة ١١٧ من الإيضاح ٨٠٩

(***) المسألة ١١٨ من الإيضاح ٨١٢

[الثانية والنعمون]

ذهب البصريون إلى أن اسم الفاعل لا يعمل، أو^(١) يعتمد على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف أو موصول أو ذي حال أو الف استعظام أو ما النافية^(٢)، لكيلا يكون الفرع كالأصل؛ لأنه فرع الفعل.

ومذهب الكوفيين والآخرين أنه يعمل من غير اعتماد^(٣)، بدليل قوله تعالى: ﴿ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه﴾^(٤)، فاعمله وهو غير معتمد. وقال الشاعر:

كناطح صخرة يوماً ليومنها

لم بضرها وأوهى قرن الوعل^(٥)

ورّد استنهادهم بأنه وصف لمحدوف في معنى المذكور، كأنه قيل: ومن الناس والدواب والأنعام صف مختلف ألوانه^(٦)، وكويعل ناطح صخرة. فالصحيح قول البصريين.

الثالثة والنعمون

لفظة (أول) عند أصحابنا البصريين مما لم يُسقط معه بفعل، وهو على (أفعل)، عَيْتُ كـ ٣٦ / وياؤه واو وحكى بعض المناخبرين أنه إنما لم يُسقط منه بفعل عندهما لئلا يعتل من جهتين.

(١) أميل نسل هذه المسألة في الأصل. لهذا أثبتت، وعبرت نسل سائر المسائل الأتية وفقاً لهذا التعبير.

(٢) أثبت ما يسمى (إذ أن).

(٣) بغير الجمع ٧٩ / ٥، ٨٠.

(٤) الجمع ٨١ / ٥.

(٥) الآية ٣٨ / ناطح.

(٦) البيت للأعشى، ديوانه ٦٦، واستشهد به ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٣٠ / ٢.

(٧) منه ١٠٣٠ / ٢.

وقال الكوفيون: بل هو مما يُطْعَم منه بفعل، فهو من (وَأَل)، ويجوز أن يكون من (أَل). قالوا: والأصل في (أَوَّل) (أَوَّل) همزة مصوِّرة الفاء على أحد القولين، ثم خُفِّفَت هذه الهمزة، وقِيلَتْ واوًا، وأدغمت الواو في الواو، فقليل (أَوَّل)، كما فُعِلَ في (خَطِيئَةٍ) و(نَبِيٍّ)، وشبهه، وإن كان من (أَل)، فالأصل فيه (أَوَّل)، فأبدل من الألف واو.

وهذا المذهب هو أصح، وأحسن، وأقرب، حكى ذلك النحاس رحمه الله.

الرابعة والتسعون :

قال النحويون في نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(١): إن فيه حذفًا^(٢). والتقدير عند البصريين: (يجزي فيه)، ثم حُذِفَ (فيه)، لأن الظروف مُتَّسِعَةٌ فيها، فحُذِفَ منها ما لا يُحذف من غيرها، ويُتصرف بغيرها.

وقال [الكوفيون]^(٣): المحذوف منه (هَاء)، أي: لا تجزيه نفس. فحُذِفَت الهاء^(٤). والله أعلم.

لمرغ :

والجملة الآتية / ٣٦ب / في نحو هذه الآية المذكورة بعد الطرف في موضع نصب عند البصريين، نعتاً لـ (اليوم)، ولهذا وجب أن يعود عليه ضمير وعند الكوفيين: الجملة صلة.

والأصح الأول.

(١) ١٨٠ / ١٤٣ / القرطبي

(٢) ينظر تفسير القرطبي ٣٧٧/١

(٣) ليس في الأصل.

(٤) وحكى المهدوي أن الوجيه حائرا عند سبويه والأحمش والزمخشري (القرطبي ٣٧٧/١).

الخامسة والتسعون :

قال البصريون : إنما أعرب المؤنث المجموع بالالف والتاء ، نحو : الزينات ، والمسلمات بالكسرة في حال النصب ، ليستوي الخفض والنسب في المؤنث ، لأنه جمع مسلم ، كما استوى في جمع المذكر المسلم ، نحو : الزيد بن والعنبرين .

وقال الكوفيون : إنما أعرب بالكسرة ؛ لأن التاء فيه غير أصلية ، وإنما هي مجلوبة في حال الجمع .

وأنفقوا على أن الكسرة له إعراب في حال النصب ، ولم اعتبر فيه على خلاف نزع عليه . نعم ، ذكر بعض المتأخرين عن بعض الكوفيين أنه يُعرب في حال النصب بالفتحة ، فيقال : وآيت الزينات والبنات^(١) .

قال بعض مشايخي : إنما ذلك فيما كان منقوصاً^(٢) ، مثل : بنت وأخت . قلت : وقد جاء مثل ذلك في لفظ (البخاري) في (صحيحه) منصوباً بالفتحة ، وخطأ بعض المحذنين ذهبوا منه عن مذهب هذا القائل . والله أعلم .

السادسة والتسعون : (٣)

كل ظرف من الزمان والمكان وقع خبراً لمبتدأ ، ولم يُنسخ / ١٣٧ / فيه ، فإنه يكون منصوباً أبداً ، والنائب له ، عند البصريين ، معنى فعلٍ مقدر .

(١) الجمع ٦٧/١ . وأجزاء من هشام في المقتل . نحو : لغة وثبة .

(٢) في الأصل مقوم . والنقص عند ما نقصت حروفه عن الثلاثة . وهو ما غلبه لعلبه . كما في شرح التصريح ٨٠/١ .

(٣) تداحلت هذه المسألة في مسائل المسألة السابقة . وكانت غفلة من التسلسل . فمحتجها تسلسلها . ثم فترت ثمة تسلسل المستقل التالية لها ومقتضى تساقطها المحدد . وعنده المسألة مكررة مع اختلاف في الصيغة . نظير المسألة الحادية عشرة .

ومذهب الكوفيين أن الناصب له المخالفة؛ بدليل أنهما إذا لم يختلفا كانا مرفوعين، وردّ هذا بأن الشيء إذا خالف الشيء فقد خالفه الآخر، وليس نصب أحدهما بأوّل من الآخر، وبقولهم: ريد زهير شعراً، وعبد الله حاتم جوداً. وله نظائره، فثبت أن الصحيح قول البصريين.

السابعة والتسعون :

مذهب البصريين وجمهور النحويين المتأخرين أن الباب في جمع كل اسم أعجمي لا ينصرف مثل: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، أن يُجمع جمع السلامة، فيقال: إبراهيمون وإسحاقون وإسماعيلون، وشبهه.

ومذهب الكوفيين والرواية / ٣٧ب / الصحيحة عن سيويه والخليل أنه يُجمع جمع التكسير، فيقال: أباهة، وأباريه، وإبراهيم، وإبراهيمة، وإبراهيم، وإساحقة وإساحق وإساحيق، وأسارلة وإسارل وإساريل^(١)، وإساعلة، وإساعيل وإسماعيل.

قال محمد بن يزيد: وهذا غلط.

قلت: ليس بغلط، وقد ذكره ملك علماء هذه الصناعة شيخنا الحجة مجد الدين قاضي القضاة في الديار اليمنية محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي البكري الصديقي التيمي القروشي^(٢)، فيما نقلته عنه من كتابه (القاموس المحيط)^(٣). وقد ذكره هناك ناماً مستقصى، فليُطلب هناك إن شاء الله. وإيراده إياه دليل على صحته.

وكلام الإمام النخاس أيضاً يفهم بصحيح هذا المذهب الذي إليه ذهب^(٤) الكوفيون. والله أعلم.

(١) وعنه الثلاثة جمع (إسرائيل).

(٢) ولد سنة ٧٢٩ هـ بشيراز. توفي ليلة الثلاثاء عشرين شوال سنة ٨١٩ هـ (الدليل النامي).

(٣) ٧١٣/٢.

(٤) ورد في القاموس (برهم) ٨١/٢ (أباه) في جمع (إبراهيم).

(٥) عنه في الأصل زهبت (إليه).

الثامنة والتسعون

قال البصريون^(١) إنما كان المذكر في العدد من الثلاثة إلى العشرة أحق بالهاء من المؤنث لرفقاً بين المذكر والمؤنث؛ لأن تأنيثه غير حقيقي / ٣٨ / فأتى باللفظ، والمؤنث تأنيثه حقيقي، فأتت بالمعنى والصيغة، لأنها أؤكد. وقبل إنما وقع بالمذكر التأنيث، لأنه بمعنى جماعة، والجماعة مؤنثة تدكر بلفظ التأنيث. وهذا الوجه أشبه بالمعنى.

وقال الكوفيون: إنما كان أولى بالهاء؛ لأن الهاء تدخل في المذكر في الجمع القليل، نحو: قردة، وسخرة، وفسقة، وشبهه^(٢)، حكاه النحاس. والأول أصح.

التاسعة والتسعون

قال البصريون: الألف والياء في المجموع بهما يفعان للقليل والكثير، والقليل العشرة فما دونها، والكثير ما فوق ذلك. وقال الكوفيون: بل هما لأقل العدد فقط.

وهذا هو الأصح، وبه قطع الزمخشري والحريري في موضع، وخلاتق لا يحصون.

المئة :

مذهب البصريين أن الرضاعة، بفتح الراء، إذا كان بالهاء. والرضاع، إذا كان بغير هاء بالكسر فقط^(٣).

(١) يظن مذهب السرد في المذكر والمؤنث لأن الأسدي ٥١٣. ومذهب الزمخشري في الحمل ١٣٨

(٢) وهو مذهب العراق، وإلى ذهب ابن الأسدي من المذكر والمؤنث ٥١١
(٣) لمعه في الأصل (صهبا). ولا يستغنى لها

وحكى الكوفيون كسر الراء مع ما كان بالهاء، وفتحها لمحذوفها^(١).
والأول هو الأنصح. وما حكاه الكوفيون غير / ٣٨ ب / مُشْتَكِر.

الأولى^(٢) بعد المئة :

كُلُّ ما كان من الأسماء على (فَعْل) بفتح الفاء، وسكون العين، مثلاً
ثانيه أو ثالثة حرف من حروف الخلق، فإنَّ البصريين يتبعون فيه اللغة والسماع
من العرب؛ ولا يتجاوزون^(٣) ذلك أصلاً.

وقال الكوفيون: يحوز فيه أبداً وجهان: الإسكان والتحريك بالفتح،
نحو: نَهْر، وَنَهْر، وَبَحْر، وَبَحْر، وَشَعْر، وَشَعْر، وَسَمْع، وَسَمْع، ما لم يكن لامٌ
الكلمة، فيما عينه حرف خلق، أخذ حروف العلة.

وحروف الخلق ستة: الهمزة والهاء والعين والحاء والعين والخاء
وحروف العلة: الواو والياء والألف.

والأصح في هذه المسألة أن ما كان عيْنُه أحد حروف الخلق أنه يجوز
فيه الوجهان غالباً. وما عداه فيُشَبَّع فيه السماع عن العرب. والنقل لا يتجاوز.
وبهذا قطع ابن بابشاذ والنحاس والزمخشري والحريري، وغيرهم. والله
أعلم.

الثانية بعد المئة^(٤) :

إذا وقع بعد الظرف اسم ظاهر من نحو: في الدارِ زيد، وشبهه / ١٣٩ /
فمذهب البصريين أنه مبتدأ وخبر، كما إذا تأخر، وفي الظرف ضمير، وهو
متعلق بمحذوف، كما ذكر في باب الظروف.

(١) وفي اللسان (وضح) حوار الفتح والكسر فيهما معاً، وأما الرضاعة اللزوم للفتح لا غير

(٢) في الأصل: الأول، وكذا سائر المسائل وقد صرّحها

(٣) يتجاوزون نصيب

(٤) المسألة ٦ من الإنصاف ٥١/١

ومذهب الكوفيين والأحفش أنه مرتفع بالطرف، وليس في الظرف
صحيحاً^(١) يتعلّق بشيء عندهم، قالوا: وإنما ارتفع به الاسم؛ لأنه واقع موقع
العمل، والفعل إذا تقدّم كان عاملاً لا محالة، فكذلك ما وقع موقعه، فنفسه
قولك: أمالك زيد: حلّ أمالك زيد.

والصحيح مذهب البصريين، بحوقولهم: في بيته زيد، وفي بيت
يزن الحكم، وفي داره عمرو. فلو كان مرتفعاً بالطرف لكان اضماراً قبل
الذكر^(٢). ولا يصحّ ذلك إلا على مذهب البصريين، وللدخول (إن) على
الظرف، وتطالان عمله، نحو: إن في الدار زيداً. ولو كان مرتفعاً بالطرف
لحق مرفوعاً مع وجود الظرف معنى. وعدم ذلك دليل على فساده.
الثالثة بعد المئة.

مذهب البصريين أن (الرّبا) لا يجوز أن يكتب إلا بالالف، وتثبت
رويان وهذا هو الصحيح.

وقال الكوفيون: يَكْتُبُ بالياء / وَيُكْتَبُ بالياء. وهذا غلط جداً. قال أبو
إسحاق: ما واثب خطأ أفصح ولا أشنع من هذا ولا يكفّهم الخطأ في الخطأ
حتى يحفظوا في الشبهة، وهم يقرؤون: «وما أثبتتم من رباً ليس في أموال
الناس»^(٣). يصح فعل (الرّبا).

قلت: وإنما كتبت بالمصحف بالواو قرناً بينه وبين (الزّنا)، وإنما كان
أولها بأن يكتب بالواو. لأنه من بنات الواو فأعرّفه واحتفظ به، فإنه مهم.
الرابعة بعد المئة:

مذهب الكوفيين أن لفظ (الشيطان) وزنه (فعلان)، مأخوذ من

(١) منه في الأصل (ولا) وهي رواية معجمة سيّئة

(٢) في الأصل (الذكر) تحريجه

(٣) ٣٩ / سورة

(شاط - شيط)، أي: هلك. قال الشاعر:

قد تطعنُ الغيرُ في مكنونِ قائله

وقد يشيطُ على أرماجنا البطل^(١)

ومذهب البصريين أن وزنه (فُعْمال) مأخوذ من (شَطَنَ): أي: يُعَدُّ. قال
أمية بن أبي الصلت:

أيما^(٢) شاطِرٍ عصاه غمكاهُ ثم يُلغى في السُّجُنِ والأَكْبَالِ^(٣)

وقال رؤبة بن العجاج:

وفي أخايد الشباطِ المُشَي

شافٍ لبني الكلبِ المُشَبِطِ^(٤)

/١٤٠/ فالنون فيه، على مذهب الكوفيين، زائدة. وعلى مذهب

البصريين أصلية^(٥).

والأصح مذهب البصريين. وكونه لا ينصرف ليس فيه حجة للكوفيين،

بل ذلك ضرورة، كقول الشاعر:

وشيطانٌ إذ يدعوهم يُشَوِّبُ^(٦)

(١) البيت للأعشى ميمون، ديوانه ٦٣.

(٢) في الأصل: أنت، تصحيح.

(٣) ديوانه ٢٥٨. وهو في اللسان (شَطَنَ) - (الأخايد) موضع (الأكبال)، وقد فات أمية في وصف

سليمان بن داود، عليهما السلام، و(شاطِر)، هنا بمعنى (شيطان).

(٤) ديوانه ١٦٥. وفي الأصل: (الشباط المشي)، تصحيح، العين ٢٣٧/٦.

(٥) ذهب الأزهري (اللسان/شَطَنَ) إلى أن القول بأصله النون أكثر، وورد الوجهان أيضاً من غير

ترجيح.

(٦) عبرت تحفيل المعوي، كما في اللسان (شَطَر)، وصدده. وقد منتهى الخطأ ما ذهبه

والخطوة مرسه وشيطان، هنا، هو شيطان من الحكماء من حزمه المعوي، بطرا ديوان طمبل

وعلى كلام المذهبين، هو المَعْدُ من رحمة الله، المَهْلِكُ بعذابه، وعمره
عُتَسَ رضي الله عنهما. وكلُّ منْهَرَدٍ من الجن والإنس: شيطانٌ.

وقال رؤبة^(١)
إني إذا ما شاعرٌ مجاني
وَرَحْتُ شيطانةً شيطاني

وقال أبو النخم^(٢)
إني وكلُّ ناعِرٍ من النَشْرِ
شيطانه أنسى وشيطاني ذَكْرُ

الخامسة بعد المئة .

قال العمريون: أصل قولهم: قِيمَ: فَعِيلٌ. وكان أصله: (قِيمَ).
فبقت الياء بالسكون، فأدغمت في الواو، كما فُعِلَ في نظائره.

وقال الكوفيون: أصله (قويم) / ب ٤٠ / (فَعِيلٌ) (كسريق)، وهو خطأ.
لأنه لو كان كما قالوا لَمَا أُعِلَّ كما لم يُعَلَّ (سريق)، وما أشبهه.

السادسة بعد المئة .

مذهب الحرثيين أن المنصوب الذي كان أصله التعت الحقيقي، تكفول
تعالى: ﴿وهذا^(١) بسراط ربك مستقيماً^(٢)﴾ و﴿هذا بعلي شيطاناً^(٣)﴾

(١) من الأصل (كل)

(٢) سطر في ديوانه

(٣) دواء ١٠٣، ١٠٤

(٤) من الأصل: هذا

(٥) ١٢٦ / الأندلس

(٦) ٧٢٦ / مدبر

﴿فَتِلْكَ﴾^(١) بَيِّنَتُهُمْ نَحْوِيَّةٌ^(٢)، وما أشبهها، منصوب على الحال، وعامله معنى الفعل.

وقال الكوفيون: إنما ذلك ونحوه منصوب على القطع؛ لأنه يُقطع من لفظه الأول إلى لفظ آخر.

والأصح الأول محمول عليه.

السابعة بعد المئة :

قال البصريون: (يحيى)، إذا جُمع جُمِعَ السلامة، قيل فيه: يَخْيُون، بفتح الياء على كل حال كـ(مُصْطَفَى) و(مُجْتَبَى)، وشبهه.

وقال الكوفيون: إنَّ كان عربياً فُتِحَت الياء، كما كان في (مصطفى) وشبهه لما كان عربياً. وإنَّ كان عجمياً ضُمَّتْ على أصل ضمَّ ما قبل الواو في جمع^(٣) السلامة؛ لأنه لا يُعرَف أصلها، هل هي منتقة أم لا؟ . وقد اختلفت في (يحيى) هل هو اسم عجمي أم عربي؟ فالذي يعطيه إنشاد بعضهم /١٤١/ فيما قال:

ألا إنَّ أسماءَ النبيِّينَ عَجَمَةٌ

عليهم صلاةُ الله ما دامت السُّما

سوى خيرٍ خلقِ الله، أعني محمداً

وَلِزُطاً وَهَزْدا ثُمَّ نُوحاً وَأَدَمُ^(٤)

إنَّه اسم أعجمي.

وهذا ليس بجامع، فإنَّ من جملة أسمائهم العربية. صالح وشُعَيْب،

(١) هي الأصل: تلك

(٢) ٥٦ / العل

(٣) في الأصل: (وهي)

(٤) أم أعند إلى فائلهما

فيما ذكره غير واحد. ولا بعد أن يلحق بهم (يحيى).
 (لعل الأصح أنه اسم عربي منقول من (حيا - يحيى) المضارع والله
 أعلم

الثامنة بعد المئة

مذهب البصريين في حروفه تعالى: ﴿تَزُلَّ﴾ من عند الله^(١) و﴿تَوَاباً﴾ من
 عند الله^(٢) أنه مصدر مؤنث، لأن قوله: ﴿لَا تُكْفِرُونَ عَنْكُمْ مِثْلَ مَا كُفَرْتُمْ﴾، ولا دخلكم
 جنات^(٣)، فكيفه سبحانه وتعالى عنهم السيئات، وإدخاله إليهم الجنات هي
 لما فعلوه مشوبات، فزاده تأكيداً بقوله: ﴿تَزُلَّ﴾ و﴿تَوَاباً﴾ تعظيماً لهذه الدرجات
 المرغوبة لكثير الحسنات.

وقال الكوفيون: هو منصوب على القطع، أو مفسر لما قبله.
 وللأول مرتبة على هذا / ٤١ م / الثاني، فليعتمد إن شاء الله.

التاسعة بعد المئة :

مذهب البصريين أن مصدر (ضُدَّ - يَضُدُّ) : الضَّدُّ، لا غير.

وقال الكوفيون: إنه يجيء على (الضَّدُّ) و(الضُّدود)^(١).

والأصح الأول كلفظه مثل: حُرٌّ - خَرَأَ، وَجَزٌّ - جَرَأَ، وَشُدٌّ - يَشُدُّ، وما
 أشبهه. وإنما الضُّدود قاسم للمصدر، وإنما المصدر الضَّدُّ فقط والله أعلم.

(١) / ١٩٩ م / ال عربى

(٢) / ١٩٥ م / عربى

(٣) / ١١ م / السابعة، ولعل الآية التي فيها صلة باليمين السابقين مأمارة السابقين هي

﴿لَا تُكْفِرُونَ عَنْكُمْ﴾
 (٤) في المتن (مصدر) أنه يأتي من الضَّدُّ والضُّدود
 / ١٩٥ م / ال حمراء

قوله تعالى : ﴿ وَحَسِّنْ أَوْلَئِكَ رِيقًا ﴾^(١) ، فـ (رِيقًا) وشبهه عند البصريين أنه منصوب على الحال ، والمعنى : رُفَقًا ، حَكَاهُ الْأَخْفَشُ^(٢) .

وقال الكوفيون : هو نصبٌ على التفسير والتمييز . وهذا هو الأصح ، لأنَّ العرب قد تقول : حَسَّنْ أَوْلَئِكَ مِنْ رِفْقَاءَ ، وَكَرَّمْ زَيْدٌ مِنْ رَجُلِيهِ ، فَدَخُولُ (مِنْ)^(٣) دَالٌّ عَلَى التفسير^(٤) . والله أعلم .

الحادية عشرة بعد المئة :

قوله تعالى : ﴿ فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ ﴾^(٥) ، فـ (فِتْنَةٍ) وشبهه عند البصريين منصوب على الحال ، كما يقال : مَا لَكَ قَائِلًا^(٦) .

وقال الكوفيون : هو خبرٌ (ما لكم) مخبر (كان) (وَطَنَتْ) ٤٢/١ ، وأجازوا دخول الألف واللام فيه^(٧) .

والأصح هو الأول .

الثانية عشرة بعد المئة :

قال البصريون : إسم الفاعل إذا كان لما مضى من الزمان لا يعمل

(١) ٦٩/١ - الساء .

(٢) قال الأخفش في معاني القرآن ٤٢/١ : « قد عني مثل قولك كزبر زيد مثلاً ، فنهى على الحال ، والريق واحد في معنى جماعة مثل « هم لي حديد » ، وسطر « هرب » لم يرد للشخص ٤٣٢/١ .

(٣) ضُغِطَ فِي الْأَصْلِ (مِنْ) بفتح الميم وهو وهم .

(٤) القول في إعراب القرآن للشخص ٤٣٢/١ .

(٥) ٨٨/٢ - الساء .

(٦) إعراب القرآن للشخص ٤٤٤/١ . « علا عن الأخفش » وهو في معاني القرآن ٤٢٣/١ .

(٧) منه ٤٤٢/١ .

أصلاً. وإنما بعمل إذا كان للحال أو الاستقبال^(١).

وقال الكوفيون: إنه بعمل إذا كان لما مضى أيضاً، كقوله تعالى ﴿وَكَلِّبُهُمْ بِاسْطِ ذِرَاعِهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(٢). وحكي عن بعض العرب: هو ما زبدي أمس^(٣).

وليس لهم في هذا دليل؛ لأن قوله تعالى: ﴿بِاسْطِ ذِرَاعِهِ﴾ حكاية حال ماضية، وما حكي عن العرب فهو واقع على الجازر والمجورور. فبطل ما قالوه.

الثالثة عشرة بعد المئة:

أجاز الكوفيون جر مميّز (كذا) المكني بها عن العدد بالإضافة في غير تكرار، ولا تخلف، ولا يحوز جرّه بإضمار (من) اتفاقاً خلافاً لـ (كن) مما بعدها، فيقال: كذا رحل^(٤).

وقال البصريون: بل يجب نصب ما بعدها^(٥).
الأصح حراز النصب والجر.

الرابعة عشرة بعد المئة: ^(٦)

الحملة الاستعمائية في نحو قول تعالى ﴿وَأَسْرُوا النِّحْوَى الَّذِينَ

(١) يظن المساعد ١٩٧/٢

(٢) ١٨ / الكهف، و يظن. الجمع ٨١/٥

(٣) مثالة الكوفيون الكسائي ومثام، وأمى حمير من معناه في المساعد ١٩٧/٢. ويظن: شرح الكلمة المثانة ٩٠٤-١/٢

(٤) المساعد لأم صبي ١١٨/٢، وبما هو الأحسن والمرد واس كسان والسيرامي واس الذهان وأج طر القايستي في أحد مولي، فضول على هذا صرّحت هكذا رحال، يظن رحال، قبل على الإصالة، وعلى على الصلة

(٥) ح ١٩٧/٢

(٦) سقطت بعد (المت) من الأصل مصانع ما ياتي

ظلموا»، ﴿هل هذا إلا بشر مثلكم﴾^(١) مفسرة لـ (التجوى) على / ٤٢ ب /
مذهب البصريين^(٢).

وقال الكوفيون: إنما هي بذلٌ منها، على قولنا: إن ما فيه معنى القول،
فنعيل في الجمل.

والأقرب الأشبه الأول.

الخامسة عشرة بعد المئة :

جملة (لَيْسَ جُنَّةً) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَنَدٍ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ
لَيْسَ جُنَّةً﴾^(٣) فاعل (بدأ) في موضع رفع^(٤)، وطرده هشامٌ وتعلبٌ وجماعة في
كل جملة تشبهها، نحو: يُعجبي يقوم. وما أشبهه.

وقال [المصريون]^(٥): هي مفسرة للضمير في (بدأ)^(٦) الرجوع إليه،
المفهوم منه^(٧).

والذي ينبغي أن يقال: إنها حوات لقسم مقدر، وإن المفسر مجمرع
الجمليتين. هذا تحقيقها والله أعلم.

السادسة عشرة بعد المئة :

قال المصريون: الجملة المفسرة في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ،
وَكَانَ فِي مَقْعَدٍ: يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَايَ﴾^(٨) وشبهه، منصوبة بقول مقدر مدلول

(١) ٣ / الأنبياء.

(٢) مدح في الأصل (ويحويه) وهي دائمة لا مبرح لها اكفاء بحارة (في نحو قوله تعالى)

(٣) ٣٥ / يوسف.

(٤) في إعراب القرآن للححاس ٤٤١/٢ أنه مذهب سيويه في الكتف ٤٥٦/١. وأما المبرد

(٥) ليست في الأصل، وأنها للبيان

(٦) في الأصل (وتدأ)، تحريف

(٧) مذهب المبرد فيما نقله الححاس في إعراب القرآن ٤٤١/٢

(٨) ١٠ / مدح

التصريح به في . «ونادى نوح ربه» فقال . رب إن ابني من أهلي» (١٠)
 «واد نادى ربه نداء خفياً» قال : رب إني وظن العظم مني» (١١).

وقال الكوفيون : بل هي منصوبة بالفعل المذكور . / ١٤٣ / وهو (١٢) مثل
 قوله تعالى . «يؤصّبكم الله» في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» (١٣) . فالجملة
 الثابتة في موضع نصب (يؤصّب) : لأن المعنى (يُفوض لكم) أو (يُشرع لكم
 في أمر أولادكم).

والأصح الأول . ويؤدّ قول الكوفيين بأن الجملة الأولى إجمال، والثابت
 تفصيل لها . ذكره الزمخشري . وهذا يقتضي أنها عنده (١٤) مفسرة لا محل لها .
 كما ذكره أبو حيان وابن هشام المصري .

السابعة عشرة بعد المئة :

يحوز عند البصريين في الضمير المنفصل المرفوع في نحو : أفأنت
 أنت؟ وشبهه . الاندائية والفاعلية ، كما كان كذلك في المظهر . كما نقده .
 وسيبويه لا يجيز إلّا الأول . فيما يفهمه كلامه في كتابه .

وأوجب الكوفيون فيه الابتداء ووافقهم ابن الحاجب ، ووجه في نقله في
 أماليه . الإجماع (١٥) في ذلك ، وحتّهم أن المضمير المرفوع بالفعل لا يجاوز
 ضمير منفصل عنه ، لا يقال : قام أس . وودّ بأن طلب الوصف للمعمول
 العامل دون / ١٤٣ ب / طلب العامل ، فلذلك احتُمل معه الفصل .

(١) ٢٥ / مرد

(٢) ٢ / مريم

(٣) للواو والهاء مطوسان في الأصل

(٤) ١١ / النساء . وفي الأصل : (أولادهم) سقط

(٥) مكررة في الأصل

(٦) في الأصل والإجماع ولا ضرورة لنحو

الثامنة عشرة بعد المئة :

يُشْتَرَطُ عند البصريين في عطف البيان أَنْ يكون بالمعرفة على المعرفة، ولا يجوز بالتكرات.

وقال الكوفيون: يكون بالمعارف والتكرات أيضاً، بدليل قوله: ﴿مَنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾^(١) وفي ﴿طَعَامٌ مَسَاكِينٍ﴾^(٢) من ﴿كَفَّارَةُ طَعَامٍ مَسَاكِينٍ﴾^(٣) فيمن قرأ ﴿كَفَّارَةُ﴾ متوَّناً^(٤).

وَوَدَّ ذَلِكَ أَنَّهُ بَدَل. وهذا هو الصحيح المعروف.

التاسعة عشرة بعد المئة :

قال الكوفيون: إِنَّمَا امْتَنَعَ نحو (سكران) من الصرف للصفة والزيادة، ونحو (عثمان) للعلمية والزيادة. وهذا هو المشهور عند الجمهور.

ومذهب البصريين أَنَّ المانع الزيادة المشبهة لألفي التانيث، ذكره ابن هشام المصري، قال: ولهذا قال الجرجاني: ينبغي أَنْ تُعْذَرَ مَوَاجِعُ الصَّرْفِ ثَمَانِيَةَ لَا تِسْعَةَ.

وقال بعضهم: إِنَّمَا الْعِلْلُ اثْنَانِ: الْحِكَايَةُ وَالْتَرَكِيبُ، فَالْحِكَايَةُ وَرَنُ الْفِعْلِ مَعَ الْوَصْفِ، نَحْوُ: أَغْلَمَ وَأُجْهِلَ، وَمَعَ الْعِلْمِيَّةِ نَحْوُ: بَزِيدٌ وَيُسْكِرُ، فِيهِمَا، فَإِنْ امْتَنَعَ الصَّرْفُ فِيهِمَا بِطَرِيقِ الْفِعْلِيَّةِ يَعْنِي: كَمَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمَا

(١) ١٦ / إبراهيم.

(٢) ٩٥ المائدة، وفي الأصل: (مسكين) عطف، لأنَّ التَّوَّانَ لَهُ يَحْتَمِلُ عَلَى قِرَاءَةِ (مَسَاكِينِ)

(٣) ١٧، وهي قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحُمَيْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَقَرَأَ بِأَنَّهُ رَافِعٌ وَابْنُ هَاشِمٍ (أَوْ كَثِيرَةً) رَمَعًا

لَا تُؤْبَهُ عَلَى الْإِصَابَةِ (السُّعْدُ ٢٤٨)

الكسر والتنوين قبل نقلهما^(١) من (٤٤) / العلمية إلى الاسمية، كذلك لم يدخل عليها بعد النقل، وفيه نظر، لأنه لا يتناول نحو: أحمر وأفل علماً وإنما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء ظاهرة أو مقدّرة، أو بالأنف وهو إما تركيب التانيث مع العلمية، أو تركيب حرف التانيث مع الاسم، وتركيب العدل في نحو: عمر، ووجهه أنه بمنزلة العلمين تفديراً؛ لأن الواو قصد الاسمية بد (عمر) فعدل عنه خوف اللبس إلى (عمر)، نحو: ثلاث؛ لأن بمنزلة (ثلاثة)، وتركيب الجمع فإنه بمنزلة جمعين، وتركيب الاسمين، نحو: بعلبك، وتركيب الألف والنون إمّا^(٢) مع العلمية، وإما مع الوصفية.

وتركيب العجمة، وهو إما تكررها مع العربي والعجمي^(٣)، أو تركيب مع العلمية. وفي كلّها نظر، وإنما شُرِحت العلمية أو الصفة في مثل: عمر، وسكران؛ لأن التثنية لا تقوم إلا بأحدهما.

المشرون بعد المئة :

كلّ^(٤) ما كان جمعاً لـ (فُعلة) بالضم نحو: ظُلُمَة^(٥) وظلمات. فإنه بحوز فيه الإسكان والضم، والفتح تخفيفاً. فالفتح عند البصريين مبدل من الضمة. لأنه ٤٤ ب / أخف، وهذا هو المشهور.

وقال الكوفيون: إنما فتح، لأنه جمع جمع، فجمع (ظُلُمَة) (ظلم)، وجمع ظلم (ظلمات)، ففتح على الأصل. والأصح المشهور هو الأول.

(١) في الأصل فيها

(٢) في الأصل إنما

(٣) كما في الأصل، ولعل العرب (أو العجمي)

(٤) في الأصل (وكّل)، ولا يرى منه مسوغاً للواو.

(٥) في الأصل ظلم

الحادية والعشرون بعد المئة :

قد يُعَوِّض بعضهم في الوقف على المحدود المنصوب من الهمزة (يا)، فيقول: يئايأ.

وقول البصريين فيه أَنَّهُ مُشَبَّه بِ(خطايا) وشبهه.

وقول الكوفيين: إِنَّمَا أُبْدِلَتْ؛ لَأَنَّهَا رَدَّتْ الهمزة إِلَى أَصْلِهَا؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا الياء. والمذهب الأول.

الثانية والعشرون بعد المئة :

قال الكوفيون: إِنَّ ذَوَاتِ الْيَاءِ تُكْتَبُ بِالياءِ، نحو: مولى، ويحيى، ومصطفى، وغنى، وقرى، من الأسماء، ورمى، وقضى، من الأفعال، وبلى، وعلى، وإلى، من الحروف وشبهها، وتبعهم على ذلك بعض البصريين. قالوا: فَيَرُدُّ بِالْخَطِّ إِلَى أَصْلِهِ.

ومذهب خُذَّاقِ البصريين أَنَّهُ يُكْتَبُ كُلُّهُ بِالْأَلْفِ إِتِّبَاعاً لِلْفَتْحِ.

وقال محمد بن يزيد: لَا يَحُوزُ أَنْ / ١٤٥ / يُكْتَبَ ^(١) ضي. من ذلك إِلَّا بِالْأَلْفِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ذَوَاتِ الْوَاوِ، وَذَوَاتِ الْيَاءِ فِي الْخَطِّ، كَمَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي اللَّفْظِ، لِأَنَّ الْخَطَّ نَقْلُ مَا فِي اللَّفْظِ، كَمَا أَنَّ اللَّفْظَ نَقْلُ مَا فِي الْقَلْبِ. وَمَنْ كَتَبَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ بِالْيَاءِ فَقَدْ أَشْكَلَ، وَجَاءَ بِمَا لَا يَحُوزُ، وَلَوْ وَجِبَ أَنْ تُكْتَبَ ذَوَاتُ الْيَاءِ بِالْيَاءِ، لَوْجِبَ أَنْ تُكْتَبَ ذَوَاتُ الْوَاوِ بِالْوَاوِ. وَهَمَّ مَعَ هَذَا يَتَنَاقِضُونَ فَيَكْتُبُونَ نَحْوَ: رَمَى، بِالْيَاءِ، وَنَحْوَ: رَمَاهُ، بِالْأَلْفِ، فَلَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ أَنَّهُ ^(٢) مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ لَوْجِبَ أَنْ يَكْتُبَهُ (رَمِيه) ^(٣) بِالْيَاءِ، ثُمَّ كَتَبُوا (ضُحَى) وَ(كُسى) جَمْعَ (ضُحْوَةٍ) وَ(كُسْوَةٍ)، وَهَمَّا مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ بِالْيَاءِ، وَهَذَا

(١) معطوف من الأصل

(٢) مكرره من الأصل

(٣) من الأصل وماء

لا يحصل، ولا يشت على أصل

ومثّل محمد بن يزيد: فما بال الكتاب وأكثر الناس قد اتبعوه على

هذا الخطأ البين؟

فقال : الأصل في هذا من الأخفش سعيد : لأنه كان رجلاً محتلاً
للاكتساب هو والكسائي، فحين استغنى الناس عنهم، قال له الكسائي: قد
استغنى من نحتاج إليه عن الحو، فنحتاج أن نجمع على شيء نضطرهم إليه
/٤٥ب/ فاتفقا على هذا، وأحدثاه، ولم يكن شيء من ذلك قبلهما فتلفى
[الناس] (١) منهم ذلك، وتباعدوا عليه وقبلوه. ويمكن في الناس لشكر
الكسائي من السلطان، ونقل بعض من لا يحصل متوقفاً أن هذا مذهب
سيبويه، فتوهم الشيء على خلاف ما هو عليه، وليس بمذهب سيبويه ولا
أحد من أمثاله.

فهذا هو الأصل فيه، وهذا هو الراجح دليلاً ونقلًا. والأول أشهر. والله
أعلم.

الثالثة والعشرون بعد المئة: (٢٠)

قال الكوفيون في (إنك) وأحواتها من ضمائر النصب المنفصلة: إن
الكاف اسم مضممر و(إن) دعامة الكاف، ولم يبينوا (٢١) هذه الدعامة ما هي؟
أمضمر أم مظهر.

وردة بأن الشيء لا يكون دعامة لأوله. وأزل هذه الكلمة الكاف.

وقالوا أيضاً: إنه بكامله اسم مضممر.

(٢١) مضمومة في الأصل سوى مرة الوصل، ولعله النجدة

(٢٠) المسألة ٩٨ من الإنصاف ٦٩٥

(٢٢) في الأصل: (س)، نصيب

وفيه قول آخر: إنه كله اسم مُظهر موضوع للنصب، مثل: سبحان، وشبهه، ممّا هو اسم مُظهر مبني للنصب لا غير. وردّ بقوله:

سبحانه ثم سبحاناً يعود به وقبلنا سبح الحودئي والجند

/١٤٦/ لما أعرب وحُرف.

وقال الخليل: إن (إيّا) اسم مُظهر، والكاف اسم مضمير في موضع حذف، بالإصافة محتجاً بما روي عن العرب: إذا بلغ الرجل السّيل، فإيّا، وإيّا الشّواب. قال الشاعر:

إذا بلغ الفتى سبعين عاماً فإيّا، وإيّا الشّواب

وذهب البصريون إلى أن (إيّا) اسم مضمير، والكاف حرف خطاب. وهذا هو الذي عليه العمدة؛ لأنه قد قام الدليل على كون الكاف حرف خطاب؛ لامتناع أن يكون لها موضع من الإعراب: الرفع والنصب والجر. فامتناع الرفع؛ لأنها ليست من ضمائره، وامتناع النصب؛ لأنها ليس لها ناصب، وامتناع الجر؛ لأن الضمائر لا تضاف؛ لأنها معارف لا يعارقها تعريض الإضمارة، فلا تجوز إضافتها إلى غيرها. والرواية التي ذكرها الخليل لا يلتفت إليها لفقتها وشذوذها، والله أعلم.

الرابعة والعشرون بعد المئة .

قوله تعالى : / ٤٦ ب / ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعْدَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ^(١) .

مذهب البصريين [أنه من] ^(٢) باب اشتغال ^(٣) الفعل عن المعصوم بصميره ، فيكون نصبا بإضمار فعل يفسره ما بعده أي : ويُعَذَّبُ الظالمين لأن إعداد العذاب عذاب .

وقال الكوفيون : إنما نصب ، لأن الواو ظرف للفعل ، وهو (أعذ) .

وقد صاروا بهذا القول قُطَاعَ طريقي معرفة نفسه . فيحتاج أن يُبين ما الناصب له عندهم . فالصواب الأول . والله أعلم .

الخامسة والعشرون بعد المئة :

الف (فعلاء) مكسورة الفاء . وكذا (فعلاء) المضمومة الفاء لا تكون عند البصريين إلا للإلحاق ، وإنما تكون عندهم همزة ممدودة فيما كان مفتوح الفاء ، نحو : حمراء ، وصفراء ، وبيضاء .

وقال الكوفيون : إنها تكون همزة ممدودة مانعة للصرف كالمفتوح الفاء ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ مِنْ صُورٍ مِثْلِهِ ﴾ فيمن قرأ بكسر السين . وقوله :

بزيزاء مجهل

فقال البصريون . ليس امتناعها من الصرف من أجل أن ألفها للتانيث ، إنما / ٤٧ / ذلك من أجل أنه ذهب بها إلى الأرض أو البقعة . والزيزاء : البقعة الغليظة من الأرض . ويسمونه البصريون : (زيزاء) بالفتح ، ولا إشكال فيها . والله أعلم .

(١) الآية ٢١ / الإنسان ٧٦

(٢) طمس بمقدار كلمة . عليها (الاسم) أو (المصوب) .

(٣) في الأصل استعان . وبقي زيادة الفاء هي (فيكون)

السادسة والعشرون بعد المئة :

إذا قلت: يا ابن أم، ويا ابن غم فهو اسمان مركبان شعلا اسماً واحداً، فهو كقولك: يا خمسة عشر، أقبلوا. هذا مذهب البصريين.

وقال الكوفيون: ليس مركباً، بل تقديره: يا ابن أم، فحذفت الألف تخفيفاً، وبقيت^(١) الميم مفتوحة لتدل على الألف المحذوفة.

ولعل هذا المذهب أولى. والله أعلم.

السابعة والعشرون بعد المئة :

الاسم المنصوب خبر (ما) على لغة أهل الحجاز، عند البصريين منصوب على الخبر كـ (ليس) إذا كان الكلام مرتباً.

قال سيبويه^(٢): ووب حرفه هكذا، أي: بثنة بغيره في بعض المواضع.

وقال الكوفيون: إنما نصب بنزع الخافض، وهو الباء؛ لأنك إذا قلت: ما زيد منطلق، فموضع الباء /ب٤٧/ موضع نصب، وهكذا نظيره في سائر حروف الخفض، فلما حذفت الباء نصب على محلها.

والأظهر الأول، لأنه لو كان كما قالوا لزمهم أن يقولوا: زيد القمر، على معنى: زيد كالقمر. ولتناقض مذهبهم؛ لأنه قد أجاز الفراء: ما ينطلق زيد. والله أعلم.

الثامنة والعشرون بعد المئة

(الضيق) إذا أردت به المصدر، فتحت الصاد كالبيع والسير، وحذوه.

(١) في الأصل نف

(٢) ج ١/ ٥٧، ٥٨ على غير هذا الوجه، في ١/ ٦٠، ث شي. هكذا

وإن أردت الاسم كسرت، وقلت: الضُّيقُ كالْبُعلْمِ والسُّخْرِ. هذا مذهب
البصريين، من ضيق المدد. وأجازوا في (ضَيِّق) أن يكون محققاً.

وقال الكوفيون: الضُّيقُ، بالفتح، وقد يقع موقع المكسورة، فهو
عندهم أبداً محقق من (ضَيِّق) أو جمع (ضَيِّق) ^(١). والله أعلم.

التاسعة والعشرون بعد المئة:

الاسم المؤنث بالناء المتفلية هاء في الوقف، نحو: أمراء، وقائمة،
وقاعدة ^(٢)، وشبهه، فناء عند البصريين فيه علامة التأنيث، لا الهاء التي
تكون في الوقف، لأن الناء فيه أصل. لأن الأصل هو الوصل / ١٤٨ / الثابت
في النطق، فلا يتغير بعوارض الوقف.

وقال الكوفيون: التأنيث فيه بالهاء مراعاة للصورة الثانية في الحط.

والأول أصح.

الثلاثون بعد المئة.

الاسم الذي آخره ألف مقصورة، نحو: حُبلى، وسُكُرى، الألف فيه
علامة التأنيث عند البصريين مراعاة للفظ على ما تقدم.

وقال الكوفيون: التأنيث فيه بالياء مراعاة للخط.

وهذا بعيد جداً.

الحادية والثلاثون بعد المئة:

مذهب الكوفيين في (تَعَلَّل) أنه مثبت في أبنية الاسماء الرباعية، مثل:
جُحَدَد، وَتُحَذَد، وتبعهم الأخصص.

(١) هو الغفر وسوء الحال (اللسان / حسن).

(٢) الواو سامطة من الأصل.

وقال البصريون: ليس مثبتاً فيها، بل هو ملحق بـ(فَعَّلَ) نحو: (بَرَّئْتُ) وشبهه. قالوا: ولا حجة للكوفيين في (جُنَحَذَب) أنه قد يُسمع فيه بـ(جَنَاحَذَب) فيمكن أن تكون مقصورات (جَنَاحَذَب)، كما أن غلباً مقصوراً^(١) من (غَلَّظَ)، وما أشبه ذلك.

وهذا هو الأصح.

الثانية والثلاثون بعد المئة :

قال البصريون: إن الألف الممدودة التي^(٢) في آخر الاسم /٤٨ب/ علامة للتانيث، نحو: حمراء، وبيضاء، وفقهاء، وأنبياء، وإنما كانت علامة له مراعاة للفظ؛ لأنها كانت مقصورة فمُدَّت لما وقع قبلها ألف المد، لأن الأصل في الأسماء القصيرة والمد طارئ عليها.

وقال الكوفيون: التانيث بالهمزة مراعاة للفظ.

وقد خالف الكوفيون أصولهم في هذه المسألة. لكنهم جعلوا التانيث بالهمزة مراعاة للفظ، وهم إنما يراعون الخط، إلا في هذه.

والأول أرجح.

الثالثة والثلاثون بعد المئة :

مذهب الصريين أن الهمزة، إذا كان ما قبلها ساكناً، لا تكون لها صورة نحو: فَشُول، وفَشُوم، والفَرَّة، ونحوه.

(١) في الأصل مقصوراً

(٢) في الأصل الذي

ومذهب الكوفيين أنها تأتي حركة تحرّكت ، نحو: مسؤول ، والمراة .
وشبهه

والأول قطع أكثرهم . وصححه ابن باشاذ . وبعضهم يميل إلى ترجيح
الثاني والله أعلم . وبه التوفيق

ثم فصل الاسم (١١) . وينقلوه ، إن شاء الله تعالى . فصل الفعل

الفصل الثاني

فصل الفعل

وفيه مسائل:

الأولى: (٥)

قال الكوفيون: المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه؛ لأن المصدر يصح بصحته، ويعمل باعتلاله؛ ولأنه ينطلق على المصدر عاملاً له من غير واسطة، مثل: ضرب ضرباً؛ ولأن المصدر قد يذكر تأكيداً له مثل: ضربته ضرباً؛ ولأنه قد توجد أفعال لا مصادر لها، وذلك دليل على أصلتها^(١).

وقال البصريون: الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

وهو الأصح؛ لأن المصدر لا يدل على زمان مختص، والفعل في الأصل يدل على زمان مختص، فصار كالمطلق، فكما أن أطلق أصل المقيّد، فكذلك المصدر أصل الفعل؛ ولأن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه، ويستغني عن الفعل.

وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه أصلاً، وما يقوم بنفسه / ٤٩ ب / أولى من الذي لا يقوم إلا مع غيره، ولأن الفعل يدل بصيغته على شيئين: الحدث

(٥) المسألة ٢٨ في الإحصاء ٢٣٥. ومائل خلافه للعكبي ٦٨

(١) في الأصل: أصلها

والزمان المنقضى، والمصدر إنما يدل بمصيغته على شيء واحد، وهو الحدث فقط. فصار كالواحد مع الاثنين، فكما أنَّ الواحد أصل الاثنين، والاثنتان ليسا أصلًا للواحد، كذلك المصدر الذي هو يدل على شيء واحد أصل للفعل الذي هو يدل على شيئين؛ ولأنَّ الفعل بمصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل بمصيغته على ما يدل عليه الفعل. ألا ترى أنَّ (ضرب) يدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه (ضرب)، وإذا كان كذلك، دلَّ على أنَّ المصدر أصل، والفعل فرع؛ لأنَّ الفرع لا تدُّ أن يكون فيه الأصل. والأصل لا يلزم أن يكون فيه الفرع كالآية تكون من النصار، تدل على النصار، والنصار لا يدل على الآية.

ولأنَّه لو كان المصدر مشتقًا من الفعل لوجب أن يدل على ما هي الفعل من حدث وزمان.

ورَدَّ قول الكوفيين أنه (١٥٠ / ٢٦) يصح بصحته ويعتلى باعتلاله، وأنه إنما كان كذلك طلبًا للنشاكل، وذلك لا يدل على الأحسالة والفرعية، وكذا خلُو بعض الأعمال من المصادر، لا يخرج المصدر عن كونه أصلًا، ويكون الفعل فرعًا عليه؛ لأنه قد يستعمل الفرع ويترك الأصل. على أنه قد حكى: (عسى - يعسى) شاذًّا، ويُعارض ما ذكرناه. وأنه قد جاء أفعال لا مصادر لها فالمصادر التي لم تستعمل لها أفعال مثل - قيل وويح وويث وويش، ولم تستعمل لها أفعال إلا شاذًّا في قول بعض المحدثين:

لا دال ولا وائس ولا وائح أبو هند

وهو غريب. والصحيح مذهب الصريين، فاعتمده.

(١) في الأصل والاثنين

(٢) مكررة في الأصل

ذهب الكوفيون إلى أنَّ نحو قولهم: زيداً ضربت، منصوب بالفعل المتفضل بالهاء الواقع عليها؛ لأنَّ الضمير الذي هو العائد هو الأول في المعنى، فيبغي أن يكون منصوباً بعامله.

وذهب البصريون إلى أنَّه منصوب بفعل مقدَّر يدلُّ (٢١) / ٥٠ دب/ عليه الفعل الظاهر بعده، نحو: زيداً ضربته، فيدلُّ (ضربته) على أنَّ (زيداً) منصوب بضرب مقدَّر (٢٢)، تقديره (ضربت زيداً ضربته)، فحذف المقدَّر استغناءً بالفعل الظاهر عنه. كما لو كان متأخراً وقبله ما يدلُّ عليه.

وما قاله الكوفيون مردود بأنَّ العامل لا يعمل معمولين.

الثالثة: (٢٢) :

ذهب الكوفيون في إعمال التعليل نحو: أكرمت وأكرمتي زيد، وأكرمت زيداً، إلى أنَّ إعمال الفعل الأول أولى، لمحيطه كثيراً في الكلام، نحو قول امرئ القيس (٢٣) :

فلو أنَّ ما أسمى لأذن معينه

كفاني، ولم أطلب، فليل من المال

وقوله :

فردُّ على المُزاد هوَّي عميداً ونسوتُ لوتبيق لنا السُّؤالا
وقد بعثى بها وئري عُصُورا بها يقتدنا الحُرد الخدا (٢٤)

(٢٠) المسألة ١٢ في الإنصاف ٨٢

(٢١) مكررة في الأصل

(٢٢) في الأصل : مقدراً

(٢٣) المسألة ١٣ في الإنصاف ٨٣

(٢٤) ديوانه ٣٠٩، وهو من شواهد سبويه ١/ ٤٦

(٢٥) البيت من شواهد سبويه ١/ ٤٦، وبما في الإنصاف ٩٥ إلى رجل من بني كند

ولأن الفعل الأول سابق للفعل الثاني، وهو صالح للعمل، فكان أمس
١٥١/ لسفه

وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أجود^(١)، لقوله تعالى:
﴿آتَيْنِي أَنْفَرٌ عَلَيْهِ فُطْرٌ﴾^(٢) وقوله: ﴿هَازِمٌ أَقْرَأُوا كِتَابِيَّةً﴾^(٣) وفي الدعوى
المرفوعة: «وتترك وتخلق من يفسخرك». ولو أعمل الأول لأعسر
الضمير في الثاني وقال:

ولكن نصفاً لو سببت وسببني
بنو عبد شمس من مناب وهائم^(٤)

وقال:

وكسناً ممدداً كأن شبونها
جري فوقها واستشعرت لون مذهب^(٥)

وقال:

نفس كل ذي حق فمؤى غريمه
وغرة مملول مؤى غريمها^(٦)

فأعمل الثاني في هذا البيت في مكانين: أحدهما (مؤى)، والثاني
(مؤى). ولو أعمل الأول، لقال: وقاه، ومؤى هو غريمها، ويجري اسم

(١) قال سيوه ٣٧/١: «يحمل الاسم على الفعل الذي يليه». وقال ٣٩/١: «والفعل الأول في كل هذا يمتثل في المعنى». «وحيث يمتثل في اللفظ، والآخر محمل في اللفظ والمعنى».

(٢) الآية ٩٦ / الكهف ١٨

(٣) الآية ١٩ / الحاقة ٦٩

(٤) البيت للمفروق، ديوانه ٣١٠/٦. وهو من شواهد سيوه ٣٩/١، والإنصاف ٨٧.

(٥) البيت لفعل الجبل المنبج، ديوانه ٢٣. وهو من شواهد سيوه ٣٩/١.

(٦) البيت لكثير مرة، ديوانه ١٤٣. «والنقص ٣٤٢-٣٤٠/١». وهو في الإنصاف ٩٠، بلا سبب، ومبها جسيماً. «(من) موضع (من)»

الفاعل (*) على هذا الثاني على غير مَن هو له، كما تقدّم في الاسم. ولأنّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الأوّل.

وما احتجّ به الكوفيون من / ٥١ب / قول أرمي الفيس ليس من قبيل ما نحن به، لأنّ مطلوبه الملك دون قليل من المال.

والشعر الآخر إنّما استعمل صاحبه الجائر لينتخلص من الضرورة، لأنّ القافية منصوبة في قوله: (السؤال). والخلاف في الأولوية لا في الجواز^(١)، فاستعمله.

الرابعة: (*)

ذهب الكوفيون إلى أنّ (نعم) و(بئس) اسمان مبتدآن، لدخول حرف الجرّ عليهما في قول العرب: ما زيدٌ بنعم الرجل، وقول حسان: (٢)

أُنت بنعم الجار يؤلف بيئته
أخا بقلّة أو معدّم المال مُصرّفا

وعن بعض فصحاء العرب: نعم السير على نعم الغير.

وروى أبو بكر بن الأنباريّ عن أبي العباس ثعلب عن سلعة عن الفراء: أنّ أعرابياً بئس بمولودة، فقبل له: نعم المولودة مولودتك. فقال: والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكاء، وبرها سرفقة.

فدخول حرف الجرّ عليهما، وهو^(٣) من خواصّ الاسم دليل على أسميتهما.

(١) (لا في الجواز) مكررة في الأصل

(٢) المسألة ١٤ من الإنصاف ٩٧.

(٣) كذا نسبة صاحب الإنصاف، وابن يعيش ١٢٧/٧، وأما الشجري ١٤٧/٢

(٣) في الأصل: (عليهما وهي)

وفي أدعية الاسماء الحسنى / ١٥٢/ : يا نعم المولى + يا نعم النصير
وحرف النداء من حواصن الاسماء أخصاً. قالوا: ولا يقال هـا: إن الصادق
محدوف لأن المثاني إنما يقع محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعلى أمر، أو ب
جرى محراء، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَا اسْتَعْدُوا لِلَّهِ﴾^(١) في قراءة الكسائي
وأبي جعفر المقرئ، والحسن البصري وحُميد الأعرج وأبي عبد الرحمن
السلمي ويعقوب الحصري + ولأنهما لا يقتربان بأحد الأزمنة الثلاثة،
ولأنهما غير متصرفين، والتصرف من خصائص الأفعال؛ ولأن لام الابتداء
تدخل عليهما، وهي لا تدخل على الماضي؛ ولأنه قد جاء عن العرب: نعيم
الرحل زَيْدٌ، وليس في أنية الأفعال (فَعِيل) البتة.

ودهب البصريون إلى أنهماعلان ماضيان صعيضان لا يتصرفان، وإليه
ذهب شيخ الكوفيين أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، لأنه يتصل صميم
المرفوع بهما اتصاله بالمتصرف، لأنه قد جاء عن العرب: نعيماً ورحلين،
وينموا رجالاً. ومع ذلك فقد روعا / ٢٥٢/ المظهر والمصور. مثل: نعم
الرحل زَيْدٌ، ونعم رجل زَيْدٌ، ولأن تاء الثانية التي لا تنقلب هاء تتصل بها
في: نَعِمْتُ المرأةَ هُنْدَ، ونَسِيتُ الجاريةَ جَمِيلَ، لأن هذه التاء يختص بها
الفعل الماضي، ولا يتعداه، فلا يجوز الحكم بأسبعية ما اتصلت به هذه الياء.

وأما ما جاء في اتصالها بالحروف التي هي (تَوَيْت) و(تَمَتَّت) و(لَات)،
فإنه ثنائيت الحرف عصبه لا يتعدى إلى غيره؛ لأنك تقول: تَوَيْتُ^(٢) رجل
أكبرته، فتأتي بكاء ثانياً للحرف، وإن كانت لمذكر. وأيضاً هذه التاء اللاحقة
للحرف تكون متحركة، واللاحقة للفعل لا تكون متحركة، إلا إذا قلبها
ساكن.

وقد قال بعضهم في (لَات). إنه لا يُسَلَّم أن التاء فيه مزيدة على (لَا)،

(١) حذوه من الأبيات الأتية بإسقاطه (الآباء) ٣٤ / البقرة ١١١ / الأعراف ٦٩ / الإسراء ١٥٠

الكهف ١١٦/ حذوه ٦٥ / العنكبوت

(٢) في الأصل. وأبوت نعرف

بل هي كلمة بسيطة، وإن سَلِمَ أَنَّها مزيدة، فإنَّ الكسائي يقف عليها بالهاء، فلا تكون بمنزلة التاء في (ثُمْتُ) و(رُبْتُ).

وقد قيل: إنها متصلة بما بعدها لا بهـ(لا). ولأنَّ تاء التانيث في الفعل إذا وقع بعدها المؤنث لازمه.

ومن جَوَزَ حذفها في (معَمَّ المرأة / ١٥٣ / جَنَدَ)، فلأنَّ التانيث واقع على الجنس، كقولهم: الرجلُ أفضلُ من المرأة. أي: جنسُ الرجال أفضلُ من جنسِ النساء، وكقولهم: أهلك الناسَ الدينارَ والدرهمُ^(١). أي: جنسُ الدنانير والدراهم.

ومن الدليل أنَّهما فعلاَن بناؤهما على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه؛ إذ لا علةَ هاهنا تُوجِبُ بناءهما على الفتح.

وأما دخول حرف الجرِّ عليهما فليس بحجة، لأنَّ الحكاية فيه مقدَّرة، وحرف الجرِّ على تقدُّير الحكاية، فهو واقع على مجرورٍ محذوف.

وأما دخول حرف النداء عليهما أيضاً فليس بحجة؛ لأنَّ التقدير في النداء: يا الله نِعَمَ المولى أنت.

وقولهم: إنَّ المنادى إنما يُقدَّرُ محذوفاً إذا ولي حرف النداء^(٢)، فعل أمرٍ أو شبهه، ليس بصحيح؛ لأنَّه لا فرق فيه بين الفعل الأمرِ والخبرِ، وأيضاً فإنَّها تدخل على الجملة الاسمية كثيراً، على أنَّه قد قيل: إنَّ حرف النداء هنا ونسبه لمجرد التنبيه^(٣)، فقط، كدخوله على (لبت) في قوله تعالى: ﴿يا ليتنا نُرَدُّ﴾^(٤) و﴿يا ليتني كنْتُ معهم﴾^(٥)، وقول الشاعر:

(١) القول في الهمع ٢٧٥/١

(٢) في الأصل: الجرّ وهو وجه

(٣) في الأصل: التنبيه نصحيح

(٤) ٢٧ / الأنعام

(٥) ٧٣ / البقرة

(٥٣) / ألا يا أسلمي يا دار مِي على الهلي
ولا زال مُنْهَلًا بَخْرَ عَائِلِكَ الْفَطْر^(١)

ولا يُقَدَّر في هذا البيت أَنَّ المنادى محذوف.

وإنما لم يقتربا بزمان، ولم يتصرفا؛ لأنهما موضوعان لغاية المدح
والذم، لأنهما قد أزيلتا عن موضعهما؛ لأنَّ (نَعَمْ) من (نَجْم) و(يَسْ) من
(يَسْر)، فجعلت^(٢) دلالتهما مقصورة على الحال، إذ لا يُمدح ويُذم إلا
هو موجود في الممدوح والمذموم حالة المدح والذم، لا بما كان نزال، ولا
بما سيكون.

وإنما دخل عليهما اللام في خبر (إِنَّ). لأنهما اتبها الأسماء نقلهما^(٣)
من معنى الماضي إلى الحال، وبدخول حرف النداء وحرف الجر في الظاهر.

وإنما قولهم: نعيم الرجل، فإنها رواية شاذة تفرَّد بها قُطْرِب، وإنَّ صَحَّ
فليس فيها حُجَّة؛ لأنَّ (نَعَمْ) أصله (نعم). فأشبهت الكسرة، فصارت ياء.
والله أعلم.

الخاتمة: (٥١)

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (أَفْعَل) في التعجب اسم؛ لأنه لم يتصرف^(٤)
ولأنه يدخله التصغير، وهو من حصائص الأسماء / ١٥٤ / قال^(٥) الشاعر:

(١) البيت الذي الرقة عيلان مر عفة، ديوانه ١/ ٥٩، والإحصاف ١٠٠

(٢) في الأصل جعل

(٣) في الأصل سألها

(٤) المسألة ١٥ من الإحصاف ١٢٦

(٥) مكررة في الأصل.

بما ما أميلج غزلاناً شدن لنا

من هاء إلى بفتح «الضال والضمير»
ولصحة عين المعتل في نحو: ما أقوم؟ كالاسم في نحو: هو أقوم به.
وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ، وإليه صار الكسائي، لأنه إذا
وُجِل مضمير المتكلم دخلته نون الوقاية، وهي من خواص الأفعال، فيقول:
ما أوشدني، أنشأ، ولا يقال: هو مشيدني الإرشاد، أو هي لغة حميرية
ضعيفة لا يلتفت إليها، ولا يُقاس عليها، فإن قيل: قد قيل: فذني وقطني،
بمعنى: حنني، كقوله:

امتلا الحوض وقال: قطني مهلاً، وُزِدَا، قد ملأت سطحي^(١)
وهو لا يدل على فعلية.

قال الجواب: أنه من الشاذ الذي لا تُعْرَج عليه، فهو مثل: بي، وعني، فإن
نون الوقاية تدخلها على الصحيح فيما ذكره الجزولي وغيره، وإنما حُذِث
النون في (قد) و(قط)؛ لأنه قد يؤمر بهما، كما يؤمر بالفعل، فيقال: قدك من
كذا وكذا / ٥٢٥ ب / وقطك، أي: اكتب به، على أنه قد قيل: فذني وقطني،
بمعنى نون، كما يقال بالنون. قال [الشاعر]^(٢)

فذني من نصر الحبيبتين فذني
ليس الإسم بالشحيح المتلحد^(٣)

(١) في الأصل: ما وليكي

(٢) البيت لكاهل القمي، وهو من شواهد النحاة المعروفة، بفتح الإعراف، ١٦٤، وما في
النسخة ٢٧٦ للعرشي، وهو ١٨٣، وقبل المحجوب، فهو ١٦٨ (مؤيد) ص ١٤٠

المساعد ٧٨١/٢

(٣) الشطرنج لا مرو في الإعراف ١٣٠، واللسان (قطط)

(٤) يادة للمبني

(٥) المشطور الأول في الجمع ٢٢٣/١، وقد سه المحقق إلى: محبة الأول، والله أعلم بالصواب

ومصعب إلى البراءة، أو عد الله والله خير

ولا خلاف أنه لا يجوز: ما أكرمى، بحذف النون، كما يقال: من
أكرمى، بالنون، حكاه ابن الأثير.

ولأنه مبني على الفتح

ولو كان اسماً [الكان] ^(١) مرفوعاً خبراً له (ما: على المذهبين) وأما
يتصرف، لأنهم لم يضعوا له حرفاً يدل عليه، فحملوا له صيغة لا تختلف
لتكون إشارة تدل على المعنى الذي أرادوه. ولأنه إنما يكون لما هو موجود في
الحال مُشاهد، كما قيل في (يعلم) و(يسمى).

وقد يتعجب من الماضي، ولا يتعجب منالم يقع مطلقاً

وأما التصغير في (ما أميلج)، فقال الحليل بن أحمد رحمه الله: إنما
يعون به الموصوف بالملج، كأنه قيل: زيد ملج، شهوره بالشيء الذي يُلج
به، والمراد غيره، كقولك: من فلان يفلجهم الطريق / ٥٥ / وتفيد ^(٢) غلب
يرمان.

ولأنه أشبه الأسماء يلزومه طريقة واحدة وأعطى ^(٣) بعض حكمه
وحمل الشيء على الشيء، في بعض أحكامه لا يُعرحه عن أصانته والله
أعلم.

السادسة (٥١)

ذهب الكوفيتون إلى أنه يجوز أن يُبنى فعل التعتك من اليافض
والسواد فقال: ما أسف النوب. وما أسود الشعر، كما قال الشاعر:

(١) زجالة يفسد به اسق

(٢) في الأصل (ويعد)

(٣) من لاء اليافض

(٥١) نسخة ١٦ من إحيى ١٤٨

إذا الرجالُ شَتَنُوا واشتَدَّ اَكْثُهُمْ

فانت. أبيضهم سربال طُخاخ (٣)

مقال: أبيضهم.

وما جاز في (أفعل) جاز في (ما أفعل) ولأنهما أصلان للألوان. ومهما
يتركب مائتها، فجاز لهما ما لم يجز لسائر الألوان.

وذهب البصريون إلى أنه لا يحوز كسائر الألوان. وهذا هو الصحيح.
لإجماعهم على عدم جواز استعمال غيرهما من الألوان. فذلك هما، ولأن
فعل التعجب إنما يُبنى من الفعل الماضي [الثلاثي] (١)، وهذان من (أبيض)
(وأسود)، وهما رباعيان. فبان بهذا بطلان مذهب الكوفيين. وما ورد في
الشعر شاذ لا يُقاس / ٥٥٥ / عليه.

على أن المراد من أبيضهم (أفعل) الذي مؤنثه (فعل)، ولم يقع فيه
الكلام في (أفعل) الذي يُراد به المفاضلة. والله أعلم.

السابعة: (٥)

ذهب الكوفيون إلى أن حبر (كان) والمفعول الثاني من ساب (طشت)
نصب على الحال؛ لأن (كان) فعل عيز متعد، فكان المنصوب بعدها على
الحال، لا على المفعولية

(١) البيت لطرفة بن العبد الإنصاف ١٤٩. وفي رواية أخرى في المنقذ ٣٨١/١. وفيهما به
عروة. وقد عراها المحققان مع تخريجهما في كليهما. ورواية الذنون ١٤٧
إن قلت مصر. مصر كان شر نفس فنعما. وأيضهم سربال طُخاخ
ورواية معاني الفراء ١٣٨/٢. وأما سربال
أما المملوك كانت اليوم أبيضهم
ثمة رواية أخرى في اللسان (نفس).
لأما أبيضهم

(٢) زيادة انصافها السيف
(٥) المسألة ١١٩ من الإصناف ٨٢١. وهي من مسائل الثلاث العربية على الأصل

وذهب البصريون إلى أن نصبه على المفعولية، لا على الحال، لأنهما
بمعان صميراً في نحو قولهم: «كنّاهم»، وإذا لم نكنّهم، فمن ذا يكونهم،
ولأنه هو حير المستند بعينه.

قال ابن بابشاذ^(١): والصواب أن يقال: خير الاسم المرتفع بـ(كان)،
وإنما يقال: حير (كان) تقريباً للمبتدأ.

وما قاله الكوفيون ضعيف.

الثامنة: (١٠)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ما زال) وما كان في معناها من
أخوات (كان) عليها^(٢)، وإليه صار أبو الحسن^(٣) / ١٥٦ / ابن كيسان من
البصريين، لأنها ليست تنفي الفعل، وإنما هي نفي لمفارقة الفعل، وبيان
الناصل له حالة في الفعل متطاولة؛ لأن (زال) فيه معنى النفي، (وما) للنفي،
فإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً، فصارت كـ(كان) في جواز التقديم.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك. وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن
ربيع الفراء من الكوفيين. وهو الصحيح.

وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر (ما دام) عليها؛ لأن (ما) للنفي،
والنفي له صدر الكلام مجرى مجرى حرف الاستفهام والشرط في أنه له صدر
الكلام، وهو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فببني أن
يكون قبلهما، لا بعدهما.

وحجة الكوفيين عليهم، لأننا أجمعنا على أن (ما زال) ليست لنفي

(١) شرح المفصلة المصنوعة ٣١٩/٢

(٢) المسك ١٧ من الإحصاء ١٥٥

(٣) فائحة الإعراب ١١٣

(٤) منه في الأصل (عليه)، وهو وهم، لأن اسم ابن كيسان هو أحمد بن محمد، وإليه حلف
بالكسائر على بن حمزة.

الفعل، وعلى أن (ما) للنفي، ثم، لو لم يكن للنفي لما صار الكلام بدحولها إيجاباً. فالكلام إيجاب، و(ما) للنفي، ولو قدرنا روال النفي عنها / ٥٦/ لما كان الكلام إيجاباً، وإذا كانت للنفي، فيبغى أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام.

التاسعة: (٣)

قال الكوفيون: لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها. وإليه ذهب أبو العباس المبرّد من البصريين. وزعم بعضهم أنه مذهب سيويه. وليس بصحيح؛ إذ^(١) لم يوجد له في ذلك نص، لأن (ليس) فعل غير منصرف، فلا يجري مجرى الفعل المنصرف في التقديم. على أن من النحويين من يغلب عليها الحرفية^(٢).

وذهب المصريون إلى جواز ذلك؛ لأنه قد تقدم معمول خبرها عليها في قوله تعالى: ﴿الآن^(٣) يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾^(٤). فتقديم معمول الخبر دليل على جواز تقديم الخبر^(٥)؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل؛ لأن رتبة العامل في الأصل تكون قبل المعمول.

والأرجح عندي دليلاً ونقلاً ما ذهب إليه الكوفيون، ولا نسلم / ٥٧/ للبصريين بالاستدلال^(٦) بالآية على التقديم، فلا يكون (يوم) متعلقاً بـ(مصروف) منصوباً، إنما هو مرموع بالاستداء، وإنما بي على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل، كما قرأ الأعرج ونافع: ﴿هذا يوم لا ينفع الصادقين

(١) المسألة ١٨ من الإصناف ١٦٠

(٢) في الأصل إذا

(٣) فائدة الإعراب ١١٤

(٤) في الأصل إلى

(٥) ٨ / هود.

(٦) ينظر فائدة الإعراب ١١٤

(٧) في الأصل الاستدلال

مصدقهم^(١) وإنما سلمنا أنه منصوب. فإنه منصوب بفعل مفتر دل على
(ليس مصروفاً عنهم). وتقديره: (بلازمهم العذاب يوم يأتيهم).

العاشر. (٢)

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً مع حُلْوه من
(قد). وإليه ذهب الأحنف، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿أَوْ حَازُواكُمْ حَصْرَتْ
مَدْرُؤَهُمْ﴾^(٣)، قالوا: (فاحصرت) حال وقع موقع (حصرة)^(٤)، لأن الماضي
قد يقع موقع المستقبل. قالوا: لأن ما جاز أن يكون صفة للكرة جاز أن يكون
حالاً من المعرفة، نحو: مررت برجل قاعد، وبالرجل قاعداً.

وذهب البصريون إلى عدم جواز أن يوضع موضع الحال مع تقدير (الآن)
أو (الساعة) ٥٧ ب/. وقد قرأ الحسن: ﴿حصرة ممدورهم﴾^(٥)، وليس
بذعاً، وبعضها يدل على الحال.

قلتُ واجمعوا على جوازه مع (قد): لأن (قد) تقرب الماضي من
الحال.

ولا يصح مذهب البصريين فيما قاله جماعة، وصحح بعض المتأخرين
مذهب الكوفيين.

وأما استدلال الكوفيين بالآية في (حصرت)، فلا نسلم أنه حال، إنما

(١) ١١٩ / المائة

(٢) المسألة ٣٢ من الإيضاح ٢٥٢

(٣) ٩٠ / الباء

(٤) قال الأحنف في معاني القرآن ٢٤٤/١: (حصرة) اسم يصبه على الحذاء، و(حصرت)
عشت، وسما غراه وسطر معاني القرآن ٢٨٢/١، وإعراب القرآن للبغلي ٤١٣/١.

(٥) مختصر ابن حاشية ٢٨ - ورد يعقوب.

هو صفة (قوم) مقدّر، أو خبر ثانٍ، أو دعاء^(١)، قال [نه]^(٢) ابن مابشاد، وهو قول سيويه، وردّه ابن حروغب في شرحه.

وقولهم: **إِنَّ كُلَّ مَا جاز أَنْ يَكُونَ صفةً لِلْمَكْرَةِ جاز أَنْ يَقَعَ حَالاً باطِلٌ،** لأنّ مثل (قاعد) اسم [فاعل]، و[^(٣) اسم الفاعل قد يراد به الحال مطلقاً، وليس كذلك الماضي. وكذا لا يستقيم قولهم: **إِنَّ الماضي يَقَعُ موقعَ الحال،** إذ لا يَقَعُ في كلِّ موضع. والله أعلم.

الحادية عشرة: (٤)

ذهب الكوفيون إلى أنّ فعل الأمر، إذا كان بغير اللام، معربٌ محذوم بلام الأمر مصممة؛ لأنّ الأصل في أمر المواجهة أن يكون باللام، نحو قراءة من قرأ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا﴾^(٥) بآثناء المثناة من فوق /٥٨/ وهي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق أبي بن كعب، ورويت عن عثمان بن عفان، وأنس بن مالك، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وعاصم الجحدري، وأبي التّياح، وقتادة، والأعرج، وهلال بن ياف، والأعمش، وعمرو بن سائد، وعلقمة بن قيس، ويعقوب الحضرمي، وأبي رجا العطاردي، ويزيد بن القعقاع المدني، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأبي جعفر^(٦)، وغيرهم من القراء.

وفي الحديث أنّه، **قال في بعض المعازي: ولشأحدوا**

(١) هو قول المرد كما في إعراب القرآن لسحاس ٢٤٣/١

(٢) زيادة يفتضها السابق

(٣) سألته من الأصل، وهي لازمة للسابق استثناءً بالإصاف ٢٥٧

(٤) المسألة ٧٢ من الإنصاف ٥٢٤، والرصعي على الكافية ٢١٩/٢

(٥) ٥٨/٢ بولس والقراءة هي مختصر ابن جاثوية ٥٧، والطرطبي ٣٥٨/٨

(٦) وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع، فهو إذن نكرة

مصنفكم^(١) وقال. عليه السلام. «ولشُرُورُهُ، ولو بشوكِهِ»^(٢). أي: إذا
 كنت بهذا أن أصل الأمر في المواجعة أن يكون باللام كالغائب، إلا أنه لما
 كثُر استعمال الأمر للمواجعة في كلامهم أكثر من الغائب استعملوا مجيء اللام
 به، مع كثرة الاستعمال، محذوفها طلباً للحققة.

ودهم الضرير^(٣) إلى أنه مبنية على السكون.

وهو الصحيح، لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن
 يكون / م ٥٨ / على السكون وإنما أعرب منها ما كان مشبهاً للأسماء، ولا مشابة
 بين فعل الأمر والأسماء، فكان مبنياً على أصله.

ومن أقوى ما يدل على أنها مبنية أن أسماء الأفعال، نحو: حدام،
 وفطام، إنما بُنِيَتْ، لأنها ثابتة على فعل الأمر، والعنبة كالعنبة به، فثبت أنه
 مبني.

وما ذكره الكوفيون من قولهم: إنما^(٤) حُذِفَت اللام في المواجعة لكثرة
 الاستعمال فاسد يوجب أن يختص الحذف بما كثيراً استعماله دون ما يقل.
 وليس كذلك. ثم لو سلمنا أن الأمر ما صاروا إليه، فإنه قد تضمن معنى لام
 الأمر، فقد تضمن معنى الحرف، وإذا تضمن معنى الحرف، وجب أن يكون
 مبنياً.

ونحن نقول: لا يكون معرباً إلا مع وجود حرف المضارعة.

(١) معجم اللب-١/٢٤٧، ٢٥١ م / مساحد ٦٥٩.

(٢) الإصحاح ١/٥٢٥.

(٣) في الأصل: إنها - تعريب.

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الأفعال المضارعة أعربت، لأنها دخلتها المعاني المختلفة، والأوقات المطلوبة، وتجردها^(١٢) من الواصب والحواسم.

وذهب البصريون إلى أنَّها معربة، إما لشياعها^(١٣)، وإما للدخول / ١٥٩ /
لام الانداء عليها، وإما لمشابهتها اسم الفاعل وجريها عليه في حركاته
وسكناته..

وهذا هو الأصح المشهور.

الثالثة عشرة : (١٢)

ذهب الكوفيون في نحو قولهم «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» إلى
أن (وتشرب) وشبهه منصوب على (الضرورة)، لأنه معالفت لما قبله، فلما
حاشه صُرف عنه.

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أن)، لأن الأصل في (الوار)
أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل، لأنها غير
محضة، وقد قصد في الثاني أن يكون غير الأول، فاستحال أن يُضمَّ الفعل
إلى الاسم، فوجب تقدير (أن)، لأنها مع الفعل مستقلة الاسم، وهي أصل
عوامل نصب في الفعل.

وذهب أبو عمرو الخزاز إلى أن الواو هي الناصبة للفعل بعدها،
لأنها من باب العطف.

وهذا باطل أما ذكرنا وما ذكره الكوفيون أيضا فاسد، لأن الحذف لا

١١ في الأصل : لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن.

١٢ في الأصل : وتجردها.

١٣ في الأصل : شياعها.

١٤ في الأصل : شياعها.

نوجب النصب. بل ما ذكروه هو الموجب لتقدير (أن).

الرابعة عشرة: (١٥)

ذهب الكوفيون إلى أن جواب (١٦) / ٥٥٩ / الشرط محذوم على الجواز لأن جوابه لفعل الشرط لازم لا يكاد يملكه. فلما كان كذلك، حمل على في الخرم، فصار محروماً على الجواز.

واختلف المصريون فيه. ذهب أكثرهم إلى أن العامل فيهما معاً حرف الشرط، لأنه يقتضي الجواب كعمله. فكما يعمل في الشرط؟ فكذلك في جوابه.

وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط عملاً فيه؛ لأنهم يقتضيان الجواب، ولا يملك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعملوا به معاً، كما قلنا في الابتداء والمبتدأ.

وذهب بعضهم إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، لأن حرف الشرط جازم، والحرف الجازم ضعيف لا يستطيع العمل في شئ، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل.

وهذا ضعيف، وحلافهم في هذا خلافهم في الرفع لخبر المبتدأ.

وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف. وهذا ليس معتقداً عند المصريين لظهور (١٦٠) / مساده ويُطلانه؛ لأنه علَّقه بأن الفعل المصارع إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم، وهو لا يقع؛ لأنه ليس من مواضعه، فلم يبق إلا أن يكون مبنيّاً على أصل الفعل.

ولو كان الأمر كما زعم، لم يكن الفعل معروفاً بعد الحروف الناصبة.

(١٥) المسألة ٨: من الإعراف ٦٠٢

(١٦) من الأصل وحول وهو قوله

للفعل، والجازمة له. وهذا المعنى الذي ذكره موجود فيها، فدلّ على تطلّان ما ذهب إليه.

وما احتج به الكوفيون كلّهُ مُتَأَوَّلٌ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

الخامسة عشرة: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا تقدّم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطيّة في نحو: (إنّ زيداً أناني آتياً) ^(١) يرتفع بما ارتفع ما عاد إليه في الفعل من غير تقدير فعل، لأنّ الضمير المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فيبقي أن يكون مرفوعاً به، [وإذا كان مرفوعاً به] ^(٢) لم يفتقر إلى تقدير فعل.

وذهب البصريون إلى أنّه يرتفع بتقدير فعل بفسره الظاهر، لأنّه لا يحوز أن يفصل بين الحرف وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل المظهر بعده عاملاً فيه، لأنّه لا يتقدّم ما يرتفع بالفعل عليه. / ٦٠ ب / فلو لم يقدّر ما يرفعه، لغي الاسم مرفوعاً بلا رافع. وذلك لا يجوز. فدلّ على أن الاسم فيه يرتفع بتقدير فعل، وأنّ الفعل المظهر بعد الاسم يدلّ على ذلك المقدّر، فلت أن ما قاله البصريون هو الصحيح.

وما ذكره الكوفيون لا دليل لهم به.

السادسة عشرة: (٥٠٠)

ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا تقدّم الاسم المرفوع بجواب الشرط عليه، فإنّه لا يحوز جزمه، وبحسب رده مثل: (إنّ ناني زيدٌ بكرٌمك)؛ لأنّ جواب

(٥٠) المسألة ١٥ من الإصناف ٦١٥

(١) مطر، في الأصل

(٢) من الإصناف ٦١٦ بفسره هذا السبيل

(٥٠٠) المسألة ٩٩ من الإصناف ٦٢٠

الشرط إنما كان [محروماً] ^(١) لمجاورته فعل الشرط، كما تقدم، وهذا فصل
 بهما بتقديم الاسم عليه وجوه، بفعل حرمه، فإذا عطل حرمه وجب رفعه
 واحتسبوا في تقديم المنسوب [في جواب الشرط، نحو (إن نأسي
 بهذا أكره)] ^(٢)، فإنه انفراده وأجاده الكسائي.

ودع البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنسوب ^(٣) جائز، لأنه يجب
 أن يُقدَّر فيه فعل، كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعله، لأن حرف
 الشرط يعمل بهما على ما بناء في المذهب الصحيح الذي قطع به الحویری
 ١٦١/ وبغيره فكما وجب التقدير مع تقديمه على فعله، وكذلك مع تقديمه
 على جوابه ^(٤) ولا فرق بهما

ويعا تقدم دليل على فساد ما قلناه الكوفيون

السابعة عشرة : (١٥)

دع الكوفيون إلى جواز تقديم معمول فعل الشرط والجزاء على حرف
 الشرط؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على حرف الشرط، واحتسبوا
 في حوار نصح بالشرط، فأجازوه لكسائي، ولم يحزه الفراء.

ودع البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمول فعل الشرط والجزاء

(١) لم في الأصل، وانتم من نفس السبق وفي الإصناف ٢٢١، ولأن حرم جواب
 الشرط، وتم اسمه (حرم) كما في الإصناف لأن المعاريين به وفي الاختلاف لا تعاضل
 مع

(٢) في الأصل (محذوف الشرط)، وأوضح ما فيها من سقط، وما روت من الإصناف ٢٢١

(٣) دعنا في الأصل (نحو أنه)، ولا معنى له وفي الإصناف ٢٢١ وفي جواب
 الشرط قلّه جائز، وعاضداً لا تعد جديداً، إذ الأصل واضح

(٤) في الأصل سواره تعرف

(٥) سؤال ٨٦ من الإصناف ٢٢١

على حرف الشرط بحالٍ، لأنَّ الشرط كالاستفهام ويعود له صدر الكلام، فلا يعمل ما بعده فيما قبله كالاستفهام.

وهذا هو الصحيح، وما ذكره الكوفيون من أنَّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً لا نسلماً بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأنَّ الشرط سبب في الجزاء، والجزاء ٦١/ب/ مسببه. ومحال أن يتقدم السبب على السبب.

الثامنة عشرة: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول فعل مضارع تاءان للمضارعة، وحذفت إحداهما تخفيفاً مثل (نزل ونناول) في (ننزُل ونناول) وشبهه، فإنَّ المحذوف^(١) منهما حرف المضارعة، لا الأصلية، لأنها زائدة. والزائد أولى بالحذف.

وذهب المصريون إلى أنَّ المحذوف هي الأصلية؛ لأنَّ دخول حرف المضارعة لمعنى، فكان حذف ما لم يكن فيه معنى أولى.

قال سيبويه: التاء الأصلية هنا هي التي تُسكن وتُدغم، فكان ما فيه هذه الصفة أولى بالحذف مما لم يكن فيه.

التاسعة عشرة: (٥١)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول نون التوكيد المحذوفة على فعل لأنثى، وفعل جماعة النساء ٦٢/أ، وإليه ذهب يونس بن حبيب المصري.

فأما: كما دخلت المشددة عليهما، وكذلك هذه، مدبلج قوله تعالى ﴿وَلَا تُبْعَانِ﴾^(٢) تخفيف النون في قراءة ابن عامر^(٣) وغيره

(٥٠) المسألة ٩٣ من الإحصاء ٦٤٨

(١) في الأصل المحذوفة والتدغم إلى ما سبقت، لأن ما قبله الفاعل بعده مدغم، فيكون العمل على (نزل) بلا تاء

(٥١) المسألة ٩٤ من الإحصاء ٦٥٠

(٢) ٨٩، ٢١ يونس (٣) مختصر ابن جارية ٥٨

ودهب البصريون إلى أنه لا يحوز. لأن سون الشيء سقط. وذلك أن
 سون التوكيد، إذا دخلت على فعل معرب أخذت فيه الفعلية فدرت إلى
 أصله، وهو ساء، فإذا رُدَّ إليه سقطت الود. ومع سقوط السون تبقى الألف،
 فإذا دخلت منها سون التوكيد الحقة لم يخلُ إِمَّا أن تُحذف الألف أو تُكسر
 النون أو تُسكان معاً، وإذا حُذفت الألف أُلْبِسَ فعل الاثنين بفعل الواحد،
 وكذا لو كُسرَت النون، لأنَّسَتْ، ولم يُعرف أهي نون التوكيد أم سون
 الإعراب. ولو سكَّنت لكان غير جائز، لأنه لا يحوز أن نجتمع بين ساكن
 مُتَّخِذٍ فِي دَرَج (٦٢ ب) الكلام إِنْشَاءً، سقط بهذا حواز إدخالهما عليهما

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَا تَسْمَعُ) فليس الون نون توكيده ولا (لا)
 حرف مهي، وإنما الود سون إعراب علامة للرفع، و(لا) حرف نفي، والجملة
 في موضع نصب على الحال، والتقدير: (فَأَسْتَقِيمَا عِبْرَتَيْنِ)، أو تُفَسِّرُ
 جملة حالية أي: (وَأَمَّا عِبْرَتَيْنِ). فصح ما قاله البصريون
 (المعشرون: ٥١)

ذهب الكوفيون إلى أن أصل حركة همزة الوصل في الفعل أن تتبع
 حركة عين الفعل. وقال بعضهم: الأصل سكونها، وتحرَّك لانتفاء^(١)
 الساكنين. قالوا: لأنه لما وجبت ريدتها^(٢) وجب أن تتبع عين الفعل
 للمحاسة كـ(شَدُّوا ومَدُّوا)^(٣)، وشَدَّ، ومَدَّ اليوم

ودهب البصريون إلى أن الأصل أن تكون محركة بالكسر، وإنما نُسِطَ
 فيما نصَّ فيه استقلالاً للخروج من كسر إلى ضمٍّ ليس بينهما إلا حرف (٦٣ أ)
 واحداً، لئلا يخرج من الأصل في أنه لا يوجد في كلامهم (فعل) بكسر أول
 وضمٍّ ثاني مطلقاً، وإن كانت الهمزة أولى بالكسر؛ لأنها تُراد ساكنة في أول

(٥١) المسألة ١٠٦ من الإيضاح ٧٣٧

(١) من الأصل فتحرك لانتفاء

(٢) من الأصل وريدتها

(٣) من الأصل ومَدَّ

الفعل الساكن، فيلغى ساكنان، فُحَرِّكَ بالكسر، إذ حصصه الثقاء الساكنين
أَنْ يُحَرِّكَ بالكسر.

وما قاله الكوفيون منتقضى مفتوح العين. وهنئة مكسورة مثل: (اعلم،
أذهب) وشبهه.

الحادية والعشرون: (٢٠)

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ الواو الذاهبة من الفعل المضارع في نحو:
(بعد) و(يزن) من (وعد) و(وزن)، إِنَّمَا حُذِفَتْ رِقَابَيْنِ اللامِ والمنعدي.

وقال المصريون: إِنَّمَا حُذِفَتْ لَوْصِعُهَا يين ياء وكسرة؛ لأنَّ اجتماع ياء
وواو وكسرة مُشْتَقِلٌ فِي كَلَامِهِمْ، فَحَذَفُوا الْوَاوَ طُلُأً لِلتَّخْفِيفِ.

الثانية والعشرون: (٢١)

ذهب الكوفيون إلى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَلِيَ (كان) وأخواتها /ب/ معمول
حبرها، وإنَّ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا، وَلَا جَلًّا وَمَحْرُورًا^(١) مطلقًا، بدليل قول الشاعر:

نَامَدَ هَذَا حَوْلَ بُيُوتِهِمْ

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَقِيَّةً عَوْدًا^(٢)

وصحبه المصريون مطلقًا، وحملوا ما استشهد به الكوفيون على زياده
(كان)، أو إضمار الاسم مرادفًا^(٣)، أو ضرورة. والله أعلم

١٥١. المسألة ١٢٢ من الإيضاف ٧٨٢

١٥٢. التصريح على التصحيح ١٨٩/١، ١٩٠.

١١. في الأصل (محروورًا) ٢٤٠

٢١. لب التصحيح ١٨٩/١، رواية. استشهدوا بحرف حمزة ٥٠٠

التصحيح ١٠٦/١، والتصحيح ١٩٠/١

٣. التصحيح ١٩٩-١٠١

الثالثة والعشرون (٢٠)

مدحبت المصري أن لا يحور أن نلعي (نلشت) وأحواتها عن العمل
في معمولها، مع تقدمها (١) عليها مطلقاً.

وهذا هو الصحيح المعروف المشهور.

ومدحبت الكوفي والآخر أن لا يجوز (٢)؛ واستدلوا بقول الشاعر:

بني وجدث ملاك الشجة الأدب (٣)

وما إخال لدينا منك تنويل (٤)

وليس لهم بهذا دليل، لأنه يقتل فيه لام الانداء، فيقال: /٦٤/
أصله: لملاك، ولديها.

الرابعة والعشرون :

ذهب الكوفيون إلى أن القول، إذا كان معنى الضم، على لغة من جعله
كذلك، يشترط إسناده للمخاطب، وهو قليل، ولم يشترطه العربون مطلقاً،
وإنما اشترطوا شروطاً غيره معروفة مذكورة في الشروح المطولة.

الخامسة والعشرون: (٢١)

قال المصريون: إذا كان المفعول الأول في سبب (أعظيت) معرفة.

(٢٠) المسألة في التصريح على التصحيح ٢٥٨/١

(١) في الأصل تقدمها

(٢) التصريح ٢٥٨/١

(٣) وصمد. كذلك أثبت على صمد من لوي. والبيت لا خبر في المعرب ١١٧/٦، ونسب أبو

مقام إلى بعض القرويين. بغير شرح المردوني على المسألة ١٦٤٦/٣: الأما

(٤) صمد. أرحو وأسل له تدبر مؤلفها. وهو من قصده كعب بن زهير المشهورة (مات سعد).

ديوانه ٩ وله رواية أخرى. والمساعد ٣٦٦/١

(٥٥) بغير التصريح ٢٩٢/١

والثاني نكرة، والأولى إقامة الأول الذي هو معرفة [مقام الفاعل] (١٦)
وقال الكوفيون: لا أولوية لها (١٧).

والصحيح: أو الأصح، الأول. والله أعلم.

السادسة والعشرون: (١٨)

ذهب البصريون إلى أنه إذا أُعجل الثاني في «باب النزاع»، واحتجاج
الأول إلى مرفوع نفسه (١٩) مضمراً، نحو: ضربوني وضربت الزيد بن، حكاه
سيبويه (٢٠)؛ لامتناع حذف العمة، ولأن الإصمار قبل الذكر قد جاء كثيراً،
نحو قوله:

٦٤٤/ب/ جزى ربة عني عدي بن حاتم

جزاء الكلاب العساويات، وقد فُعل (٢١)

وذهب الكوفيون إلى أنه يُحذف نص عليه الكسائي وهنّام،
والسُّهلي (٢٢).

والأول أصح

(١) زيادة يقتضيها المقام، ولعل الكلام: هاء على ما لم يُنم فاعله، وذهب العربيون أنه أولي،
لأنه ما على معنى ينظر التصريح ٢٩٢/١.

(٢) ونقل المراءى عن الكوفيين أن إقامة الأول فيجوز، كما في التصريح ٢٩٢/١

(٣) المسألة في أوضح المسالك ٢٩/٢، والتصريح ٣٢١/١

(٤) أوضح المسالك ٢٩/٢

(٥) في الأصل: أنه نفسه

(٦) الفخر ٢٣٠، ابن يعيش ٧٦/١، وهو لا يبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٦٦ من المختص
٢٩٤/١، المختص ٢٩٤/١. وقيل: للناعمة الدهاني، ديوانه ٢١٤. رواية: جرى الله غناً

في المواضع كلها

ولا شاهد فيه على هذه الرواية

(٧) أوضح المسالك ٢٩/٢، التصريح ٣٠١/١

الثامنة والعشرون

مذهب الصريين أنه لا يجوز حذف (إلى) وشبهها من الفعل في مثل:
 (دهبت الشام)، إلا في هذه اللفظة لسماحهم إياها عن العرب، فلا يجيزون
 (دهبت مصر)، ولا (دهبت البصرة).

ومذهب الكوفي جوازها، وهو عندهم مقيس في (انطلق) و(ذهب)
 و(خرج)، فيقولون انطلقت النوق، وخرجت البر، ودهبت مصر، وشبهه
 وهذا هو الأنيس، لصحة معنى الكلام، وعدم إخلاله، مع كثرة
 استعماله وظهوره قوله

يا غمراب السين، أنمئت، فقل:
 إنما يطرئ شيئاً قد فعل^(١)

الثامنة والعشرون

مذهب الكوفيين أن /١٦٥/ مثل: مضى ورمى وسعى، فيما كان من
 ذوات الياء، يكتب بالياء، ومثل: دعا وغرا، يكتب بالالف، لأنه من ذوات
 الواو.

ومذهب الصريين أنه يكتب بالالف سواء كان من ذوات الياء، أو من
 ذوات الواو، إذ الظاهر من اللفظ الألف، فكتب على اللفظ.

وقد مضى ذكر هذه المسألة في فصل الأسماء

التاسعة والعشرون

مذهب الصريين أنه لا يجوز كسر حرف المضارعة، إذا كان ياء مثناة
 من تحت، نحو: يُحِبُّ، وشبهه، كما جاز في غيره من حروف المضارعة،
 وذلك نحو: يُحِبُّ، ويخاف، في لغة قبس.

(١) لم أجد إلى غائله أو مطلقه

وإنما منعه البصريون لثقل الكسر على الياء^(١) لتجانسهما.

ومذهب الكوفيين أنه يكون فيها الكسر كسائر حروف المضارعة.

الثلاثون :

الأفعال الناقصة عند البصريين لا يجوز أن تبنى لما لم يسم فاعله، لأن الذي يُقام مقام الفاعل /ب٦٥/ هو الخبر، والخبر^(٢) يكون جملة، والحمل لا تكون فاعلة، وتكون مفرداً مشتقاً فيه صمير، فيبقى ذلك الضمير بلا عائد^(٣).

وقال الكوفيون: يجوز. قال الفراء: (كَيْنَ أَخِيكَ) في (كَانَ رِيذَ أَخِيكَ)^(٤).

قال ابن بابشاذ: فإن قيل: كَيْنَ رِيذَ قائم، برفعهما^(٥) جميعاً، حاز، وكان الفاعل مصدراً مقدراً، والجملة مفسرة^(٦) له.

وقال بعض من شرح الحمل: هذا الذي ذكره ابن بابشاذ ضعيف.

قلت: وهو منسوب إلى السيرامي^(٧)، وعَلَّقه البعلبليوسي رحمه الله.

الحادية والثلاثون :

قال البصريون: إن الشرط والجزاء، إذا وقع بعد اسم موصول، كان

(١) في الأصل التاء تصحيفاً

(٢) علم في الأصل

(٣) العلة عند البصريين هي أن حذف الاسم ينحصر إلى ترك الخبر بلا مشتداً يفسر النصرة

١٢٥/١

(٤) مقالة الفراء في المساعد ١٠٠/١

(٥) في الأصل ورفعهما

(٦) مذكورة في الأصل

(٧) ونقل صاحب الهمع ٢٧١/٢ عن السيرامي ومن غرّب أن الذي يسم من الفاعل هو صمير

المصدر مع حذف الاسم والخبر

هلته، مثل قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ نَأْتِهِ بِدِينَارٍ لَا يُوْذِئَهُ إِلَيْكَ﴾^(١)

ومذهب الكوفيين أنه منصوب أو مرفوع بإضمار القول.

والصحيح مذهب المصريين. وهو الذي قطع به ابن مناذ وعبره **واد**

أعلم

الثانية والثلاثون^{١٥٠}

١٦٦/ مذهب المصريين أنَّ نحو: (أحسن) في قوله تعالى ﴿وَنَمَانًا

على الذي أحسن﴾^(٢) فعلٌ ماضٍ داخلٌ في العلة^(٣)، والعامل مستتر به، لا يجوز غيره

وقال الكوفيون^(٤): يجوز أن يكون (أحسن) معنًا لـ (الذي) وليس بصراب، والصواب الأول. والله أعلم

الثالثة والثلاثون :

مذهب المصريين وأكثر الكتاب في مثل (يقروون) و(يستنهزون) مما كان بعد الهمزة و واو.

ومذهب الكوفيين والأخفش أنه يكتب بياء بعدها واو، واختاره بعض المتأخرين، من الواو هي واو الضمير، والياء هي ياء الهمزة، كأنها لما حُفَّتْ نَقَرَتْ من الساكن، وقبلها كسرة، فقلت ياء (يستنهزون) و(مُسْتَهْزُونَ).

(١) ٧٥ / آل عمران

(٢) المسألة في نحو القرطبي ١١٢/٢، ١٢٣.

(٣) ١٥١ / الأبناء

(٤) القرطبي ١٤٢/٧

(٥) في القرطبي ١٤٣/٦ من قول الكسائي والمجمر.

مذهب البصريين أنَّ نحو: (تَسأل) وشبهه: مما كانت الهمزة بعد ساكن، لا يُكتب للهمزة صورة.

ومذهب الكوفيين أنَّ الهمزة تصوّر بحركتها^(١).

وهو الأصح في غير (تَسأل).

الخامسة والثلاثون: (٢٥)

ذهب الكوفيون ٦٦ب/ إلى أنه يجوز تقديم معمول الفعل المعمول (لام الجحود) عليها^(٢)، كقوله:

لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن
مقاتلها ما كنت حيناً لأسمع^(٣)
ف نصب (مقاتلها) به (أسمع).

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز: لأنَّ (أنَّ) مع الفعل بتأويل المصدر، فلا يتقدّم شيء من صلته عليه، و(مقاتلها) في البت عندهم مصوب بفعل مقدّر، كأنه قال: ولم أكن لأسمع مقاتلها، لا بقوله: (لأسمع)، بدليل قوله:

وإنّي أمرؤ من غصبة خندفبة^(٤)
أيت^(٥) للأعادي أن تبليح وقائها^(٦)

(١) ذكر ابن درستويه المذهبين، ولم يحررها، وقد احتار الآؤن متبعة لعصرته، ينظر كتاب
الكتب ١٣، ١٤.

(٢) حزه من المسألة ٨٢ في الإنصاف ٥٩٣/٢.

(٣) ينظر ابن يعيش ٢٩/١.

(٤) البيت، بلا عمرو، في الإنصاف ٥٩٣/٢، وإس يعيش ٢٩/٧، والبرص من الكفاية ٢٣٣/١.

(٥) في الأصل (خندفة) بالمهمل، تصحيف.

(٦) في الأصل (أنت)، تصحيف.

(٧) البيت بلا عمرو في المصنف ١٣٠/١، والإنصاف ٥٩٦/٢، وحمزة في إس يعيش من

المعقل ٢٩/٧، وفيها سوي الإنصاف. وأنَّ (تَدُلُّ).

واللام، في قوله (لأعادي) لا تكون في صفة (أن تدبج)، سل من صفة
معل. مفترأ^١، ولله عطاء، والله أعلم، وبه التوفيق
ثم فصل العمل بتلوه إن شاء الله تعالى فصل الحروف

(١) نظير مقالة ابن سني في المصنف ١٣٠/١، ١٣١.

الفصل الثالث

فصل الحروف

١٦٧/ ويشتمل على مسائل:

الأولى:

مذهب الكوفيين أن (إن) في المُجَاراة قد تُفْتَح، ويكون مجازي كما إذا كانت مكسورة.

ومذهب البصريين أنها إذا فُتِحَتْ لا تكون للمُجَاراة مطلقاً.

وما قاله الكوفيون ليس بصحيح، وإنما فيه لغو أنه يُجْزَم بها، ولا يكون حُرْاة أصلاً. والله أعلم.

الثانية:

قال البصريون: اللام الجارة لا تكون بمعنى (في) أصلاً، وإنما لها معانٍ غيرها مذكورة في الشروح المطبوعة^(١).

وقال الكوفيون: إنها قد تكون بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْتُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٢).

(١) وقد أجاز النحاة مجيئها بمعنى (في) في الشروح المطبوعة وسواها، بفتح الحاء الداني ١٢٥.

التصريح ١٢/١

(٢) ٢٥ / آل عمران

والأصح الأول، وليس للكوفيين دليل في هذه الآية. إنه سمي يوم لا ريب فيه: لأن المعنى: لجراء يوم، أو لحساب يوم. وبه قطع الواحدني في وجيزة.

الثالثة (٥)

ذهب الكوفيون إلى أن (من) الجارة يجوز أن تستعمل في الزمان / ٦٧ /
 كماستعملها في المكان^(١)، لقوله تعالى: ﴿لَسَجْدُ أَنتَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ
 يَوْمٍ﴾^(٢) وقوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٣) وقول زهير بن أبي
 سلمى: ".

لِي الديار. بُقِنَ الجِجر؟
 أقروئن من حَجَجٍ وسن دهر
 وقول النابغة: ".

تُروئن من ازمان يوم حليلة
 إلى اليوم قد جُرئن كل التحارب
 فثبت هذا أنها لا ابتداء الغاية في الزمان.
 ومذهب البصريين أنه لا يجوز استعمالها في الزمان، لأنهم اجمعوا على أن

(٥) المسألة ٥٢ في الإنصاف ٣٧٠/١

(١) (في) مطبوعة في الأصل

(٢) الجمع ٢١٣/١، وثابهم السرد وابن درستويه والمرادي يقرأ: الحسن الداني ٣١٤

(٣) ١٠٨ / الثوبة

(٤) ٩ / الجمعة

(٥) ديوانه ٧٦، وهو في الإنصاف ٣٧١/١، وصحبه في الجمع ٢٢٦/٣ (سند) موضح (س)

مستشهداً به على جر (مُد) كما يلبس على فقه، وسائر.

(٦) ديوانه ٦٠ (تُحَوَّن)

(من) في المكان نظيرة (مَنْذٌ) في الزمان، فـ (مَنْ) تدلّ على ابتداء الغاية في المكان، و(مَنْذٌ) تدلّ على ابتداء الغاية في الزمان. وأما قوله تعالى: [وَمَنْ أَوَّلَ يَوْمٍ] (١) و(مَنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، فتقديره: من تأسيس أول يوم. و(مَنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) بمعنى: في يوم الجمعة؛ لأنّ حروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض سلفاً / ١٦٨، والتقدير في بيت زهير: من مَرَّ حَجَّجَ، ومن مَرَّ دَهْرًا، أي: أتوت من أجل مرور السنين والدهور وتعاقبها عليها، فهي داخلة على المصدر المحذوف.

وقال الأخفش: (من) فيه زائدة^(٢).

والأصح مذهب البصريين، واختار بعضهم مذهب الكوفيين^(٣).

قال السهيلي في (الروض الأنف): "وليس يحتاج في قوله تعالى: [وَمَنْ أَوَّلَ يَوْمٍ] إلى إضمار، كما قدّره بعض النحاة (من تأسيس أول يوم)، جذاً من دخول (من) على الزمان، ولو لفظ بـ (التأسيس)؛ لكان معناه: من وقت تأسيس أول يوم. وإضماره للتأسيس لا يُغيد شيئاً. و(من) تدخل على الزمان وغيره. وفي التنزيل: [مَنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ] (٤)، والقَبْلُ والْبَعْدُ زمان. وفي الحديث: وما من دابة إلا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تطلع الشمس إلى

(١) في الأصل (مَنْذٌ)، وليس بصواب، بدلالة السابق.

(٢) ريدت السابق.

(٣) قال في (معاني القرآن ٢/ ٢٣٧): [ومن أول يوم] يريد به أول الأيام، كقولك: لبثت كل رجل، تريد به كل الرجال، وليس فيه دليل على الزيادة.

(٤) منهم الرصي في شرحه على الكافية.

(٥) ١٥٧/ ١، باختلاف يسير.

(٦) في الأصل (من) والنصب من الروض الألف.

(٧) في الروض: قرره.

(٨) ١ / الروم

حين تغرّب، شفقا من الساعة^(١)، إلا الجحش والإنس مضيعة^(٢) أي: مسعة
مضيعة. وفي البيت. مَذَّ حَجَجٍ وَمَذَّ دَهْرٍ^(٣).

وكان من لغة قائله أن يخفّض بـ (مَذَّ) على كل حال. وكذا ين
النايعة يروى على معناه: مَذَّ أَرْمَانٍ.

الرابعة: (٤)

ذهب الكوفيون إلى أن (رُبَّ) (٤) آسَمٌ مثل (كَمْ)؛ لأنها نظيرتها. إذ هي
للتقليل (٥). و(كَمْ) للتكثير، ولمخالفتها حروف الجرّ مدخول الحذف عليها،
ولأن لها صدر الكلام، وحروف الجرّ لا تقع في صدر الكلام. إسمانفع
واسطة بين شيئين ورابطة لهما

وخالفها أيضاً بأنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وأنها لا يجوز إظهار
الفعل الذي تتعلّق به بخلاف سائر حروف الجرّ، فكتبها على خلاف
[حرف] (٦) الحرّ دليل على أنها ليست بحرف، وإذا كانت ليست بحرف فهي
اسم.

وذهب المصريون إلى أنها حرف / ١٦٩/: لأنه ليس فيها من علامات
الاسم، ولا من علامات الفعل شيء، ولأنها جاءت بمعنى في غيره. وهو
تقليل ما دخلت عليه أو تكثيره على اختلاف موقعه.

(١) العين مضبوطة في الأصل.

(٢) النهاية في غريب الحديث والآثر ٤٣٣/٢، ٦٤/٢: أما من دالة إلا وهي مضيعة.

(٣) الهمع ٢١٦/٣

(٤) لسان ١٢١ من الإعراف ٨٣٠/٢

(٥) معنا في الأصل عشرة مضمة مصفوفة جاءت على هذا النحو، والدالة للتقليل. وكذا لتكثير
في التكثير.

(٥) وللمعنى، كما في الإحصاء، وبمعنى ابن الطراوة كما في الهمع ١٧٣/٤

(٦) زيادة المصادر السجدة

وهذا هو المذهب الصحيح . وما قاله الكوفيون دعوى باطلة .

فقولهم : إنها (كم) ليس بصحيح ؛ لأن (كم) للعدد ، و(رب) ليس للعدد ، وقولهم : إنها للتقليل لا تُسلم أصلاً^(١) ، فإنها تزد للتقليل كما ترد للتكثير ، فهي تارة للتقليل وتارة للتكثير^(٢) . وإنما كان لها صدر الكلام ؛ لأنها تدل على تقليل . أو تكثير فأشبهت النفي والاستفهام وشبهها مما له صدر الكلام . وإنما لم يظهر الفعل الذي تتعلق به اختصاراً . وكذا الحذف قد يدخل الحروف ، قالوا : حاشَ لفلانٍ . ونفَ أفعلى . في (حاشا) و(سوف) .

الخامسة : (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أنَّ واو (رب) تجر ينقها^(٣) ، وإليه ذهب البصريون . لأنها نائبة (رت) ، وهي تعمل الخفض ، وكذلك (الواو) ؛ لسايتها عنها / ٦٩ ب / فهي كواو القسم لما تات^(٤) عن البناء عملت عملها ، فكذلك (الواو) هاهنا .

وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل ، وإنما العمل لـ(رب) المقذرة ؛ لأن هذه الواو حرف عطف . وحرف العطف لا يعمل شيئاً ، إذ الحرف لا يعمل^(٥) إلا إذا كان محتضاً ، وحروف العطف غير مختصة فوجب ألا تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون العمل هنا لـ(رب) المقذرة . والدليل على أنها حرف عطف وأن (رب) مقذرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها نحو : ورُبَّ

(١) وهو مدح البصريين أيضاً فيما نقله السيوطي (الهمع ١/ ١٧٢) عن البيهقي ، سوى أن درسنوه الذي حالفهم مجيئها للتكثير فقط (الهمع ١/ ١٧٣) .

(٢) وقد ذكر السيوطي أنه مدح بعض المتأخرين فيما نقله أبو حيان (الهمع ١/ ١٧٣) .

(٣) المسألة ٥٥ من الإنصاف ٣٧٦/١ .

(٤) غير أن أبا بكر بن الأبياري يذهب مدح البصريين في الحر (رب) مقذرة سطر شرح الفوائد ٢١٨ .

(٥) (ناب) مطبوعة في الأصل .

(٦) في الأصل . (تعمل) بالمثلثة من فوق تصحيف .

ملء، ولأنه قد جاء عنهم الجذب (رب) مضومة من غير عوض، كقوله:

رسم وار وفست في طلالة كذت اقصي الغمر من جللة^(١)

فالكوقيون يُعيزون إصمار الجار نحو هذا، وأباه أهل البصرة. ومثله كثير

السادسة: (٢٠)

ذهب الكوقيون إلى أن (مُذ) و(مُنذ) إذا ارفعا الاسم بعدها، فإنه يرتفع بفعل محذوف، لأنهما مركبان / ١٧٠ / من (مُنْ) و(إذ)^(٢)؛ لأنه قد يقال مُنذ ومُنذ، فالكسر على الأصل، والضم للنسب، وكسر الميم يدل على أنها مرتبة من (مُنْ) و(إذ)، وإذا كانا مركبين كان الرفع بعدهما بتقدير فعل؛ لأن الفعل يحسن بعد (إذ).

وقال العلماء: إنما هو مرتفع بتقدير مبتدأ محذوف^(٣)

وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدئين يرتفع ما بعدهما حراً لهما، ويكونان حرفين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما، لأنهما مقدران بالأند. وهذا هو الصحيح، والشواهد فيه كثيرة لا يحتملها^(٤) هذا المختصر

السابعة: (٢١)

ذهب الكوقيون إلى أنه يجوز الحر في القسم بإصمار الجار^(٥) من غير

(١) البيت لحمل، ديوانه ١٨٧ عن الأعاني، وطائفة كبيرة من المصادر في التبرج

(٢) المسألة ٥٦ من الإصناف ٣٨٢/١

(٣) ذكر الرضي ١١٠/٢ أنه مذهب بعض الكوقيين

(٤) الرضي ١١٠/٢

(٥) في الأصل: يستل

(٥٥) المسألة ٥٧ من الإصناف ٣٩٣/١٠

(٥٥) الجمع ٢٣٣/٤

عروض. فيقال: الله لأفعلن.

وزعم الصريّون إلى أنه لا يجوز إلا بموضع من ألف استفهام أو نحو^(١)، لأننا أجمعنا على أن الخفض في الأصل إنما يكون بالحرف، فالتسك بالاصل تسك باستصحاب الحال. وهو دلالة معتبرة، فإذا / ٧٠ / وجد العروض قام مقامه في الحر. وإنما جاز في قولهم: (الله لأفعلن)، لكثرة الاستعمال في هذه الكلمة.

الثامنة: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أن السلام في قولهم: (لزيد أفضل من عمرو). جواب فم مقدّر، تقديره: والله لزيد أفضل من عمرو. فاضر البين اكفاء السلام بها^(٢)، وليست لام ابتداء، لأن هذه اللام يليها المفعول نحو: طعمك زيد أكل. فلو كانت لام ابتداء للزم أن يكون ما بعدها مرفوعاً، ولما حاز أن يليها المفعول.

ومذهب الصريّين أنها لام ابتداء بتبديل أنها إذا دخلت على منصوب في باب (ظننت) أوجبت له الرفع، ودفعت عنه عمل ما قبله، فدلّ على أنها لام ابتداء، ولا يجوز أن تكون محمولة على القسم والأصل في قولهم: طعمك زيد أكل: لزيد أكل طعمك. فلما قُدم المفعول إلى موضع المبتدأ حاز أن تدخل اللام عليه لوقوعه موقوعه.

^(١) وذلك كقولهم: (الله ما فعل). هذا الله ما فعلت بمعنى صيغة الاستفهام (الله) من حرف قسم ينظم الكتاب ٤٩٩/٣. والغصون لابن الدغلي ٣٣. والمعارف في الأصل ٧٧.

بحر الأعراس من ألف استفهام ونحوه.

^(٢) مسألة ٥٨ في الإنصاف ٣٩٩/١.

^(٣) في الأصل: (عنها). والتصويب من الإنصاف.

ذهب الكوفيون / ١٧١ / إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة^(١).
كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَازَوْهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِذِ
السَّمَاءُ انشَقَّتْ، وَأُدْخِلَ لِبَتِّهَا وَحُفَّتْ﴾^(٣). وقول الشاعر:

وَلَمَّا احْرَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى
نَا سَطْلَ حَقَبٍ مِنْ وَكَامٍ عَقَلِ^(٤)
والله ذهب الأحمش^(٥) وأبو القاسم بن برهان من البصريين.

وذهب سائر البصريين إلى صحة: لأن الواو في الأصل حرف وُصِفَ
لمعنى مخصوص فلا يجوز أن يحكم زيادته معها أمكن أن يجري على أصله
وحجبه ما اشتهر به الكوفيون يمكن أن يحصل على أصله وإن
أعلم.

قال الكوفيون: يجوز أن تكون (أو) بمعنى الواو، وبمعنى (بل):
لمجيئه كثيراً، قال الله تعالى: ﴿فَارْسَلْنَاهُ^(١) إِلَىٰ مِثْةِ آفَافٍ أَوْ يُزِيدُونُ﴾^(٢)

(٥١) المسألة في وصف الثاني ٤٢٥

(١) معنى القرآن للفراء ٢١١/٢، وشريح القصاصيد السبع ٥٥، وشريح ديوان امرئ القيس
(الهمش) ١٥.

(٢) ٧٣ / المبرور، والواو في الآية عند البصريين وأبو الجلال.

(٣) ١ / الأشعري، بغير مشكل إعراب القرآن ٨٠٨/٢.

(٤) البيت لأمرئ القيس من مغلوثه، ديوانه ١٥. والحقف من الرصيف المعنوي. والمتمثل
المعقد المتداخل.

(٥) معنى القرآن ٢٥٧/٢، الحمص الثاني ١٩٣.

(٥٥) بقره وصف الثاني ١٣٢، الحمص الثاني ٢٤٧، المسألة ٦٧ من الإيضاح ٤٧٨.

(٦) في الأصل (وُزِينَاهُ).

(٧) ١٣٥ / القدر

معناه: (ويزيدون) أو (يل يزيدون). وقال تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُهُمْ أَنَّمَا أُوْكَفِّرُوا﴾^(١)، ومعناه: (وكفروا) في شواهد ٧١/ب/ كثيرة.

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعاضدا، لأنها حرف وُضِعَ^(٢) لمعنى يخالف معنى (يل) و(الواو)، والاصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وُضِعَ له. ولا يدل على معنى حرف آخر تمسكاً بالاصل. ومن تمسك بالاصل استغنى عن الدليل. ولا دليل للكوفيين يدل على صحة ما أدعوه.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ محمول على شك المبصر لهم، أي: أن المبصر إذا أبصرهم شك في عددهم لكثرتهم.

قلت: وببني أن يكون الأصح ما قاله الكوفيون. والله اعلم.

الحادية عشرة: (٥٠)

قال الكوفيون: إنه يجوز العطف بـ(لكن) في الإيجاب مثل (سل)، يقال^(٣): حافني زيد لكن عمرو، كما يقال: حافني زيد بل عمرو.

وقال بصريون: إن ذلك لا يجوز؛ لأن العطف بها في الإيجاب يكون من باب الغلط والنسيان كما هو في (سل)، ولا حاجة إلى تكثير الحروف (٧٢/ب) بالتكرار مع وجود ما يقوم مقام المكرر. ونظائره كثيرة.

وهذا هو الأصح.

(١) ٦٦/١١ الإنسان

(٢) في الأصل وُضِعَتْ

(٣) المسألة ٦٨ في الإنصاف ٢/٤٨٤، والمحسني الديلمي ٤٣٥

(٣) في الأصل عطف

(١١) في الأصل ويقال.

الثانية عشرة: (٢٠)

ذهب الكوفيون إلى أن (أن) الحقيقة المفتوحة تعمل في الفعل المصارع
النصب مع الحذف من غير بدل^(١)، لحرق قراءة عبد الله بن مسعود^(٢)، **إِذْ**
أَحْمَدْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا نَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ^(٣)، نصب (تعبدوا) به (أن) مقفلة،
أي: **لَا نَعْبُدُوا**، فحذفت (أَنْ) وعملت محذوفة، فدل ذلك على أنها تعمل
مع الحذف

وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل من غير بدل^(٤)، لأنها من عوامل
الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف من غير بدل، وأما قراءة
عبد الله فهي شاذة وليس لهم فيها دليل، لأن (تعبدوا) محروم بـ(لا) التي
لأنه.

وهذا هو الصحيح

الثالثة عشرة: (٢١)

ذهب الكوفيون إلى أن (كي) لا تكون إلا حرف نصب^(١)، ولا يحوز أن
تكون حرف خفض، لأنها من ٧٢ب / عوامل الأفعال، ولا يحوز أن تكون
حرف خفض، لأن حرف الخفض من عوامل الأسماء.
وذهب البصريون إلى أنها قد تكون حرف خفض، لدخولها على الـ
في قولهم: (كَيْمَه)، كما يقولون: (كَيْمَه).

(٢٠) المسألة ٧٧ في الإصناف ٥٢٩

(٢١) هذا مذاهب أبي بكر الأنباري في إجازته ينظر شرح الفوائد ١٩٣، وثنا تعلق بمرى
الرفع هو القياس، (مماثل تعلق ٣٩٧/١)

(٢٢) الفرط ١٣/٢

(٢٣) ١٣ / البرة

(٢٤) ومذهب سيبويه والجمهور حواز النصب بأن المصغرة لا تعرب، ينظر الفرط ١٣/١

(٢٥) المسألة ٧٨ من الإصناف ٥٧٠/٢

(٢٦) الحس الثاني ٢٧٦، ٢٧٨

وهذا هو الأصح فيما قاله ابن الأنباري وغيره، وارتضى الزمخشري الأول.

الرابعة عشرة: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أنَّ لام (كي) هي العاملة بنفسها^(١) من غير تقدير (أنَّ)؛ لأنها قامت مقام (كي) واشتملت على معناها، فكما أنَّ (كي) تنصب نفسها، كذلك ما قام مقامها.

وذهب البصريون إلى أنَّ العامل (أنَّ) مقدّمة بعدها^(٢)، لأنَّ اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال عائداً، فوجب أن يكون ما بعدها منصوباً بتقدير (أنَّ).

وقول الكوفيين إنها تعمل عمل (كي) لقيامها مقامها / ٧٣ / وأنَّ (كي) تنصب الفعل بنفسها لا يسلم، بل إنها تنصب تارة بتقدير (أنَّ)، وتارة بنفسها، وليس حملها على إحدى الحالتين بأوّل من حملها على الحالة الأخرى.

والأصح قول البصريين.

الخامسة عشرة: (٥١)

ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز إظهار (أنَّ) بعد (كي)^(٣)، (واللام)، نحو قولك: جئت لكي أن تُكرمني، فالنائب (كي)، و(أنَّ) تأكيد. وقيل: النائب اللام والباقي تأكيد. قال الشاعر:

أردت لكيماً أن تطير بقربني فتركها شئ يبداً شللي^(٤)

(٥١) المسألة ٧٩ في الإحصاف ٥٧٥، والامات لفرغاني ٥٣

(٥٢) (٢) شرح القوائد السبع الطول ٧٥

(٥٣) المسألة ٨٠ في الإحصاف ٥٧٩/٢

(٥٤) الرضي على الكتاب ٢٢٢/٢

(٥٥) (٢) إياه الإحصاف ٥٨٠ والرضي ٢٢٢/٢ وشرحه شمس الدين شافعي

ودع البصريون إلى أنه لا يجوز لأنهما قد صارتا بدلاً من اللفظ
(س) (هـ)

وهذا هو الصحيح، والبت الذي استشهد به الكوفيون لا يعرف فائده،
واستعماله^(١) ضرورة

السادسة عشرة: ١٥٠

ذهب الكوفيون إلى أن (كما) تكون بمعنى (كَيْما) فتعمل عملها في
النصب، وجوزوا فيه الرفع^(٢)، وقد جاء ذلك. قال^(٣) ٧٣/ب الشاعر:
جاءت كبيرٌ كما أخفَرها والقومُ حينَ كَأَسهم ومدا^(٤)
وقال:

لا تظلموا^(٥) الناس كما لا تظلموا^(٦)

أي: كَيْما، واستحسن ما قاله أبو العباس المبرّد.

ودع البصريون إلى أنها لا تكون كذلك أصلاً^(٧)، ولا يجوز النصب
بها، لأنها كاف التشبيه دخلت عليها (ما) فجعلها كحرف واحد، وصارت

(١) في الأصل واسمعه

(٢) المسألة ٨١ في الإحصاف ٥٥٥/٢

(٣) محاسن ثعلب ١٢٧/١

(٤) مكررة في الأصل

(٥) في الأصل (أخفوها) و(رمد)، تصحيف وتحريف، والبت لصحر العين في ديوان الهذلي
٦١ ٢ (كما)، ولا تساعد على هذا الرواية (وقأنا) موصلة (كانهم)

(٦) في الأصل خاتم

(٧) قيل: هو لروية، ورواية الديوان ١٨٣ لا تشتمل الناس كما لا تشتم ولا تساعد في غير هذه
شرويه ونظر الكتاب ٥٥٩/١، والإحصاف ٥٨٧/٢، ٥٨٨، وبعثيهما، ٥٩١ والرسم
٢٢٣/٢

(٧) محاسن ثعلب ١٢٧/١

كـ(ربما)، فليها الفعل كـ(ربما)، فكما أن (ربما) لا تنصب الفعل، كذلك (كما).

وهذا هو الصحيح. والرواية في (أحقرها) بالرفع، وهي (كما لا تقللوا) بالتوحيد، فأعرفه.

السابعة عشرة: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أن (لام الجحد) هي الناصبة للفعل بنفسها^(١)، ويحوز إظهار (أن) بعدها للتوكيد لقوله

لقد غدرتني أم عميرة، ولم أكن
مقاتلتها ما كنت حياً لأسمعا^(٢)

/١٧٤/ فهذا دليل على أنها هي العاملة من غير تقدير (أن)، إذ لو كانت منفردة، لكانت مع الفعل بتأويل المصدر، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه.

وذهب الصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقنونة بعدها، ولا يجوز إظهار (أن) بعدها كما قيل في (لام كي)، لأنها قد صارت بدلاً من اللفظ (أن).

الثامنة عشرة: (٥١)

ذهب الكوفيون^(٣) إلى أن (حتى) تنصب الفعل المضارع بنفسها من

(٥٠) المسألة ٨٢ من الإصناف

(١) الرصعي على الكافية ٢/٢٣٣

(٢) ثبت في الإصناف ٢/٥٩٣، والرصعي ٢/٢٣٣. ولا يسمي رواية (مختصراً)

(٥١) المسألة ٨٣ في الإصناف ٢/٥٩٧

(٣) بغير الرصعي على الكافية ٢/٢٢٣. ٢٢٤

غير تقدير (أَنْ) ^(١)، وتحرز الاسم من غير تقدير جارٍ لأنها بمعنى (ي) ، بمعنى (إلى) .

قال الكسائي : إنما يجزئ الاسم ^(٢) بعدها على تقدير (إلى) ^(٣) مظهره هو مقدرة ؛ لأنها بمعناها فيه .

وذهب البصريون إلى أن الفعل بعدها يُنصب بـ (أَنْ) مقدرة ، والاسم بحرف بها بعينها ؛ لإجماعهم على أنها من عوامل الاسم ، فلا يجوز / ٧٤٤ ب / أن تعمل في الأفعال بنفسها

والأصح ما ذكره البصريون ، وهو الكلام على مسألة (كي) . وما ذكره الكسائي ليس بصحيح .

التاسعة عشرة : ^(٤)

ذهب الكوفيون إلى [أَنْ] ^(٥) (أَنْ) قد تكون بمعنى (إِذْ) لقوله تعالى : ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ ^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ ^(٧) وفي الحديث : «وَأَنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِيَكُم لَاحِقُونَ» ^(٨) . ومعنى ذلك (إِذْ) ؛ لأنه لا شك في المَحْوِفي بهم . وشواهد كثيرة .

وذهب البصريون إلى أنها لا يتكون معناها ؛ لأن الأصل في (أَنْ)

(١) معاني الفراء : ١٣٦/١ ، وشرح القوائد السبع ٣٧٣

(٢) (ال) مضمومة في الأصل

(٣) ينظر : الرضي على الكافية ٢٢١/٢

(٤) المسألة ٨٨ في الألفاظ ٦٣٢ .

(٥) إسناده يقتضيها السبكي

(٦) ٧٣ / البقرة

(٧) ٢٧ / الفتح ٤٨

(٨) الحديث في صحيح مسلم ١٥١/١ ، ١٥٢ ، ٦٣/٣

الشرطية وفي (إذ) الظرفية. والأصل في كل حرف أن يدل على ما وضع له في الأصل، والتمسك بالأصل استصحاب الحال، واستصحاب الحال جنة. ومن عدل عن الأصل بقي مَرْتَبَةً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ذهبوا. وما استشهدوا به لا حجة لهم فيه؛ لأن (إن) فيه شرطية^(١). وقد تستعمل العرب /١٧٥/ الشرط مع عدم الشك جرياً على العادة في إخراج الكلام مخرج الشك، وإن لم يكن ثم شك. وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْحَدَ الْحَرَامَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - آمَنِينَ﴾ يحتفل أنه استثناء وقع على دخولهم آمين^(٢). وقع على وجه التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك. وهذا هو الجواب عن قوله ﷺ: «وإنما - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عن قريب بكم لاحقون».

العشرون:

ذهب الكوفيون إلى أن (إن) الواقعة بعد (ما) نحو: ما إن زيداً فأنتم بمعنى (ما)؛ لأنها قد تجيء بمعنىها كثيراً.

وذهب المصريون إلى أنها زائدة دخولها كخروجها، ولا تكون بمعنى (ما) إلا في غير هذا الموضع^(٣).

وفساد قول الكوفيين ظاهر.

الحادية والعشرون: ^(١)

ذهب الكوفيون إلى أن ^(٢) (أن) إذا جاءت في حرها اللام تكون بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)؛ لأنه قد جاء كثيراً.

^(١) الحاشي الدامي ٢٢٣

^(٢) مكررة في الأصل.

^(٣) نقل قول المصريين مبرادتها أولى، لأنها تكون ثلاثة في المثال، ولو كانت على مذهب الكوفيين.

لكانت مؤكدة غير كافة، على لغة أهل الحجاز

^(٤) في الأصل حادية وعشرون

^(٥) إضافة لازمة

وذهب البصريون إلى أنها / ٧٥ب / المحققة من الثغيلة. واللام لام التوكيد، لأنها هي الموجودة في حال الثقل، واختلافهم في أنها هل تعمل محققة دليل على أنها محققة من الثغيلة. ولا دليل على أن اللام بمعنى (الآ) فالصحيح قول البصريين.

الثانية والعشرون: (١)

مذهب الكوفيين أن (كيف) يُجازى بها كما يُجازى بـ(منى) و(بيسا) وشبههما لمشابتها لها.

وذهب البصريون إلى أنه لا يُجازى بها لنقصانها عن سائر أخوانها في كونها لا يكون جوابها إلا نكرة. وسائر أحوالها تارة يُعجاب [عنها] بنكرة وتارة بمعرفة، لأنها لا تتحقق المجازاة بها كما تتحقق المجازاة بغيرها.

الثالثة والعشرون: (٢)

قال الكوفيون: الأصل في السين التي للتفيس (سوف) حُذِفَ منها الواو والفاء؛ لأنَّ (سوف) قد كثُر استعمالها في كلامهم بخلاف السين. وهم - في غير هذا الموضع - كثيراً ما يحذفونها لكثرة الاستعمال / ٧٦ / فكذلك ها هنا.

وقال البصريون: إنها أصل في بدايتها، إذ الأصل في كل حرف يدل على معنى في غيره أن يكون أصلاً بنفسه، وأن لا يدخله الحذف. وهذه الحروف تدل على معنى في غيرها، فينبغي أن تكون أصلاً بذاتها، لا مأخوذة من غيرها. والحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس فأعرقه.

(١) في الأصل: (عشرون) حتى آخره. وقد عرقناها للسباق. وينظر في هذه المسألة: المصم ٢٢٥/١

(٢) المسألة في المصم ١٤٧/١

الرابعة والعشرون: (*)

مذهب البصريين أن (أم) تكون بمعنى (بل) ^(١) والهمزة جميعاً، وب
قطع ابن بابشاذ وغيره، وأشار ابن الشجري ^(٢) إلى ترجيح.

ومذهب الكوفيين أنها لا تكون بمعناها، وإنما يعطف بها بعدهما.

وهذا هو الأصح، وأشار ابن هشام المصري ^(٣) إلى ترجيح، فليعتمد.
والله أعلم.

الخامسة والعشرون: (٤)

أجاز الكوفيون نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه، وعليه كثير من
المتأخرين، وخرجوا على ذلك قوله تعالى: ﴿قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فِي
الْمَأْوَى﴾ ^(٥). ومررت برجل خشن الوجه. أي: مأواه ووجهه.

ومنه ^(٦) البصريون إلا خُصِّصَتْ منهم، وإنما يقدرون ضميراً متصلاً
بحرف جر، أي: المأوى له، والوجه منه.

وكلام ابن هشام ^(٧) مُشْعِرٌ بترجيح الأول. والأصح الثاني.

السادسة والعشرون: (٨)

زعم الكوفيون أن لام المستغاث بقبّة اسم، فإذا قلت: بالزبيد.

(٨) المسألة في المعنى ٤٥/١

(١) في الأصل: (هل) وهو تحريف أو وهم.

(٢) (٣) المعنى ٤٥/١، ٤٦

(٤) بعد عبارة مكررة مقحمة وهماً هي: (مذهب البصريين أن أم إذا تكون بمعنى).

(٥) ٢١٤٢ / النازعات ٧٩

(٦) في الأصل: ومع

(٧) المعنى ٥٥/١، والسّألة كلّها في هذا الموضع

(٨) المسألة في المعنى ٢٤١/١

فالأصل يا ابن ربه، وخُفِضَ الثاني عنهم بالإصافة، ا فحذوا الهمزة
للتخفيف، والالف لالتقاء الساكنين.

ومذهب البصريين أنهم لا يُثبتون هذا، بل يجعلونها لاماً مفردة أصلها
[الام الجبر] وإنما^(١) فتحت للفرق بين المستغاث والمستغاث من أجله
وهي متعلّقة^(٢) بخلاف مشهور^(٣).

السابعة والعشرون .

وعن الكوفيين أن (لعل) قد تكون للاستفهام، دليله قوله تعالى ﴿لَا
تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾^(١)، وقوله: ﴿وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ
يُزَكِّي﴾^(٢).

وقال الصريون: لا تكون / ١٧٧ / للاستفهام أصلاً، لأن حملها على
أصلها ممكن، ولا يحتمل شيء على غير أصله إلا ضرورة.

الثامنة والعشرون:

مذهب البصريين أن (الباء) في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ متعلّقة
باسم مقدر متدا، فيكون الكلام جملة اسمية

ومذهب الكوفيين أنه مقدر مفعول، فنكون الجملة فعلية.

وهذا هو المشهور في التفاسير، وبه قطع الزمخشري، إلا أنه يُقدَّر

(١) ضرس في الأصل

(٢) (ها) مضوية في الأصل.

(٣) وهو أن اس حذو إلى حذوها بحرف السدء، وذهب غيره إلى تعلّقها بمفعول حذء.
المحذوف (المصرى ١/ ٢٤٠، ٢٤١).

(٢) ١ / الطلاق ٦٥

(٥) ٣ / صر ٨٠

تعد (١). واختار ابن هشام مذهب الكوفيين.

الثامنة والعشرون:

الكوفيون يسمون حروف الخفض صفات إلا الفراء، فإنه يسميها محالاً (٢). والبصريون يسمونها ظروفاً (٣). والزمخشري يميل إلى ترجيح الثاني. والنحاس إلى الأول.

الثلاثون:

مذهب البصريين أن (لا) في مثل قوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ (٤)، زائدة للتأكيد.

وقال الكوفيون: إنها بمعنى (غير).

٧٧٧/ والأصح الأول. والله أعلم.

الحادية والثلاثون:

مذهب البصريين أن اللام في (ذلك) إنما زيدت لتوكيد الخطاب إلى العبد المشار إليه.

وقال الكوفيون: إنما جيء بها لثلاث يتوهم أن (ذا) مضاف إلى كتاب خطاب.

والأصح الأول.

(١) وغيره. كما في الكشف ٢٢/١. بسم الله اقرأوا أو أثلوا، وذكر ابن الميمون أن المختار منه السبعة هو (أثلى).

(٢) والفراء يسمي الطرف محلاً. (معاني القرآن ٢٨/١)

(٣) صحيح النقص والابتداء ٢٦٥/٢

(لا) انفي النفي الجنس عند البصريين مضارعة لـ(إن) فنعبوا بها لمضارعتها لها، وإنما لم تعمل في غير النكرة؛ لأنها جواب نكرة، وفيها معنى (من) فثبتت مع النكرة، فصيرت شيئاً واحداً.

وقال الكوفيون: إنها ليست مضارعة لها. قالوا: وميل النكرة أن تتقدمها أخبارها، فيقال: عندك رجل، فلما دخلت (لا) وتأخر الخبر، نصبوا ونحو الاسم معها، ولم يؤنوه؛ لأنه نصب ناقص.

والأصح المشهور هو الأول.

الثالثة والثلاثون:

(الباء) الداخلة في خبر (ما) المشبهة بـ(ليس) /١٧٨/ نحو: ما زيد بمنطلي، عند البصريين، التوكيد النفي كـ(ليس). وهو الظاهر.

وقال الكوفيون. هو جواب قائل قال: إن زيدا لمنطلي. (ما) مقابلة لـ(إن) و(الباء) مقابلة لـ(اللام)، فلما أدخل اللام في كلامه في الخبر؛ أذخلت الباء في كلامك في الخبر.

الرابعة والثلاثون:

عند البصريين أن الباء لا ترد للتبعيض، وكل موضع قبل فيه: إنه للتبعيض، فإنها فيه للإلصاق متمكناً بالأصل.

وعند الكوفيين ، ووافقهم الأصمعيّ والفارسي وابن مالك^(١) ، وغيرهم .
لها قد ترد للتبعض استدلالاً بقوله تعالى : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٢) ،
وقوله تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾^(٣) .

والأصح الأول . والذي استدل به الكوفيون ، الباء في الإلتصاق . ونيل :
إن الباء في (رؤوسكم) للاستعانة^(٤) . والله أعلم .

المحاسة والثلاثون :

قال البصريون : إن (ما) المريدة على (إن) في الشرط زُيِّدَتْ / ١٧٨/
لمعنى التوكيد في الشرط .

وقال الكوفيون : إن دخولها صلة فقط .

والأول أشبه باللفظ . والله أعلم .

السادسة والثلاثون :

مذهب البصريين أن (عن) الخافضة لا تنع إلا للمجاوزة فقط .

وقال الكوفيون : إنه قد تجيء لها معان أخر غير المجاوزة .

ولعل الأرجح الأول . كما أشار إليه كلام بعضهم . والله أعلم .

السابعة والثلاثون :

إذا أُنْشِئَ بـ (إلا) وشبهها من حروف الاستثناء ما هو أكثر من النصف

(١) المعنى ١١١٣ ، وزار القضي

(٢) الإسراء ٧٦

(٣) العائدة ٥

(٤) وكتبه فهد ابن هشام في المعنى ١١١٦/١ ، غير أنه ذهب إلى أنها للتبعض في أوضح
المسالك ١٣٦/٢ وشهد بقوله تعالى : ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾

مثل: عشرة إلا سنة، فيه خلاف مُرتب على ما إذا كان المشتى والمشتى
منه متساويين

والأصح، ثم عدم الجوار، فمذهب النحويين البصريين كنههم أنه لا
يحوز، لأن الأصل في الاستثناء أن يكون لإخراج قليل من كثيره. ولأن
الاستثناء في الموجب نظير الاستثناء في غير الموجب، فكما أن المشتى في
غير الموجب لا يكون إلا أعظم من المشتى منه، فكذلك في الموجب.

ومذهب /١٧٩/ الكوفيين، وهو مذهب الفقهاء كافة، أنه يحوز إذا لم
يستغرق الجميع؛ لأن الاستثناء في المعنى نظير قولك: عشرة عندي أربعة
منها، أو: عندي عشرة أربعة منها. وكذلك إذا قال له: علي عشرة إلا سنة،
فإنه يلزمه منها أربعة بهذا الاقرار. ومن الدليل للفقهاء قول الشاعر:

إن الذين قتلتم ليس بيهذهم

لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناسا

أدوا التي نقصت تميم من مئة

ثم أبعثوا خكم بالعدل حكما^(١)

الثامنة والثلاثون: (٥٠)

(إلا) في باب الاستثناء المنقطع من (ما) قبله بمعنى (لكن) عند
البصريين.

ومذهب الكوفيين أنها فيه بمعنى (سوى).

وكأن تقدير البصريين أولى؛ لأن (سوى) خافضة، و(إلا) حرف،
و(سوى) اسم، فكان تقديره (لكن) أحسن. لهذه العلة. والذي يجمع بينهما

(١) الأول في المعتمد ٣٠٩/١ والجمع ١٥٧/٢ ولا حرو. برواية: (أمن سيدهم) موضع البس
بسيدهم) ولعلها الرواية الصحيحة

(٥٠) المسألة في أصول ابن المبرقع ٣٥٣/١، والاستثناء في أحكام الاستثناء ٤٥١-٤٥٣

من جهة المعنى أن (لكن) يستدل بها على طريق مخالفة ما بعدها لما قبلها في الإيجاب والنفي، كقولك: جاءني زيد لكن عمر لم يجر، وما جاءني زيد لكن عمر / ٧٩ ب / . و(إلا) تأتي بكل هذا المعنى من كون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في الإيجاب والنفي إلا أنها مع هذا تُخرج بعضاً من كل، إذا كانت استثناء متصلاً، وإذا كانت على الانقطاع حصلت على معنى (لكن)؛ لأنها تظل منها إخراج بعض من كل، ويبقى على أن ما بعدها على خلاف ما قبلها في الإيجاب والنفي فيصير بمعنى (لكن)، حكاه الرُّماني.

قلت: وكلام الرُّماني مصرح بأنها مشبهة بـ (لكن) المخففة^(١).

وقال بعضهم: إنما هي المشددة. قال: ولها خيرٌ مقدّر على حسب المعنى المراد.

ومنهم من يقول: إنه يظهر.

ومنهم من يجعله كلاماً مستأنفاً. والأولى ما ذكره، فليعتمد عليه إن شاء الله تعالى.

التاسعة والثلاثون:

أحاز الكوثيون والاعمش^(٢) نحو: إن قام أنا، وإن فعدّ لزيد، قياساً على قول الشاعر:

سُلتَ يمينك إن قتلت لسلماً^(٣)

وأما البصريون / ١٨٠ / فإنهم لا يجيرون ذلك أصلاً^(٤). والله أعلم

(١) بغير الاستفهام ١٥٣

(٢) مسند ١ / ٣٢٧

(٣) حلت عليك عقوبة المتعمد وهو لسانك من ربه روح الرئيس من العوام وهو في المسند ٢ / ٢٥٤، ولما مع آخر في شرح الكافية الشاذية ١ / ٥٠١، والمسند ١ / ٣٠٦، والهمع ١ / ١٨٣.

(٤) في الهمع ١ / ١٨٣ أن البصريين إلا الاعمش معذور من قوله حيث لا تخاسر عليه وسطر المسند ١ / ٣٢٨.

مذهب القسرين أن سوني التأكيد الثقبلة والحقيقة، كل واحد منهما أصل في نفسها، وليست إحداهما محمولة على الأخرى، مثل (إن) المشددة والمخففة، فإن كل واحد منهما أصل في موضعها، اللهم إلا أن التوكيد بالنون الثقبلة بمنزلة توكيد، وبالحقيقة بمنزلة توكيد واحد.

وقال الكوفيون النون الثقبلة أصل، والمخففة مخففة منها.

والأصح الأول

الحادية والأربعون !

قولهم في الحزاء المؤكد حرفه سوما) كما تقدم: (إنا نعمل)، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرَيْنِ مِنَ الشَّرِّ أَهْدَاءً﴾^(١)، وقوله: ﴿فَأَمَّا تَدْمِينُ نَكَ﴾^(٢) عند البصريين إنما صلح ذلك في الخبر لدخول (ما) وتشبيهها بلام القسم في كونها مؤكدة، وكذلك قولهم: «بَعَيْنٌ مَا أَرَيْتَهُ»^(٣)، و«بَالِمِ مَا أَحْسَنَهُ»^(٤).

وقال الكوفيون: تدخل / ٨٠ب / نون التوكيد المصروف بين المجازاة والتخيير.

والأصح هو الأول.

الثانية والأربعون: (٥)

ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) يرتفع الاسم بعدها كما كان ذلك مع (لو) لأنها مائة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك: «لولا

(١) ٢٦ / مريم ١٩

(٢) ٤١ / الرحمن ٤٣

(٣) مجمع الأمثال ١ / ١٨٩

(٤) في الأصل أحسنه

(٥) المسألة في المعنى ٣٠٢ / ١ بلا منه لمخلاف.

ريد لفعلت، لو لم يمنعني زيد من الفعل لفعلت. إلا أنه حذف الفعل
تختفياً.

ودهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء، والخبر محذوف؛ لأن الحرف
إنما يعمل^(١) إذا كان مختصاً، و(لولا) لا تختص باسم فون فعل، بل تدخل
نارة على الاسم، وتارة على الفعل.

والأصح مذهب الكوفيين، واحتاره الزمخشري وابن الأنباري وجماعة،
ولا سلم للبصريين أن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً أصلاً. والله أعلم.
الثالثة والأربعون: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أن (ما) الحجازية لا تعمل في الخبر العصب، وإنما
هو مصوب بحذف حرف الحذف؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان
مختصاً، و(ما) مشتركة فلم تعمل.

ودهب البصريون إلى أنها هي العاملة في الخبر النصب نفسها، وهو
مصوب بها؛ لأنها مشبهة بـ(ليس) فعملت عملها.
وهذا هو الصحيح.

الرابعة والأربعون :

قال الكوفيون: يجوز تقديم [معمول]^(١) خبر (ما) عليها، نحو طعمك
ما زيد أكلاً. قالوا: لأن (ما) بمنزلة (لا) و(لم) و(لي) في النفي، وهذه
أحرف يتقدم معمول ما بعدها عليها، فكذلك (ما).
ودهب البصريون إلى أنه لا يجوز، لأن معاها النفي، ويليهما الاسم

(١) في الأصل تعمل

١٥١ المسألة في حاشية الصان ٢٤٧/١

(٢) إمالة لا، مع السكت، والأصل

والفعل، وأنشئت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيه.
 قبله، فكذلك (ما)، وتشبيههم (ما) (لن) و(لم) و(لا) لا مسلم [س] (١)، لأن
 (ما) تدخل على الاسم والفعل، وهما لا تدخلان (٢) إلا على الأفعال، وأما
 (لا) فإنما حار معها وإن كان يلبها الاسم والفعل؛ لأنها حرف يعمل ما قبله
 فيما بعده، كقولك: حثت بلا شيء؛ ٨١ب/. فإذا جاز أن يعمل ما قبله
 فيما بعده، حاز العكس، فافترقا.

وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى حوازه من
 وجه، وفساده من وجه، فإن كانت (ما) رذاً للخبر، كانت بمنزلة (لم) و(لن)،
 ويجوز التقديم، وإن كانت جواباً لقسم كانت بمنزلة اللام في جواب القسم،
 فلا يجوز التقديم.

والأصح ما قدمناه.

الخامسة والأربعون :

قال الكوفيون: لا يجوز مثل: (ما طعامك أكل إلا زيد)، لأن الأصل
 مي (زيد) ألا يكون فاعلاً، وإنما الفاعل محذوف قبل (إلا)، والتقدير (ما
 أكل أحد طعامك إلا زيد).

وذهب المصريون إلى أنه يجوز، وتعميم ثعلب؛ لأن (زيداً) مرفوع
 بالفعل والفعل منصرف، فجاز تقديم معموله عليه كظنائه.

وهذا هو الأصح.

السادسة والأربعون :

ذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها لا يرتفع خبرها بهما، وإنما هو
 مرفوع على أصله / ٨٢؛ لأنها إنما نصبت المستند لشبهها بالفعل إجماعاً،

(١) زيادة انتفاعنا باليقين

(٢) يقصد بهما (لن) و(لم)، لأن (لا) غير منصرفة

بهي بهذا فرع على الفعل ؛ والفرع أضعف من الأصل غالباً فيبني أن لا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول ، وإلاً لاقى إلى النسوية ، وذلك لا يجوز ، فعلى هذا يجب أن يكون رفعها على الأصل .

وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر لأنها قوية بشابقتها المفعول لفظاً ومعنى في أنها على وزنه ، وأنها مبنية على الفتح كالماضي ، وأنها تدخل عليها نون الوقاية ، ولأن معنى (إن) و(أن) : (أخذت) ، و(كأن) : (شئت) ، و(لكن) : (استدركت) ، و(ليت) : (تمنيت) ، و(لعل) : (سرحيت) ؛ ولأنها تقتضي الاسم كالفعل .

وقول الكوفيين يبطل باسم الفاعل ، وبأنه لو بقي على رفع الأصل لم يبن له معنى ، لأنه قد زال عامله بدخول هذه الحروف ، فيؤدي إلى أن يكون مرفوعاً بغير عامل ، وذلك محال ، يبطل ما قالوه .

السابعة والأربعون : (٢٠)

٨٢/ب / ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موصع (إن) قل تمام الخبر ، فيقال : (إن زيدا وعمراً قاتمان) . بدليل قوله تعالى : ﴿إن الذين أسوأوا الذين هادوا والصابئون والنصارى﴾^(١) . ولأنه يجوز ذلك مع (لا) إجماعاً ، نحو : (لا رجل ولا امرأة أكرم منك) . فجاء مع (إن) ؛ لأن عملهما واحد واختلفوا بعد ذلك :

فذهب الكسائي إلى جوازه على كل حال سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أو لا يظهر .

وذهب العمراء إلى أنه يختص بما لا يظهر فيه إعراب مثل (إن وزيد)

(١) أوضح المسالك ١/ ٢٦٢

(٢) المائدة ٥

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ أَمْنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ﴾ في أحد الوجوه.

وقال الشاعر:

قَمَرُ يَكْ أَمْسَى بِالسَّيْئَةِ رَحْلَةً
فَأَنِّي وَفِيَّارٌ بِهَا لَعَرِبِي^(١)

وكذلك الحكم عندهم في بقية التوابع، أعني النعت والتوكيد وعطف
البيان والمدد.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز إلا / ١٨٣ / بعد تمام الخبر: ولا يجيرون
مع التقديم إلا النصب، لأن العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام؛
لأنه حمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل تمام الكلام ماسد. وإذا
حذفت خبر (زبد)، فلا " يتم إلا بخبر (عسرو)، فلم يخر العطف قبل تمامه،
لأنه الذي بينه، ولأنه إذا رفع المعطوف فكأنه عمل الابتداء، وأظهر عمله.
فيكون معطوفاً عامليين: (إن) والابتداء. وإنما جاز مع (لا) لأن (لا) مبنية مع
ما دخلت عليه، فكأنك لم تعمل عاملين في الخبر.

وفرق آخر بينهما، وهو أن (لا) لا تعمل في الخبر لضعفها، ورفع
(الصابثون) في الآية محمول على أحد أوجه: إما على التقديم والتأخير،
تقديره: (إن الذين آمنوا من آمن منهم بالله، والصابثون كذلك).

الوجه الثاني: أن يكون (من آمن منهم بالله) خبر (الصابثون) ويضم
للذين آمنوا) خبر، مثل الذي ظهر.

الوجه الثالث: أن يكون عطفاً على المصمر في (هادوا) / ١٨٣ /

(١) البيت لصاحبه الرَّمَحِي كَمَا فِي الإحْصَاءِ ٩١/١. وهو من شعراء بني هاشم.

(٢) في الأصل أَمَّا

و(هادوا) بمعنى (تابوا).

وهذا الوجه ضعيف لعدم التوكيد. وإن كان لازماً للكوفيين، لأن
المطلق على المضمر المرفوع عندهم جائز ليس بقيح. وإن لم يؤخذ.
قال ابن بابشاذ: فإن قلت: إن زيدا وعمرو قائم. كان حالاً لا
خلاف. وجوازه على أحد وجهين:

إما أن يكون خبر (زيد) قد حذف لدلالة خبر (عمرو)

وإما أن يكون خبر (عمرو) قد حذف لدلالة خبر (زيد) فيكون (قال)
على هذا خبراً عن (زيد) و(عمرو).

وهي الوجهين منداً لا معطوف على الموضع. وأما البت فإن الرواية به
بصب المعطوف. والله أعلم.

الثامنة والأربعون: ١٤١

ذهب الكوفيون إلى أن (إن) المكسورة المخففة لا تعمل النصب في الاسم،
لا لفظاً ولا تقديرًا مثل (إن زيد قائم) و(إن كل عسب لما عليها صافق) ١٤٠
و(إن كل لما جميع لدينا محضرون) ١٣٩ و(إن كل ذلك لما مشغ الحياة
الذنية) ١٣٨. أجمعت القراء السبعة / ١٨٩ / على رفع (كل) بهي، واحتمل في
ميم (لما)، حمزة وعاصم وابن عمر يشددونها. نحيد (إن) بأدب، و(لما)
بمعنى (إلا)، وبقيتهم يخففون الميم ١٤١، فتكون (إن) محققة من (إن)
الثقيلة، واللام للتوكيد، لأن (إن) المشددة إنما عملت لنسبها بالمعمل. وقد
زال بالتحفيف فلم تعمل

(١٤٠) م ٢٢ من الإصناف ١ / ٢٩٥

(١٤١) / الطارق ٣

(١٤٢) / بس ٣٩

(١٤٣) / الزحرف ٤٣

(١٤٤) السبعة في القراءات ٦٧٨

وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْ لِمَا جَمِعَ لَدَيْهَا مُحْصَرُونَ﴾^(١) والتقدير عنده (وَإِنْ كُنْ الْجَمِيعُ^(٢) لَدَيْهَا)، فـ(كُنْ) مبتدأ، و(الجميع) خبره^(٣). ويحوز أن يكون (جميع) بدلاً من (ما)^(٤) أو نعتاً^(٥). والتقدير: (وَإِنْ كُنْ لَخُلُقِ جَمِيعٍ)، وحسن ذلك؛ لِأَنَّهُ مَنْ يَعْقِلُ وَمَا لَا يَعْقِلُ يَحْضُرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. حكاه المهدوي في^(٦) ديوانه، ولأنَّ المشددة من عوامل الأسماء، والمخففة من عوامل الأفعال، فينبغي أَنْ لَا تَعْمَلُ.

وذهب البصريون إلى أَنَّهَا تَعْمَلُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُتُوبُهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾^(٧) بالتخفيف^(٨) ونصب (كلًا) في قراءة داود وابن كثير^(٩).

وصنع ابن^(١٠) ٨٤٤ب / الأنباري مذهب البصريين^(١١). والأصح عندي مذهب الكوفيين، وكلام الجماهير يُشعر بترجيحه. وقال ابن بابشاذ: هو مذهب أكثر النحويين.

وهذا في المكسورة، فإنما المفتوحة فلا يطل عملها مخففة لفظاً وتقديراً على الأشهر من مجموع كلامهم مثل: عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا قَاتِمٌ. فَإِنْ رَفَعْتَ (زَيْدًا) فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى إِضْمَارِ الشَّانِ وَالْقَصَّةِ، لَا عَلَى إِبْطَالِ الْعَمَلِ. وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْأَعَشَى: ^(١٢)

(١) في الأصل: (جميع) تحريك، والنصوب من محاذ القرآن ١٦٠/٢

(٢) السجل ١٦٠/٢

(٣) في الأصل: (جميع بدلاً من)

(٤) في الأصل: نعتاً، تصحيف

(٥) مطبوس في الأصل (ن)

(٦) ١١١ / هـ د ١١١

(٧) في الأصل: فتأنيف

(٨) السبعة في القراءات ٣٣٩

(٩) مكررة في الأصل

(١٠) الإنصاف ١٩٦/٦

(١١) ديوانه ٥٩ برواية: لَنْ لَيْسَ سَدَمٌ عَنْ دِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلِ. وهو من شواهد سيوه ٢٨٦/١٠

في بنية كُثُوفِ الهندِ أَنْ عَلمُوا
أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَسْمَلُ

وقوله :

كَأَنَّ نُدْيَهُ حُقَانٌ^(١)

وقوله :

كَأَنَّ ظِلَّهُ نَعْطِرٌ إِلَى وَارِدِ السَّلَمِ^(٢)

وإنما كَانَ كَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْمَفْتُوحَةُ تَطْلُبُ مَا بَعْدَهَا طَلِبُ / ١٨٥ /
الْعَامِلُ لِلْمَعْمُولِ فِي الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ، فَتَوَيْتُ وَعَمَلْتُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ
الْمَكْسُورَةُ؛ لِأَنَّ طَلِبَهَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ طَلِبُ الْعَامِلِ لِلْمَعْمُولِ.

قَالَ ابْنُ بَابِشَازٍ وَغَيْرُهُ: إِلَّا أَنَّ الْعَكْسُورَةَ إِذَا خُفَّتْ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ
دَحُولِ اللَّامِ فِي الْخَبَرِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ النَّافَةِ

قُلْتُ: وَقَدْ رَدَّ ابْنُ هِشَامٍ الْمَصْرُفِيَّ عَلَى مَنْ قَالَ بِلِزُومِ اللَّامِ فِي الْخَبَرِ
مَعَ التَّحْفِيفِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّحْقِيقُ فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ (إِنْ) إِذَا خُفَّتْ، فَإِنْ
أَعْمَلْتَ (إِنْ) جَارَ إِثْبَاتِ السَّلَامِ فِي الْخَبَرِ، وَحُذِفَتْ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ وَجِبَ
الْمَحِيءُ بِاللَّامِ، وَيُسَمَّى الزَّمْخَشَرِيُّ هَذِهِ اللَّامَ الْفَارِقَةَ. وَإِنَّمَا الْمَفْتُوحَةُ دَلَالَةُ

١٤٢٠، ٤٨٠، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ الشَّافِيَّةَ ٤٩٧/١، وَالْإِنْصَافَ ١٩٩/١
(١) صَدْرُهُ مِنْ مَسْبُوحِهِ ٢٨٩/١: (وَصَدْرُهُ مَشْرُوقُ الْخَبَرِ) وَالْإِنْصَافَ ١٩٧/١، وَنَافَةُ الْإِهْرَامِ ٦٠
مِنْ عَرَبٍ.

(٢) مَحْرَبَتُ مَنَازِلِهِ، صَدْرُهُ، وَيَوْمًا ثَلَاثِينَ مَوْجِدًا مَشْمُومًا فِي مَسْبُوحِهِ ٢٩١/١، ١٨١
وَالْأَعْلَمُ لِيَاغَتِ بْنِ صَرِيمٍ الْبُشْكُرِيِّ، وَفِي الْإِنْصَافِ ٢٠٢/٢ لِيُؤَيِّدَ بِنِ أَرْقَمِهِ، وَفِي التَّصْرِيفِ
٢٣٤/١ مِنَ السِّيَرَاتِ أَنَّهُ أَرْقَمُ بْنُ عَلِيٍّ.

بحساج معنا^(١) إلى لام ١ لأنها تعب الاسم مُحففة على الأصح، وهه وقع
اس بادشاد

وقال الزمخشري المكسورة أكثر إعمالاً من المفتوحة محففتين

وقال اس السراج في الأصول^(٢) اعلم أنَّ (إِنَّ) و(أَنَّ) قد تحففاً، وإنَّ
حُفَّتْما فذلك أنَّ / ٢٨٥ / تعملهما، ولك أن تهملهما، فمن لم يعملهما قال
لأنَّ الشبه بالفعل قد زال. ومن اعمل قال إنَّهما بمنزلة الفعل إذا حُفَّتْ.
مثل: (لم يك زيد منطلقاً). فإنه يعمل عمله، وفيه النون، والقياس الرفع
واظه اعلم

التاسعة والأربعون: (٥٠)

قال الكوفيون: يحور دخول اللام في حبر (لكن) مثل (إِنَّ)، كقوله:
ولكنني من حُبا لعميد^(٣)

ولأنَّ أصلها (إِنَّ) دخلت عليها الكاف واللام فعبارتا بحرف واحد.

ودهب البصريون إلى أنَّ ذلك لا يجوز

وهو الصحيح؛ لأنَّ أصلها لام الابتداء فلا تدخل على ما الابتداء؛ لأنَّه
لا يخلو إتما أنَّ تكون هذه اللام لام التأكيد أو القسم، على اختلاف
المذهبيين، وعليهما لا يستقيم دخول اللام في حبر لكن^(٤)، وذلك؛ لأنها إنَّ

(١) (مع) مطبوعة في الأصل

(٢) الأصول ٢٨٤/١

(٣) م ٢٥ من الإنصاف ٢٠٨/١

(٤) وصدره كما رواه اس خليل في شرحه على الألفية ١٣٤/١: بنوموسي في حث ليلي عزائيل
ولم يرد سائر النحاة إلا عمده إشرح الكفاية الشافية ٤٩٢/١، ورواية الإنصاف ٢٠٩/١
(لكني).

(٥) (حبر لكن) مطبوس في الأصل سوى (حـ)

ذهب الكوفيون إلى أن (إلا) في الاستثناء^(١) هي العاملة في المستثنى بنفسها، لأنها مركبة من (إن) و(لا) فحُفقت (إن)^(٢) وأدغمت في السلام. فنصبوا بها في المرجب اعتباراً (سإن)، وأتبعوا في غيره اعتباراً (سلا). وهذا قول الفراء ومن يابعه^(٣) منهم.

وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلا) مطلقاً. وإليه ذهب الزحاج والمبرد من البصريين.

وحُكي عن الكسائي أنه قال: إنما نُصب المستثنى في (قام القوم إلا زيداً) لأن المعنى: (قام القوم إلا أن زيداً لم يَقم). وحُكي عنه أيضاً أنه قال: نُصب نسيها بالمفعول.

وحُكي عن أبي العباس أنه قال: العامل معنى (إلا)، ومعناها (أستثني).

وذهب البصريون إلى أن العامل فعل يتوسط / ١٨٧ / (إلا) كالفعل يتمدّى بحرف جرّ، وكما قبل في المنصوب بعد واو (مع).

الثانية والخمسون:

ذهب الكوفيون^(٤) إلى أن (إلا) تكون بمعنى الواو، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(٥) أي: (ولا الذين ظلموا) أي: (لا يكون لهم حجة).

(١) في الأصل بالاستثنا.

(٢) لعل الصواب: حُفقت (النون).

(٣) لعل الصواب: تابعه.

(٤) (أستثني) و (مطموس في الأصل سوى) (است).

(٥) تفسير الطبري ٣ / ٣٤.

(٦) ١٥٠ / القرطبي ٤ / ٤٦ / المعكوت.

ودهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو لأنها للاستثناء،
والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع
يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول، فامتنع أن يكون أحدهما بمعنى الآخر،
وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ استثناء منقطع، والمعنى: (لَكِنَّ الَّذِينَ
ظَلَمُوا) (إِلَّا) بمعنى (لَكِنَّ) كما تقدم، والاستثناء المنقطع كثير في القرآن
وكلام العرب.

الثالثة والخمسون: (٥٠)

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام،
مثال: (إِلَّا طَعَامُكَ مَا أَكَلْتُ زَيْدًا). نص عليه الكسائي / ٨٧ ب / وإليه ذهب
الرخاج في بعض المواضع مستدلين بقول الشاعر:

حَلَا أَنَّ الْبَيْتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا
خَسَنِينَ بِهِ فَهَنَ إِلَيْهِ شُرُوسُ^(١)

وقال غيره :

وَبِلْدَةِ لَبِي بِهَا طُورِي

وَلَا، خَلَا الْحَيَّ، بِهَا إِنْسِي^(٢)

وقال البصريون : لا يجوز ذلك ، لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدهما
في فلها، وذلك لا يجوز؛ لأنها حرف نفي، ويليه الاسم والفعل كحرف

١٠٥٠ من الإصحاف ١/ ٢٧٣.

(١) بيت لامي ريد الطائي، كما سباني (شعره ٩٦). (حسن)

(٢) شطط، المتخاضع في ديوانه ٣١٩، ورواية الأزل

أخلفه لس بها طوري

رواية الأول في المسند وطوري من رواية الأوكلاف

وأخلفه طلبة باسمه وطوري (أخ).

الاستفهام والبيان ليس لهم بهما دليل، لأنَّ قلَّ الأول، وهو بيت أبي زيد
الطائي، في الأمد:

إنِّي كُنْتُ عَرُوتًا وَأَعْنْتُ مَسْهُمًا
قَرِيبًا مَا يُخْشَى لَهُ حَسْبُ^(١)
خِلا أن العتق البيت

ومعنى البيت الثاني = (وليس طوري إلا إنسي) محذوف وأضمر واستشعر
مه، وما أظهر تفسيرا لما أضمر

/١٨٨/ وقيل: تنديره: (ولا بها إسي حلا الجن)^(٢) (بها) مقدرة بعد
(لا)، حكاه ابن الأنباري^(٣) وغيره.

الرابعة والخمسون

ذهب البصريون إلى أن حرف النسب، وهي الياء المنسّطة، حرف لا
موضع له من الإعراب

هذا هو المشهور عند الجمهور

وقال بعض الكوفيين: هي اسم، ويحتجّون بقول العرب: رأيتُ
النَّبيَّ تيمَ عديّ، فالراء: فخر (تيم) التام على البدل من الياء في
(النبي)، فهذا دليل على أنها اسم؛ لأنّه لا يُبدلُ الاسمُ إلا من الاسم.

وهذا الذي قالوه ليس صحيح، بل هو غلطٌ محض، ولكنه ما ذكر
(النبي) دلّ ذكره إياه على صاحب أو نحوه، فأصممه للدلالة عليه، فكأنّه
قال: رأيتُ النبيَّ صاحبَ تيمَ عديّ، أو دي تيمَ عديّ، وجعله، وإن كان

(١) شعر أبي زيد ٩٥

(٢) في الأصل: (ولا بها إسي حلا الجن)، وضححه مستأثرا بمطابق ١٧٧

(٣) الإعراب ١٧٧

محدوداً من اللفظ، بمنزلة الميثاق فيه. كما أنّ الها في قوله تعالى: ﴿أَمْ هَدَى﴾^(١) وفي قول الشاعر:

أَكَلُ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا
وَنَارُ قَسْوَقُ فِي اللَّيْلِ نَارًا^(٢)
بذلك. والله أعلم.

الخامسة والخمسون:

مذهب الكوفيين أنّ نون التوكيد الحظيفة تكتب بالون إنباعاً للفظ. إذ
الحظ صورة اللفظ.

وأما البصريون فإنهم يكتبونه بالالف لأن الوقف عليه بالالف. إلا نرى
أنك لو وقفت عليها، فَقُلْتُ: (يا هذا أفعلاً). في (افعلْ يا هذا). لم تقف إلا
بالالف، كما تفعل ذلك في التوئين: لأنها نظيره. وكذلك قول الله عز وجل:
﴿لَفُتًاً بِالنَّاصِيَةِ﴾. وقوله: ﴿وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ﴾. الوقف عليه بالالف.
لا خلاف فيه بين القراء والعلماء. والله أعلم.

السادسة والخمسون:

ذهب الكوفيون إلى أنّ (حاشا) فعل ماضٍ لتصرّفها، والتعلّق بها^(٣).
وذلك من خواصّ الأفعال. قال الشاعر:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي الْحَاشِ بِمُشَبِّهَةٍ
وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَتِوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(٤)

(١) ٢٥ / الحاشية ٢٥

(٢) البيت لامي دواد الإيادي (شعره) ، وهو من شواهد سبويه ٣٣ / ١ ، والإيضاح ١٧٢ / ٢

(٣) ٣٧ - من الإيضاح ٢٧٨ / ١

(٤) مضمومة في الأصل.

(٥) البيت للسامية اللدنهاني من مفعولك في تبيانها ٦٣ ، والمصنف ٣٩١ / ١ ، والإيضاح ٢٤٩ / ١.

/١٨٩/ وقوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ فيه حذف الياء، وحرف العطف يملق به
وهذه من خواص العمل

ودهب بعضهم إلى أن (حاشا) "مُسْتَعْمَلُ استعمال الأدوات". وقال
المُرد: (حاشا) تكون فعلاً، وتكون حرفاً.

ومذهب البصريين، وهو الصحيح، أنها حرف جر^(١)، وليست فعلاً
أصلاً^(٢)، لأنه لا يجوز دخول (ما) عليها كائر أفعال الاستثناء من نحو: (ما
خلا زبدًا) و(ما عدا غمرًا)، ولو كانت فعلاً لقبل فيها: (ما حاشا زبدًا)، وفي
عدم ذلك، (أنه لم يَقم دليل على فعليتها)^(٣)، ولأنهم قالوا: (حاشائي)، فلو
كان فعلاً لقبل: (حاشائي) بنون الوقاية، قال الشاعر:

في فتية^(٤) جعلوا الصليب إمامهم
حاشائي، إني مُسلمٌ معدود^(٥)

وقال آخر في جر الاسم الظاهر بها:

حاشا أبي فؤاد إن به
غنا عن السلحفاة والنُثم^(٦)

(١) وروى الصغار في صرح الكتاب (حشا) أيضاً (المساعد ٥٨٦/١).

(٢) الكتاب ٣٧٧/١.

(٣) وقد أحاز الأحمش والحزمي والمازني والمبرد والرحاجي الصب عند (حاشا) وشكوا بالقل
الصحيح من العرب. (المساعد ٥٨٥/١).

(٤) في الأصل: (وأنه لم يعم دليل على عدم فعليتها).

(٥) في الأصل: (معه)، تصحيف.

(٦) البيت للأقشر، كما في اللسان (حشا): (إلههم) موضع (إمامهم).

(٧) البيت للجُميح الأسدي مفيد بن صرار من مفعليته (شرح التبريزي ١٥٠٨/٣): عمرو بن
عبد الله إن به. وهو كسرة من عمرو كما في اللسان (حشا)، والإنصاف ٢٨٠/١: (عل) موضع
(ع). وورد في اللسان (حشا) في موضع آخر برواية (أبي مروان) غير معرو.

وقول الكوفيين إنه يُعْلَق به، يلحقه الحذف ليس فيه / ٨٩ ب / دليل لهم. وأما قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾، فإن السلام صلة لا تتعلق بشيء، ولها نظائر.

وأما الحذف فإنه قد يدخل الحروف مثل: (إِنَّ) و(أَنَّ) المشدتين، فإنهما قد تحفّقان وتعملان، كما مضى. على أنه قد قيل: إن أصل (حاشا) (حاش)، وقيل: بل لغة من جملة أربع لغات؛ لأنه يقال: حاشاك، وحاشا لك، وحاش لك، وحشالك.

وقولهم: إنها تتصرف مستدلين بقوله:

وما أحاسي من الأقوام من أحب^(١)

ليس بصحيح؛ فإن (أحاسي) مأخوذ من لفظ (حاشا)، وليس منصرفاً كما يقال: (هلم) في (هلم) و(لبي) و(ليك)، وكما يقال: (بئس) و(حفل) و(فعل) و(سئس) و(كسر)^(٢) و(حوّل) و(جئس) و(صلى وسلم) في (سهم الله) و(الحمد لله) و(لا إله إلا الله) و(سبحان الله) و(الله أكبر) و(لا حول ولا قوة إلا بالله) و(حسنا الله) و(صلى الله على محمد وسلم).

صلى الله^(٣) على محمد وسلم

/ ٩٠ / آخر كتاب اختلاف النُصرة في اختلاف نُحلة الكوفة والنُصرة
والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
تسليماً

(١) رواه في ٨٩ ب ولا أحاسي من رواية الديلمي على اختلاف النُصرة

(٢) أصل الله مطبوعة في الأصل

مرغ من صاحبه بحر ، هاز الاربعاء . الثالث والعشرين من شهر صفر ثامن
شهور سنة ثمانين^(١) من الهجرة الطاهرة . على صاحبها افضل العباد
والسليم

(١) في الاصل : ثمان .

فهارس الكتاب

- ١ - فهرس الأعلام.
- ٢ - فهرس الشواهد الشعرية.
- ٣ - فهرس انصاف البيوت.
- ٤ - فهرس الآيات القرآنية.
- ٥ - فهرس المواضع.

فهرس الأعلام

- ١ -

برقية النعمي ٦٢

أر من كتب ١٢٥ .

أحد من عبد اللطيف الشرحي ٨ - ٩ - ١٠ .

أحد من عثمان بن يحيى ١١

أحد صحي فوات ٥ - ٦ - ٨ .

أحسن ٣٦ - ٤٣ - ٥٠ - ٥٦ - ٥٩ - ٦٢ - ٧١ - ٧٣ - ٧٤ - ٨٢ - ٨٥ - ٨٧ - ٩٧ - ٩٨ .

١٠١ - ١٢٤ - ١٣٤ - ١٣٨ - ١٤٣ - ١٤٨ - ١٦٣ - ١٧٨ .

أدهري ٩٣

ساجل من العباس (الأشرف) ٦ - ٩ - ١١

أصهار ٦٢

أصمى ٧٠ - ١٦١

أصح ٧٧ - ١٢٥

أصغر ٣٧ - ٣٨ - ٦٢ - ١٢٥

أصلى ٣٩ - ٤٠ - ٤٢ - ٧٠ - ٨٢ - ٨٦ - ١٧٠

أصم الشمرى ٢٩

أصم لأصلى ١٢ - ١٧٨

أص ٩٣

أصلى ١٦

أصم من ٤١

أصم من ١٢٥

أصم ٨ - ١٢ - ٦٦ - ٧٩ - ٨٨ - ١٥٧ - ١٥٩ - ١٧١

- ث -

تعلب: ٨ - ٣٤ - ٣٥ - ٨٨ - ٩٩ - ١١٥ - ١٦٦

- ج -

الحرمي: ٢٩ - ٣٩ - ٨٨ - ١٧٨.

أخرجاني: ١٠١.

حرير: ٥٨ - ٧٨.

الحزول: ٧٦ - ٧٧.

الخميج الأسدي: ١٧٨.

حبل: ١٢٦.

- ح -

الحريري: ٨ - ٥٦ - ٩٠ - ٩١.

حسان من ثابت: ١١٥.

الحسن البصري: ١١٦ - ١٢٥.

الحسن بن أبي عبد: ٨ - ١١ - ٨٤.

حصن: ٣٧.

الحلبي: ٦٢.

مرة ١١: ٣٧ - ٦٢ - ١٦٩.

مرة الزينات: ٦٢.

حيد الأعرج: ١١٦.

حيد الأرفط: ١١٩.

- خ -

تعييب من الزبير: ١١٩.

خلف الأهر: ٣٤.

الخليل: ٨ - ٢٩ - ٨٩ - ١٠٥.

- ٥٣ -

دوننا بنت عمبة : ٥٣

- ٥٤ -

دو الرمة : ٥٧ - ١١٨

- ٥٥ -

رؤفة بن المعالج : ٥٨ - ٩٣ - ٩٤ - ١٥٢ .

الراعي السيري : ٧٨

الرمالي : ١٦٣

- ٥٦ -

الربيعي : ٧

الرجاج : ٢٩ - ٣٦ - ٦٥ - ٨٧ - ١٧٥ - ١٧٨

الرجاجي : ٣٤ - ٥٠

الزعروري : ٨ - ٥٩ - ٦١ - ٦٤ - ٩٠ - ٩١ - ١٠٠ - ١٥١ - ١٥٨ - ١٧١ - ١٧٢

زهير بن أبي سلمى : ٤٢ - ٤٨ - ١٤٢

- ٥٧ -

الخنزاري : ٨ - ٩

سلمة : ١١٥

السراي : ١٢٧ - ١٩٨

السيوطي : ٨ - ٣٨

السهلي : ١٣٥ - ١٤٣

سيويه : ٨ - ٧٤ - ٢٩ - ٣١ - ٣٩ - ٥٠ - ٦٩ - ٨١ - ٨٧ - ٨٩ - ١٠٤ - ١٠٧ - ١١٤ -

١٢٣ - ١٣١ - ١٥٠

- ٥٨ -

الشامي : ٢٤

شهد علي : ٦

شبة : ٧٧

- من -

العقار. ١٧٨.

- ض -

صلىء البرجمي: ١٦٨.

صياة اللبن من البلج: ٣١.

- ط -

طري: ٧٢

طرفة من العيد: ١٢٩.

الطرماح. ٥٢

طبعة من مصرف: ٦٢.

طفيل القنوي: ٩٣ - ١٦٤

- ع -

عائكة بنت زيد: ١٦٣.

عاصم. ١٠١ - ١٦٩

عاصم الجحدري: ١٢٥.

عبد الرحمن العثيمين: ١٠

عبد اللطيف الشرجي: ٦.

عبد الله بن الربيع: ١١٩.

عبد الله بن كريب: ٤١

عبد الله بن مسلم بن جليل: ٦١.

عبد الله بن قيس الرقيات: ٣٠.

عبد الله بن مسعود: ١٥٠.

عبد الوارث: ٦٢.

عثمان بن عفان. ١٢٥.

عشدة من أبي القاسم: ١١

عمر بن أبي ربيعة. ٦٣.

المرحلي . ١١٩

علي بن شداد . ١١

علي بن عثمان النطيط . ١١

علي بن يحيى الرضائي . ٣١

المكبري . ١٢

عائشة بن فهد . ١٢٥

عمرة الحظمية . ٥٣

عمرو بن فاذل . ١٢٥

عمرو بن أحمد الباهلي . ٤٤

عمرو بن فميثة . ٥٣

العبي . ٤١

- ف -

الفارسي . ٥٩ - ١٦٠

البصرياء : ٨ - ٣٦ - ٤٣ - ٤٤ - ٦٤ - ٦٥ - ٧٥ - ٧٦ - ٩٠ - ١١٥ - ١٢٢ - ١٢٤ - ١٣٠ -

١٥٩ - ١٤٦

الغريزي . ٣٣ - ٤٢ - ٥٥ - ٧٨ - ١١٤ - ١٣٣

الفيروز آبادي . ٦ - ٧ - ٨٩

- ق -

قناقل : ٦٢ - ١٢٥

القطامي . ٤٢ - ٦٢ - ٦٣

- ك -

كاهل النظمي : ١٦٩

كتير عزبة : ١١٤

كعب بن وهير . ١٣٤

الكسائي : ٣١ - ٣٣ - ٣٧ - ٣٩ - ٤٣ - ٤٨ - ٥٢ - ٥٤ - ٥٩ - ٦٦ - ٧٦ - ١٠١ - ١٠٤ -

١١٦ - ١١٩ - ١٢٢ - ١٣٠ - ١٣٥ - ١٥٤ - ١٧٢

المأزني: ٢٩ - ٣٩ - ١٧٨.

المبرد: ٨ - ٣٩ - ٥٠ - ٥٦ - ٥٨ - ٨٤ - ٩٨ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٤٥ - ١٥٠ - ١٥٢ - ١٧٤ - ١٧٨.

مجنون ليل: ٧٧.

محمد بن أبي بكر الرومي: ١١.

محمد بن عبد الرحمن السراج: ١١.

محمد خبير الحلواني: ٥١.

محمد بن سيرين: ١٢٥.

محمد بن يزيد: ٨٩ - ١٠٣.

الموارين سلامة العجلي: ٤٥.

مصعب بن الزبير: ١١٩.

الملك الأشرف: ٢٤.

المهدوي: ٨٧.

- ن -

النحاس: ٨٧ - ٨٩ - ٩١ - ٩٧.

الناقة الديلمي: ١٣٥ - ١٤٤ - ١٧٧.

نافع: ١٠٦ - ١٧٠.

نفع بن طارق.

- ه -

هشام: ٩٨ - ٩٩.

هشام بن معاوية: ٣٤.

هلال بن ياف: ١٢٥.

هلموت بوبزون: ٥.

هلال بن صريم الشكري: ٣٥.

يزيد بن القعقاع: ١٢٥.

يعقوب الحصري: ١١٦ - ١٢٥.

يونس: ٥٠ - ٦٢.

يونس بن حبيب: ٥٠ - ١٣١.

فهرس الشواهد الشعرية

- ب -

- وكمئناً مدماة كان ثوبها ١٢٤ جرى مرقها واستعمرت ثوب مذهب
لكسه شاقه أن قال ذا رجب ٦١ يا ليت عدة حول كلها رجب
إذا بلغ المعنى سبعين عاماً ١٠٥ فلباه ولاباي الشواهد
ولسو ردت قميرة حسرو كلب ٧٨ لسبب بذلك الجرو الكلابا
وإن امرؤ من عصاة عذافية ١٣٩ أبت للأعادي أن تدبغ ونابها
تورث من أزمان يوم حليلة ١٤٢ إلى اليوم قد جرين كل التحارب
فمن يك أمى بالمديفة رحله ١٦٨ فإن ربهما لسفريب
أنحمر ليل بالفراق حبيبها ٣٩ وما كان نفأ بالفراق تطيب
كلامها حين جد الجري بينهما ٥٥ قد أقلعا وكلا أنفسيهما داه

- ت -

- رحم الله أعظماً دفنوا ٣٠ بسجستان طلحة الفلحان
غير ينو فلاتك ملغياً ٧٩ مقالة لهي إذا الطير مرت
كلف من عنائه وشقوته ٤٣ بت ثمانى عشرة من حخته

- ج -

- كان أصوات من إغافل بها ٥٣ أواخر المس أصوات الفراريج

- خ -

- إذا الرجال شربوا واشتد أكلهم ١٢١ قامت أبعضهم سرباك طباخ

- ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه
بنونا بنو أبناينا ، وبناينا
فما كعب بن مامة وابن سعدى
ثلاث كلهم قتلتم عمداً
سبحانه ثم سبحاناً يعوذ به
قلبي من نهر الحبس بين قلبي
قنا فلهما هداجون حول بيوتهم
جاءت كبير كما أخفرتها
فزججتها بمزجة
في كلنا رجلها سلامى واحدة كلناهما مقرونة بزنائدة
ولا أحاشي من الأقوام من أحد ١٧٧
بنوهم أباء الرجال الأسماء ٣٣
ما جود منك يا عمر الخوادم ٥٨
فاخرى الله راسعة تبعود ٦١
وقبلنا سبع الحودي والجند ١٠٥
ليس الإمام بالثحيح الملهد ١١٩
كما كان إياهم عطية عواد ١٣٣
والقوم صيد كأنهم رمدا ١٥٢
زوج الفلوس أبي مزادة ٥٢
واحدة كلناهما مقرونة بزنائدة ٥٥

- ٢ -

- ليس الدبار بقننة الحجر
يا ما أميلع غرلاً نياً شذنا لنا
ألا يا أسلمي بما دار في عيني الليل
خذوا حفظكم يا آل عكرم واحفظوا
إني وكل شاعر من الشر
عهدي بها في الحي قد سركت
في فتية جعلوا الصليب إمامهم
أكل امرئ تحسبي امرأ
وكم دونه
فيا العيلامان اللذان مرا
ثم عر ما نتمر وقد شمت
- أقويين من حجج ومردهم ١٤٢
من هازلين الكن العسال والسم ١١٩
ولا زال مهلاً بحر عاتك القطر ١١٨
أوامركم والرحم بالعجب تذكر ٤٨
شيطانه أنسى وشيطان ذكر ٩٤
بيضاء مثل المهرة الضامر ٧٠
حاشائي إلى مسلم معدور ١٧٨
وماراً نرفد في الليل نارا ١٧٧
من الأرض معدوداً عارها ٤٢
إياكها أن نملئني شرا ٤٦
علائل عبد الفيس منها صدورها ٥٢

- ٣ -

- إلى أن عرسوا وأغيب منهم
حلا أن المنياق من المنيا
قريباً ما يحس له حبس ١٧٦
حس به بهس إليه شوس ١٧٥

- كم من بني سعد بن بكر سيد
صدم الدميعة ماجد الفراع ٤١
لقد عرلني أم عمر ولم أكر
مفاتها ما كنت جيا لاسمها ١٣٩
كم بجود مفير نال العلي
وكريم بحله قد رسمه ٤١

- لحقوفة أن تنجي دعاء
وإن تعلمني أن المعان مرفق ٣٢
أردت لكبا أن تطير بقمرتي
وتتركها شني بيده سلق ١٥١
عذس ما لعباد عليك إمارة
أمت وهذا تحملي طليق ٨١

- يا أيها المائح دلوي دونكا
إني رأيت الناس بحمدوكا ٣٥

- في فنية كبروف الهدان علموا
أن هالك كل من نجى وشعل ١٧١
ولما أجزنا ساحة الهني واتحي
بنا بطن حقف دي وكاد عتقل ١٤٢
يا غراب البين انعمت فقل
إنما ينطق شيئا قد فعل ١٣٦
جاء الكلاب العاويات وقد فعل
وأقعد في أضيائه بالأصائل ١٣٥
إن لا أكاد على الاقتار احتصل
ريب الزمان ودعر مفيد خيل ٦٨
إما شاطن عصاء عكاه
ثم يلقي في البحر والاكال ٤٢
فلو أن ما أسمى لأدق معيشة
كفاني ولم أطلب قليلاً من المال ٨٢
قلت إذا أنبلت وزهر تهادي
كنعاج الملا تعمقن رملا ٨٦
كما كتب الكتاب يكف يوماً
بيودي بقارب أو يزبل ٩٣
فرد على الفؤاد موى عميد
وسونل لو بين لنا الزلا ١١٣
رسم دار وقمت في طله
كنت أفضي العمر من جلله ١٤٦

- إذا هملت عيني بها قال صاحبي
تزودت من ليلي بتكليم ساعة
حاشا أبي توربان إن به
ألا إن أسماء النسيبين عنمة
قضى كل ذي حق فوق غريمه
ولكن نصفاً لوسيت وسيني
وما عليك أن تقول كلياً
فأصبحت بعد خط بهجتها
لما أت ما تيد ما استعبرت
هما أخوا في الحرب من لا أحاله
الست بعم الجناز يؤلف بيته
أدوا التي نقصت سبعين من مئة
إن الذين قتلتم ليس يسهدهم
لا تنه عن خلق وتأتي مثله
- لمثلك هذا لوعة وغرام ٥٧
لما زاد إلا معط ما ي كلامها ٧٧
فنيماً عن الملحاة والشنم ١٧٨
عليهم صلاة الله ما دامت الدنيا ٩٥
وعزة تطول معي غريمها ١١٤
بنوعه شمس من متاف وهاشم ١١٤
سيحت أو هلت يا اللهم ما ٤٧
كأن قمرأ رسومها قلما ٥٧
له در اليوم من لامها ٥٣
إذا حيا يوماً منوة فدعاهما ٥٣
أحيا قلة أو معدم المال مصرما ١١٥
ثم ابعتوا حكماً بالعدل حكاهما ١٦٢
لا تمسوا إليهم عن ليلكم ساما ١٦٢
عار عليك إذا لمعلت عظيم ٣٦

- ن -

- يظعن بحوزي الرابع لم ترع
تذكر ما تذكر من ملهم
نومي دري المحدث بأسوها وقد علمت
وفي اتحاديد الشباط المثنى
أقاطر قنوع ملهم أم نورا ظعنا
إني إذا ما شاعر مجاني
اعنلا الخوض وقال قطي
نفقاً موفه القلع السواري
ولا يطق المكره من كان منهم
- بواديه من فرع الغني الكائن ٥٢
عل حين التواصل غير دان ٧٢
بكنه ذلك عدنان وقحطان ٧٦
ناب لسغي الكلب المنبطن ٩٣
إن تطموا معجب عيش من طعنا ٧٩
زوحن شياطة شيطان ٩٤
مهلاً رويداً قد ملات سطني ١١٩
وحن الحارث به جوسا ٤٤
إذا جلسوا ما ولا من سوائها ٤١

- ه -

مبارك هو ومن سماه
عل اسمك اللهم يا الله ٤٦

فهرس أنصاف الأبيات

- ب -

- إلي وحيدت ملاك الشيعة الأدبا . . . ١٣٤
فها بك والأيام من عجب . . . ٦٣
عدة حولي كله رجب . . . ٦٢
وشيطان إدا بدعوهم ويثوب . . . ٩٣

- د -

- وما أحائي من الأقوام من أحد . . . ١٧٩
لا وال ولا واس ولا واح أبو هند . . . ١٦٢
ولكنني من حنها لعميد . . . ١٧٢

- ر -

- وبلدة ليس بها طوري . . . ١٧٥

- ع -

- قد صرت الكرة يوماً أجمعاً . . . ٦١
وما الفيني حلمي مضاعفاً . . . ٥٦

- ق -

- قرع القواخير أفواه الأباريق . . . ٧٣

- ك -

- وما فصلت من أهلها لسوانكا . . . ٤٠

- ل -

- وما إنحال لدينا ملك تنويل . . . ١٣٤

- م -

- لا تظلموا الناس كما لا تظلموا . . . ١٥٢
كان ضبية يعطو إلى وارق السلم . . . ١٧١
شلت بميتك إن قتلت لسلمها . . . ١٦٣
خليلي ما وأب معهدي أنتما . . . ٧٩

- ن -

- كان ندييه حقان . . . ١٧١

فهرس شواهد الآيات الكريمة

- أ -

٨٣	ألم الله لا إله إلا هو
١٧٧	أهدا الذي بعث الله رسولا
٣٤	فأوحى في نفسه خيفة موسى
٣٨ - ٣٧	أما الذين سعدوا فقمي الجنة حالدين
٦٢	والأرحام
٨٠	إحدى ابني هاتين
٨٠	أرنا اللذين
٩٨	وأسروا التجوى الذين ظلموا
١٠٠	وإذا نادى ربه بداء حبياً
١١٤	أتوبي أفرغ عليه قطرا
١١٦	ألا يا اسجدوا لله
١٢٣	ألا يوم بأنهم ليس معصوماً
١٤٢	إذا نودي للصلاة
١٤٨	إذا السماء انشقت
١٥٠	وإذا أنزلنا مبثاقاً مني إسرائيل
١٤٨	فأرسلنا إلى مئة ألف
١٥٤	وإن كنتم في ريب
١٥٧	فإن الجنة هي المأوى
١٦٧ - ١٦٧	إن الذين آمنوا والذين هادوا
١٦٩	إن كل نفس لما عليها حافظ

١٦٩	وإن كل ما جمع لذهب
١٦٩	وإن كل ذلك لما منع
١٧٠	وإن كلاً لما لم يجمعهم ربك
١٧٠	وانفقوا يوماً لا تحرقوا نفس من نفس
١٦١	وامسحوا برؤوسكم
١٦٢	فما ربي من البئر أحد
١٦٢	فما تدعس بك

- ث -

٩٥	فذلك يومهم حالية
١٥٥ - ١٥٦	لتدخلن المسجد الحرام
١٣٨	تماماً على الذي أحسن

- ث -

٩٧	ثم لئن من كل شجرة أيم أشد
٩٩	ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه

- ج -

١٢٤	أو جاوزكم حصرت صدورهم
-----	-----------------------

- ح -

١٢٨	حتى إذا جاوزها وفتحت أبوابها
٥٤	حب الحصيد

- خ -

٣٦	خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً
----	-------------------------------

- د -

٥٤	دور الآخرة
----	------------

- ذ -

٦٣	ذو مرة فاستوى
١٢٥	فبذلك فلتفرحوا

- ط -

١٠١	طعام مساكين
-----	-------------------

- ظ -

١٠٦	والظالمين اعد لهم عذاباً أليماً
-----	---------------------------------------

- ع -

١٦١	عيناً يشرب بها عباد الله
-----	--------------------------------

- غ -

١٥٩	غير المغضوب عليهم
-----	-------------------------

- ق -

٥٤	قتل اولادهم شركائهم
٦١	وقال لهم في انفسهم قولاً بليغاً

- ك -

٣٥	كتاب الله عليكم
٥٢	وكذلك زين لكثير من المشركين
٥٥	كلنا الخسرين انت اكلها
١٤٢ - ١٤١	فكيف اذا جمعناهم ليوم
٩٨	وكلهم باسط ذراعيه
١٠١	كفارة طعام مساكين

- ل -

١٧٧	لنفعاً بالناصية
-----	-----------------------

وليكبر من الصاعرين
لئلا يكون للناس عليكم حجة

- ٣ -

٧٩	واللائكة بعد ذلك طهروا
٨٦	ومن الناس والدواب والأنعام
١٠٩	من ماء صديد
١٠٦	من طوز صباء
١٤٣	من قبل ومن بعد
١٣	والمسجد الحرام
٦٨	وما نلتك يمينك يا موسى
٨١	ما فعلوه إلا قليل
٩٢	وما أنتم من رءا ليربو
١٣٨	ومتهم من إن نأمة بدينا
١٤٢	لمحمد أسس على النوى
١٥٨	وما يدريك لعله يزكى

- ٥ -

١٠٠	ونلتى من ربه
٩٩	ونلتى من ربه

- هـ -

٣٩	وهم من فرغ يومئذ أمروا
٥٧	ما أنتم هؤلاء
٧٢	هذا يوم ينفع الصادقين
٩٤	هذا صراط ربك مستقيماً
٩٤	وهذا بعلي شيعاً
٩٩	علي هذا إلا عثر
١١٤	هاؤم اقرأ كتابه

ولا يلتفت أحد منكم إلا أمرانك	٧١
ولا تتبعان	١٣٢ - ١٣١
ولا تطع منهم أثماً	١٢٩
لا تلوي لعل الله يجلت	١٥٨

يوم يرونها تذهل كل مرضعة	٨٠
ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون	٧٨ - ٧٧
ويخرج له يوم القيامة كتاباً	٧٨ - ٧٧
يوصكم الله في أولادكم	١٠٠
ويا لبني كست معهم	١٧
يا ليتنا نرد	١١٧

فهرس المواضيع

٥ مقفمة
٢١ كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف تحاة الكوفة والبصرة
٢٧ الفصل الأول: فصل الاسم
١١١ الفصل الثاني: فصل الفعل
١٤٦ الفصل الثالث: فصل الحروف